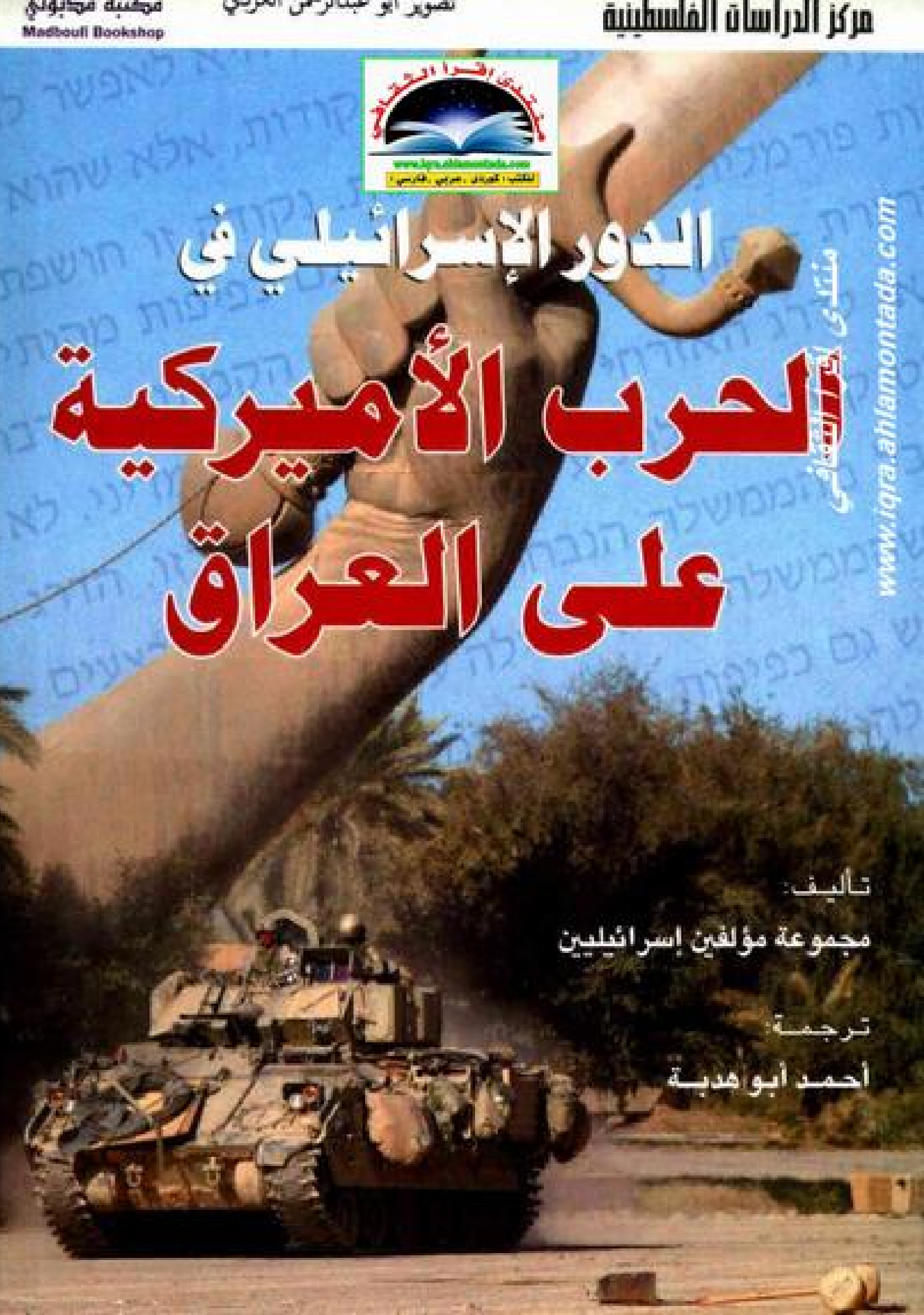
مركز الدراسات الفلسطينية

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop



الدور الإسرائيلي في الحرب الأميركية على العراق

تأليف:
مجموعة مؤلفين إسرائيليين

ترجمة:
أحمد أبو هدبة

الدور الإسرائيلي في
الحرب الأمريكية
على العراق

بسم الله الرحمن الرحيم

الدور الإسرائيلي في
الحرب الأمريكية
على العراق

تأليف
مجموعة من الكتاب والباحثين الإسرائيليين

ترجمة
أحمد أبو هدبة

مركز الدراسات الفلسطينية

ISBN 9953-29-892-0

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2005 م

مركز الدراسات الفلسطينية

دمشق - الجمهورية العربية السورية

المحتويات

حول المؤلفين 7

مقدمة.................... 9

السياسات الإعلامية الإسرائيلية خلال الحرب على العراق.................... 19

الفشل الاستخباراتي في الحرب الأميركية على العراق 25

الحرب الأميركية في العراق وحسابات شارون.................... 31

الحرب الأميركية في العراق أساليب إسرائيلية: 34

لماذا يكره العالم سياسات بوش؟ 40

بازار أميركي في العراق 45

سنة على حرب العراق: أين اختفى الشرق الأوسط؟ 51

الرئيس بوش: بين وحل المستنقع العراقي واستحقاقات الانتخابات.................... 57

أميركا في العراق، تخبط سياسي وعدم وجود خطط عسكرية 64

حصاد العراق أوسع من بيدر رامسفيلد.................... 69

العراق بين بوش وكيري 75

ما الذي ينتظر بوش في العراق في ولايته الثانية 82

ما الذي يحمله تعيين إياد العلاوي رئيساً للحكومة العراقية المؤقتة؟ 90

مَن يرغب بالمجيء إلى العراق بعد الآن.................... 95

بين فيتنام والعراق.................... 102

الجيش الإسرائيلي قلق جداً من تطور الحرب "الغوارية" في العراق 106

أطول يوم أميركي في العراق.......... 113
مؤتمر شرم الشيخ يشرّع الاحتلال الأميركي للعراق.......... 119
إذا لم تتصرف الإدارة الأميركية بوعي وذكاء.......... 124
هل يدمّر الجيش الأميركي الفلوجة.......... 134
الزعماء العراقيون الجدد والتنازلات المؤلمة.......... 137
تركيا والديمقراطية في العراق.......... 141
النظام الدولي بعد الحرب على العراق.......... 146
بين العراق والفلسطينيين: خيارات إسرائيل الحاسمة.......... 161
عمّا تبحث إسرائيل في شمال العراق؟.......... 171
لماذا لم يستأنف إعمار العراق؟.......... 179

حول المؤلفين

1. هيرش جودمان: مدير مركز يافي للدراسات الاستراتيجية سابقاً.
2. تسفي بارئيل: محرر الشؤون العربية في صحيفة هآرتس.
3. شموئيل رونزر: مراسل صحيفة هآرتس في واشنطن.
4. أميراورن: مراسل ومحلل عسكري في صحيفة هآرتس.
5. يوآب برومر: مراسل صحيفة معاريف في واشنطن.
6. عاموس هرئيل: محلل عسكري في صحيفة هآرتس.
7. دافيد بلتمور: مراسل عسكري في صحيفة جيروزاليم بوست.
8. اثان غوطمان: مراسل خاص لمعاريف في واشنطن.
9. إلياس كرم: مراسل معاريف في بغداد.
10. ميخا أودينهايمر: مراسل خاص لهآرتس في واشنطن.
11. أنطوني شاديد: مراسل خاص لمعاريف في بغداد.
12. أشيبر سوذير: باحث في مركز دايان لدراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
13. تارك هيلر: باحث في مركز يافا للدراسات الاستراتيجية.
14. سرهات إركمان: كاتب تركي، باحث في شؤون الشرق الأوسط الاستراتيجية في مركز أوراسيا للدراسات الاستراتيجية.

مقدمة المترجم

إسرائيل والحرب الأميركية على العراق

منذ بدء الاستعدادات العسكرية الأميركية - البريطانية لغزو العراق، وضع الكيان الصهيوني نفسه في واجهة الأحداث الأمامية لهذا الغزو، باعتبار أن الحرب التي تشنها أميركا وبريطانيا على العراق هي حرب إسرائيلية بالدرجة الأولى، تأسيساً على الفكرة (الإسرائيلية) القائلة، بأن أي حدث أو تغيير قد يتأتى عن هذا الغزو، سيغيّر الوضع في المنطقة وفي الكيان الصهيوني بالذات، وأصبح من الصعب هزّ الشعور الناتج عن التوقعات والأحلام الوردية الصهيونية المسبقة فيما يتصل بنتائج الغزو، حتى إن الكيان الصهيوني عاش حالة وظروف الحرب قبل أن تندلع، وبات جميع السياسيين (الإسرائيليين)، يعتقدون بناء على توقّعاتهم المسبقة، أن نتائج الغزو الأميركي - البريطاني للعراق ستصب في خدمة الأهداف الاستراتيجية الصهيونية، وتفتح الأبواب على مصراعيها أمام نشوء أوضاع جديدة ومختلفة، تخرج الكيان الصهيوني من المستنقع الفلسطيني التي بات يغوص فيه، وتخلصه من الورطة الاستراتيجية التي تعيشها آلته العسكرية، وانسداد أي أفق سياسي لحل الصراع حسب المقاس الشاروني الصهيوني، إلى جانب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تهدد بانهيار الاقتصاد الصهيوني، والانقسامات السياسية والاجتماعية والإثنية والطائفية التي تنخر جسد الكيان الصهيوني والأهم من ذلك كله، أن ذلك الشعور الذي تولّد عن التوقّعات الإسرائيلية المتوهجة لما يمكن أن ينتج عن غزو العراق، هو انعكاس لحالة الشعور بالإحباط واليأس مما آلت إليه الأوضاع في واقع الكيان الصهيوني السياسي والأمني والاقتصادي.

حرصت معظم مختلف اتجاهات السياسات (الإسرائيلية) وكذلك جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية الصهيونية - اليهودية على ضبط حركتها على إيقاع الحرب النفسية التمهيدية التي بدأت الماكينة الإعلامية الأميركية تشنها من جهة، أو تسويق وحتى التبشير بمعظم الأهداف والادعاءات الأميركية البريطانية المتصلة بالغزو، إلى جانب استنفار جميع الغرائز الوجودية اليهودية، واستحضار جميع المخاطر والتهديدات التي يمكن أن يواجهها الكيان في حالة عدم حدوث الغزو على العراق، وتضخيم هذه التهديدات والمخاطر من خلال التأكيد على الادعاءات والمزاعم الأميركية التي بات الشغل الشاغل لماكينة الدعاية الإعلامية الأميركية - البريطانية على أن غزو العراق يندرج في الحرب الدائرة بين "قوى النور" وبين "قوى الظلام" من جهة، وتضخيم احتمالات قيام العراق بهجوم صاروخي على الكيان من جهة أخرى حتى بات الشارع في الكيان الصهيوني يعيش خوفاً وهلعاً ورعباً حقيقياً لدرجة إن الإسرائيلي أصبح يموت مرتين في اليوم، عزّز ذلك كله، حملة التشكيك والهجوم الضاري التي شنّته جميع المحافل السياسية والإعلامية الصهيونية واليهودية داخل الكيان الصهيوني وخارجه ضد الحملات العالمية الشاملة المناهضة لغزو العراق، حتى إن هذه المحافل باتت تعتبر إن أي تأخير وتسويف للغزو يشكّل خطراً وجودياً على الكيان الصهيوني وعلى مستقبله في المنطقة أيضاً، بل أخذت تلك المحافل تهاجم بكل شراسة كل صوت رسمي أو شعبي يرتفع معارضاً، أو مناهضاً أو منتقداً للغزو الأميركي - البريطاني على العراق. فأوروبا أصبحت "عاهرة" في نظرها والرئيس الفرنسي جاك شيراك "فأر صغير كثير الضجيج" في نظر صحيفة معاريف. والرأي العام الأوروبي والعالمي المناهض للغزو "رأي عام منافق وغيور وحسود، وهو رأي معاد للسامية يكره اليهود" من وجهة نظر شارون، فهو أي شارون وبوش وبلير يقفون مع "عالم النور" في مواجهة "قوى الظلام" وبات جميع السياسيين الإسرائيليين قاطبة يتحدثون بلا حرج حول المغانم الأميركية الضخمة، وحصة الكيان من هذه المغانم بعد احتلال العراق وتدمير مقدراته لدرجة دفعت أحد الصحف في الكيان الصهيوني للقول: "ماذا سيكون حينها مصير أعداء إسرائيل، وإننا سنرى جميع العراقيين يجلسون وحدهم على أنهار بابل يشكون ويبكون مصيرهم المجهول".

والمتتبع للسياسات الشارونية الصهيونية منذ أن بدأت طبول الحرب الأميركية - البريطانية على العراق تدق يلحظ أن حكومة الكيان الصهيوني بل ومختلف الاتجاهات السياسية والحزبية الرئيسية، يعتبرون أن ظروف ما قبل وما بعد الحرب الأميركية - البريطانية، فرصتهم الذهبية في الاستمرار في تنفيذ سياسات القتل والتدمير الشامل التي يمارسونها ضد الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، من حيث إعادة احتلال أراضي السلطة، وضرب جميع البنى التحتية المتصلة بمقومات الحد الأدنى من الحياة الاعتيادية للشعب الفلسطيني، إلى جانب حصره في معازل منفصلة ومنعزلة عن بعضها البعض، حول البعض منها إلى معتقلات جماعية، ورأي شارون في هذه الظروف أيضاً فرصة مؤاتية لترتيب أوراقه وأولياته وخططه، سواء لجهة إحكام سيطرته على التركيبة السياسية في الكيان الصهيوني من خلال تشكيل ائتلاف حكومي من ذات اللون السياسي والأيديولوجي، مما يسهّل عليه مواجهة الأزمات الداخلية المستفحلة، أو لجهة وضع مخططات لما يمكن أن يقدم على تنفيذها على ضوء نتائج وإفرازات الغزو الأميركي - البريطاني للعراق، على قاعدة طموحه في تحقيق برنامج اليمين القومي - الصهيوني في تكريس احتلاله للضفة والقطاع وصولاً إلى احتلال ما تبقى من فلسطين على طريق استكمال مشروع (إسرائيل الكبرى). والمتتبع أيضاً لردود أفعال الشارع في الكيان الصهيوني منذ بدء الغزو الأميركي - البريطاني للعراق، يلحظ مدى الشعور بالفرح الهستيري الذي عمّ ذلك الشارع في وقت بدأت فيه وسائل الإعلام الصهيونية تتحول برمتها إلى مجموعة من الخبراء العسكريين لا همّ لديهم سوى إسقاط الرغبات والتوقعات الصهيونية المسبقة، لدرجة عنونت إحدى كبريات الصحف الصهيونية صفحتها الأولى بالقول: "في وقت تتساقط فيه القنابل الأميركية على بغداد، فتحت خزائن المال الأميركي أبوابها أمام إسرائيل لتهدئتها وجعلها بعيدة عن هذه الحرب "حتى إن أحد السياسيين (الإسرائيليين) قد اندفع من فرط حماسه للغزو الأميركي على العراق وتساءل: "هل يتسنى لنا الانتقام من نبوخذ نصر ومن العراقيين ونثأر من أحفاد الذين سبوا أجدادنا إلى بابل؟".

لم يكن المحللون العسكريون الاستراتيجيون (الإسرائيليون) وكذلك جميع مراكز البحث والدراسة ذات الصلة الوثيقة بالمؤسسة العسكرية الصهيونية، أكثر انشغالاً في أي وقت مما انشغلوا فيه جميعاً بسيناريوهات الحرب الأميركية - البريطانية قبل وخلال بدء الغزو على العراق، ولم يقتصر حديث المحللين العسكريين وكذلك جنرالات الحرب في الكيان الصهيوني حول مختلف الخطط والسيناريوهات العسكرية فحسب، وإنما على عقد الندوات ونشر الدراسات العسكرية، وبحث جميع التجارب القديمة والحديثة بين مختلف كبار ضباط الآلة العسكرية الصهيونية وبين مختلف كبار ضباط الآلة العسكرية الجهنمية الأميركية، خاصة تلك المتصلة بتجارب ودروس وعبر الحروب الصهيونية ضد العرب، وكذلك مشاركة فعلية للكثير من الوحدات العسكرية الصهيونية المتخصصة بحرب المدن وحرب العصابات، ولعل ما يورده "فيرد كلسينر" المحلل العسكري في صحيفة معاريف في هذا الإطار أمر بات يقوله المسؤولون السياسيون والعسكريون (الإسرائيليون) بالفم الملآن.

يقول أحد الخبراء في العلم العسكري والمحاضر في الكلية العسكرية (الإسرائيلية) في مدينة صفد المحتلة: "علاوة على المشكلة الأساسية التي تواجه الأميركيين في غزوهم للعراق، وهي ترامي أطراف العراق ومساحاته الشاسعة والبعد الجغرافي عن قواعدهم الخلفية وحاملات طائراتهم، فإن على الأميركيين أن يكرسوا جل جهودهم العسكرية بادئ ذي بدء على استراتيجية "قطع الرأس" والقضاء على رأس النظام العراقي بالسرعة الممكنة، وأذكّر الأميركيين بأن عليهم توجيه ضربة ساحقة ماحقة على الرأس حتى لو كلّفهم ذلك تدمير حي أو أحياء في مدينة بغداد، إذ لا خيار أمام الأميركيين سوى فعل ذلك، وإلا فإنهم يجدون أنفسهم في حرب طويلة غير مضمونة النتائج"، فإحدى العبر والدروس المستفادة من الحرب الفييتنامية والحروب الإسرائيلية ضد العرب هي كما يقول المذكور، إن الحرب على العراق ينبغي أن تكون سريعة وحاسمة وعليهم أن يتعلموا من الحرب الإسرائيلية عام 1976، التي انتهت بساعات ثلاث، كما يقترح على الجنرالات الأميركيين المتحمسين للحرب البرية أن لا

يقحموا قواهم بدخول "حرب المدن" وأن يفعلوا كما فعلوا في أفغانستان، وأن يوظفوا الأكراد في الشمال وأن يجلبوا "المعارضة العراقية" معهم إلى الجنوب، وبإمكان الأميركيين في مثل هذه الحالة الاعتماد على القوات المحلية بعد إنجاز مهمة غزو العراق وإسقاط النظام وينبري محاضر آخر في العلوم العسكرية في الجامعة العبرية وكلية الأمن القومي بتقديم النصائح للقوات الأميركية قائلاً: "يجب على القوات الأميركية تجنّب دخول المدن قبل حسم المعركة وإسقاط النظام في بغداد، وإلا فإنهم سيجدون أنفسهم يدخلون حرب على النمط الصومالي أو يدخلون قواهم في ورطة شبيهة بالورطة التي دخلتها القوات الروسية بالشيشان، واقترح على الأميركيين في حالة دخول قواهم المدن العراقية التعلم من تجربة الجيش الإسرائيلي في دخوله المدن الفلسطينية وبخاصة في حالة "مخيم جنين" فأهم الأساليب الإسرائيلية الناجحة التي استخدمت في التغلب على مخيم جنين، تمثلت في القصف الجوي والمدفعي العنيف له قبل تطويقه وإجبار سكانه على إخلائه وبالتالي محاصرة المقاتلين الفلسطينيين بداخله، ومن ثم استخدام الجرافات الثقيلة والبدء في تدميره بيتاً بيتاً، فمن أجل أن يتجنب الأميركيون حرب المدن عليهم أولاً وقبل كل شيء إنزال ساحقة ماحقة بالنظام وقتل قياداته وناشطيه وعدم تمكينهم من السيطرة على ميدان المعارك منذ اللحظات الأولى من بدء الغزو "ولا ينسى محاضر آخر بأن يذكّر الأميركيين بالسيطرة المطلقة على وسائل الإعلام وربطها بشكل تام بآلة الحرب الأميركية: "على مخططي الحرب الأميركيين أن يعلّقوا جلّ آمالهم على ماكينة دعاية شبكة "سي. إن. إن" ومثل هذا العامل من شأنه أن يحدد مصير الحرب، لذلك فإن عليهم أن يحرصوا على أن يظهر جميع المراسلين والصحفيين ما يريد الجيش الأميركي إظهاره، ويجب عليهم تدريب هؤلاء على ما يجب فعله وقوله على صعيد تغطية المعارك، كل ذلك يشكل عاملاً إضافياً لكسب تأييد وسائل الإعلام العالمية إلى جانب الجيش الأميركي، فإذا كانت الحرب سريعة وحاسمة فإن الماكينة الإعلامية والدعائية الأميركية ستفعل فعلها، وإذا ما طال أمد الحرب فإن كل أساليبها سوف تكشف وبالتالي سوف تبطل ويتأكد فشلها،

من الجانب الآخر ومن أجل إسكات الأصوات الأميركية وغير الأميركية التي تتحدث عن سقوط المدنيين العراقيين، فإن الأميركيون سوف يتهمون النظام العراقي بالمسؤولية عن ذلك، وتأسيساً على هذه الاتهامات يريد الأميركيون تبرير القصف المتواصل والشامل للمدن العراقية، وعلى هذا الأساس سوف يقيم الأميركيون قاعدة لدعايتهم، إذ أن كثيراً من الأسئلة الأخلاقية لم تعد تشغل بال الإدارة الأميركية، وإن ما تركّز عليه الآن أميركا هو احتلال العراق وتثبيت سيطرتها على المنطقة وتكريس صورتها "القوية أمام العالم".

إذا كانت التحولات الكبرى التي أحدثها غياب القطب العالمي الأخر وحرب الخليج الأولى قد فتحت أمام الكيان الصهيوني ما أسموه "نافذة الفرص الكبرى" فإن احتلال العراق قد وضع المنطقة أمام حقبة تاريخية جديدة ومختلفة: "تقلصت خلالها من وجهة النظر الإسرائيلية إلى حد كبير إحدى أهم وأخطر التهديدات الاستراتيجية التي شكّلها العراق قبل احتلاله، وهي أن هذه الحرب قد أخرجت العراق من دائرة الصراع، بل وضعته أمام إمكانية أن يصبح الطرف العربي الثالث الذي قد يوقع على معاهدة (سلام) مع إسرائيل إذا ما نجحت أميركا في تشكيل حكومة موالية لها في العراق" إلى جانب ما تفتحه نتائج احتلال العراق من آفاق على صعيد التعاطي مع الصراع الدائر على الأرض الفلسطينية، والصراع العربي - الصهيوني بشكل عام وخاصة فيما يتصل بسورية ولبنان. ويرى محللون استراتيجيون وسياسيون إسرائيليون أن حكومة شارون سوف تخوض "معركة خريطة الطريق" من أجل تثبيت الفهم الصهيوني اليميني لها مقابل ما يجري الحديث حول صيغة أوروبية وأخرى أميركية حول الخريطة نفسها وبالتالي الالتفاف على مبدأ بوش القائل: "بدولتين تعيشان إلى جانب بعضهما البعض، على قاعدة الفهم الأمني الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يستند إلى إقامة كيان فلسطيني على مساحة لا تتجاوز نسبتها 42 - 45% من مساحة الضفة، بدون القدس وبدون جيش أو سيادة أو حدود.. إلخ" وما يكشفه كثير من الكتاب والمحللين السياسيين الإسرائيليين وحتى السياسيين أنفسهم، أن شارون سيتبع على ضوء إفرازات احتلال العراق تكتيكاً يتمّ

بموجبه عدم البحث في مسألة تنفيذ خريطة الطرق دون الحصول على تعهد فلسطيني من حكومة السلطة الجديدة بإسقاط مطلب "حق العودة، على افتراض أن الشعب الفلسطيني سوف يرفض ذلك، وهو أمر قد يعفي شارون من أية ضغوط أوروبية مباشرة باتجاه تنفيذ الصيغة الأوروبية للخطة المذكورة، أو من أية ضغوط أميركية غير مباشرة على خلفية ما صرح به بلير ووزير خارجيته حيال نيتهما فرض الخطة المذكورة أثناء اجتماعاتهما المتلاحقة مع بوش خلال الغزو على العراق. إلى جانب تكتيك مكمّل آخر قد يلجأ إليه شارون في سياق التعامل المباشر مع ما يجري داخل السلطة الفلسطينية وخاصة تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة، وهو عدم الخوض أو النقاش في أية مسائل إجرائية مباشرة وغير مباشرة على الأرض، مثل سحب قوات الاحتلال من داخل المدن إلى خارجها، أو التخفيف من الحصار والضغط النفسي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني دون تعهّد مسبق من حكومة السلطة الجديدة، بتجريد كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني من أسلحتها وتفكيك بنيتها التحتية وبالتالي محاربتها، وفرض سيطرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على الشارع الفلسطيني بعد أن يتم إعادة تأهيلها بما يتلاءم ودورها المنصوص عليه في اتفاق أوسلو.

ويربط كثير من المراقبين والمحللين الحملة العدائية الكبيرة على سورية بمسألة على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة بالنسبة لأميركا، وهي تحذير سورية: "من مغبة التدخل فيما يجري داخل العراق بعد احتلاله على ضوء نشوء مؤشرات تدل على إمكانية تشكل حالة مقاومة شعبية عراقية شاملة ضد الوجود الأميركي في العراق، لا سيما وأن الشارع العراقي بدأ يتحرك تلقائياً في هذا الاتجاه رغم هول الكارثة والصدمة الكبيرة التي خلّفها الاحتلال، وعلى ضوء ما نشاهده من مظاهرات ومسيرات تكاد تكون شبه يومية في شوارع بغداد وكربلاء والناصرية والبصرة تطالب برحيل الاحتلال وتندد بالمعارضة القادمة تحت حراب الاحتلال الأميركي".

ويتجاوز الحديث في الأوساط الأميركية الصهيونية من وجهة نظر كثير من

المحلّلين والكتّاب في الكيان الصهيوني حول المسائل المذكورة المتصلة بسورية، للحديث حول استراتيجية أميركية صهيونية مشتركة وخطط عسكرية وسياسية واقتصادية وأمنية حيال ما سمي إعادة صياغة المنطقة مجدداً في إطار الرؤيا الاستراتيجية الأميركية، وإن البحث يدور في هذا الإطار كما يقول الجنرال "أفرام هاليفي" رئيس المجلس الأمني القومي في الكيان الصهيوني ورئيس الجانب الإسرائيلي في اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للقضايا الاستراتيجية المشتركة فيما يتصل بالرؤيا الأميركية والإسرائيلية: "إن الحديث يجري في التفاصيل حول الخطط المشتركة التي من شأنها تحديد الدور الإسرائيلي في أية منظومات أمنية إقليمية أو رؤى جديدة لشرق أوسط جديد ومختلف لما بعد الحرب على العراق". ويرى كثير من المحللين الإسرائيليين أن الجهد الأميركي - الإسرائيلي المشترك في هذا الإطار يسير في اتجاهين متوازيين، الأول يتمثّل في مواصلة الضغط السياسي والدبلوماسي وصولاً إلى ممارسة نوع من الخنق الاستراتيجي على سورية ولبنان والمقاومة اللبنانية والفلسطينية، والتأثير المباشر على حركة الشارع العربي التي أصبحت تتحسس المخاطر الكبيرة أكثر من الأنظمة الرسمية، وهو أمر يقود بالضرورة إلى أن يلعب الكيان الصهيوني دوراً مباشراً في الاتجاه الموازي الآخر، وهو الضغط العسكري على القوى المذكورة قبل أن يتم الشروع في إعادة صوغ وهيكلة المنطقة بما يتلاءم والاستراتيجية الأميركية في وضع المنطقة تحت الهيمنة الأميركية المباشرة.

على أية حال، بالرغم من أن الغزو الأميركي للعراق، واحتلاله وتدمير مؤسساته وقدراته وحتى موروثه التاريخي قد وضع المنطقة أمام حقبة استعمارية جديدة تعيدنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وتنفيذ مخططات التجزئة" سايكس - بيكو" فإن كثيراً من المؤشرات تظهر على أن الإنجاز العدواني الأميركي لا يزال على كف عفريت، وأن مسألة إخضاع الشعب العراقي وبالتالي إخضاع الأمة العربية برمتها موضع تساؤل كبير حتى لدى الدوائر الأميركية - الصهيونية نفسها، وأن الشعب العربي إذا ما استنفرت طاقاته وإمكانياته وقدراته والكثير مما يختزنه في هذا المجال وتوظيفه بالاتجاه الصحيح في المقاومة والتصدي لكل تلك

المخططات والمشاريع، فإنه سينجح بالتأكيد في إسقاط الإنجازات الاستعمارية ويحول دون تنفيذ أي من المخططات الأخرى في هذا الاتجاه، وهو تساؤل كبير مطروح أيضاً على جميع القوى والأنظمة العربية، التي تؤمن بقدرة هذه الأمة على مواجهة الأزمات والكوارث ومقاومة كافة المخاطر الكبيرة التي تحاصرها اليوم وتهددها في حاضرها ومستقبلها.

وبعد، وإنني إذ أضع هذا الكتاب بين يدي القارئ العربي، لا بد لي أن أنوّه بأن هذا الكتاب يشمل مقالات كتبت من قبل مختلف الكتاب والمحللين الإسرائيليين في الفترة التي تمتد بين الاحتلال الأميركي والانتخابات العراقية الأخيرة، وتقتضي أمانة الترجمة كذلك استخدام المصطلحات والإسقاطات السياسية والتاريخية لهؤلاء الكتّاب كما هي.

أحمد أبو هدبة

2005|5|1

السياسات الإعلامية الإسرائيلية خلال الحرب على العراق

لم تكن الحرب الأميركية على العراق مفاجئة بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي فقد كانت تمتلك متسعاً من الوقت لاتخاذ الاستعدادات على المستويات كافة، بما فيها إعداد خطة سياسية تنسق المعلومات التي من شأنها أن تُمكّن المواطنين من الحصول على معلومات حول الأوضاع، ولشرح المواقف الإسرائيلية في حال وقفت موقع المتفرج أو أصبحت طرفاً في الحرب، والتأكد من أن مواقف حكومتهم يتم التعبير عنها بصوت واحد، وفي نفس الخطة تقرر تعيين "ناطق إعلامي وطني" وبمعنى آخر ناطق رسمي باسم هذه السياسة.

قيمة إضافية كامنة:

هذا القرار جاء بعد نشر مراقب الدولة تقريره السنوي لعام 2002، والذي انتقد فيه بشدة، افتقار الهيئات والمؤسسات الحكومية الإعلامية المسؤولة لأي نوع من التنسيق فيما بينها وعدم وجود سياسة إعلامية واضحة واحدة للدولة، الأمر الذي تسبَّب في تضارب الرسائل الإعلامية حول العديد من القضايا الأساسية. ومن أجل تجنب تكرار مثل هذه الظاهرة، واستعداداً للحرب الأميركية الوشيكة على العراق، اتخذ قرار تعيين ناطق إعلامي وطني، يكون له مطلق الصلاحية، محلياً ودولياً لعرض المواقف الإسرائيلية، وكان على هذا المعلّق أن يترأس هيئة تُناط بها مهمة تأمين إيصال المعلومات الصحيحة إليه في الوقت المناسب، على أن يقوم "هو أو هي" بدوره/ها، بتمرير المعلومات بشكل فعال وفي الوقت المناسب أيضاً، والأكثر أهمية من ذلك كله، أنه أو أنها سيتمتع بصلاحية كاملة في الحديث نيابة عن الحكومة.

في كانون الأول، من عام 2001، قرر رئيس الحكومة شارون، تعيين اللواء

عاموس جلعاد، منسق أنشطة الحكومة في المناطق (الضفة والقطاع) حينها في هذا المنصب، هذا التعيين سرعان ما خلق العديد من المشاكل، فتعيين رجل لا يزال يرتدي الزي العسكري في مثل هذا المنصب، يُؤكد على دعم رئيس الحكومة المباشر والقوي له، ودعم حكومته التي أقرت بدورها تعيين جلعاد، الأمر الذي خلق وضعاً غير عادياً وغير مسبوق أمام صلاحية رئيس هيئة الأركان العامة الواسعة، وأمام صلاحية رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وأمام صلاحية رئيس مجلس الأمن القومي، الذي يعد صوت الحكومة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية على المستوى القومي. كما شكّل تعيين جلعاد تجاوزاً لصلاحية كل من الناطق بلسان الحكومة للشؤون الخارجية والأمنية، وكذلك صلاحية الناطق بلسان الجيش، وصلاحية مدير مكتب رئيس الحكومة، وصلاحية معاون المدير العام لوزارة الخارجية، الذي حيد الآن عن أي نشاطات إعلامية إلا بإذن من الناطق الإعلامي الوطني.

تقرير المراقب العام للدولة طالب بقوة، بضرورة التنسيق بين الجهات، وليس دمجها في إطار واحد، كما هو حاصل هذه الأيام، الأمر الذي تسبَّب في حدوث قطيعة عميقة بين المعلّق الوطني، وبين هذه الهيئات التي رأت بدورها أن مثل هذا التعيين والصلاحيات التي أعطيت لجلعاد، قد حيّدت رسمياً إلى حد بعيد صلاحية الناطق بلسان الجيش، وبدرجة أقل، صلاحية وزارة الخارجية، وكنتيجة مترتبة على ذلك، فإن هذه الهيئات لن يكون باستطاعتها الاستفادة من المعلومات التي سيمررها المعلّق الوطني، فعلى سبيل المثال، فإن الناطق بلسان الجيش لن يتبادل المعلومات مع المعلّق الوطني فيما يتعلق بالدفاع المدني، وهناك العديد من الأمثلة التي لن يتم التنسيق أو التشارك بشأنها مع هذا الناطق بالمعلومات.

عندما عرض موضوع تعيين جلعاد على الحكومة، في أيار عام 2003، وصف المذكور الجهاز الإعلامي القائم بأنه مجموعة متداخلة من الهيئات، تتعامل مع الإعلام الحكومي وتمارس ذلك بصورة غير مجدية، الأمر الذي يتسبب في تكرار المعلومات ذاتها ويمنع أي هيئة من هذه الهيئات من القيام بواجبها الإعلامي على خير وجه، وفي مثل هذه الحال، فإن غياب الآلية المركزية التي نتجت عن الفشل

الإعلامي في نيسان عام 2002، على ضوء انتشار وتكريس المزاعم بأن إسرائيل قد ارتكبت مذابح جماعية في جنين، قد نتج جزء منها عن عـدم وجـود مصـداقية إعلامية لدى الحكومة، خلافاً لما كان ينشر بأسلوب منظم.

لقد كان الهدف من تعيين الناطق الإعلامي الوطني، التأكيد على مسألة الحيلولـة دون تكرار الفشل في حالة نشوب صراع مع العراق. حيث كانت هناك احتمـالات بأن تكون إسرائيل هدفاً لهجوم عراقي. وإذا ما هوجمت إسـرائيل كيـف سيتسـنى للحكومة إطلاع الجمهور وشرح مواقفها للعالم، وخاصة في حالة عـدم وجـود ردة فعل حول ذلك، وهو أمر يشكّل مهمة عسيرة، وحتى في حالـة تعـرض إسـرائيل للهجوم، وفي حالة وجود ردة فعل إسرائيلية على ذلك، فإنه من الصعب والحالة هـذه الحكم على عمل "المعلّق الوطني"، ولكن مثل هذا الأمر ذاته، لا يتأتى من المشاكل التي ستحدث جراء التعيين أو ما سيترتب عليه بعد ذلك. إن تشكيل آلية إعلامية مركزية، تحظى بغطاء كامل من قبل رئيس الحكومة، يمثل نموذجاً أثبت نفسه في بلدان أخـرى، ففي بريطانيا وحتى مع الإخفاق التام الذي حصل بين حكومة بلير وبين محطة (BBC) حول ما إذا كانت حكومته متأكدة من وجود أسلحة دمار شامل لدى صدام، لتبريـر ذهابها إلى الحرب على العراق، فإن السياسة الإعلامية البريطانية أديرت على نحو حاذق من قبل الناطق الرسمي باسم حكومة بلير، السير كامبل، الذي استقال بناء على خلفيـة ذلك، ورغم ذلك فإن هذا النموذج المذكور، قد تم إيجاده لتـأمين سياسـة إعلاميـة حكومية، وكذلك دفاعية واحدة، وذات مصداقية ورسالة إعلامية متماسكة لا تـزال موجودة وفعالة حتى الآن.

عملت أستراليا كذلك، على إيجاد نظام مركزي، للتعاطي مع الإعلام المرتبط بالأمور الدفاعية، بعد أن بدأت بعض المشاكل في التأثير على صـورة أوسـتراليا الإعلامية، حول موضوع معالجة البحرية الأسترالية لمسألة المهاجرين غير القانونيين إليها، الأمر الذي دفع الحكومة الأسترالية إلى تشكيل طاقم لوضع نظرية إعلاميـة موحدة، وأقيمت على أثر ذلك، هيئة إعلامية مركزية تعمل على تنفيـذ رسـالة إعلامية، تنسجم مع مصالح الحكومة الأسترالية. وعلى غرار ذلك فإن الولايـات المتحدة وفي سياق استعداداتها للحرب على العراق، وبعد أن درست جميع مظـاهر

الفشل التي منيت بها السياسات الإعلامية الأميركية خلال الصراعات الأخرى، بما في ذلك الفشل الإعلامي الإسرائيلي في معركة جنين، رأى الأميركيون ضرورة مرافقة الأطقم الصحافية لقواتهم، للقيام بتغطية الأحداث الميدانية على شكل تقارير مقتضبة، يقوم خبراء وإعلاميون متخصصون بإعدادها ممن يعملون في القوات المسلحة الأميركية، في حين لم يلجأ الأميركيون إلى إيجاد هيئة أو آلية إعلامية موحدة، وبالرغم من عدم سيطرة وزارة الدفاع الأميركية والجيش على كل ما نشر خلال الحرب على العراق، فقد ركز الأميركيون على نشر رسالة إعلامية واحدة، وقد أنجزوا ذلك في هذا الإطار وبمستويات معقولة.

ضعف عملي:

في إسرائيل ومع أن الناطق الإعلامي الوطني، قد حظّي بدعم وتغطية كاملين من قبل رئيس الوزراء وحكومته، فإن هدف تشكيل سياسة إعلامية واحدة لم يتحقق، فعلى سبيل المثال، في الأسابيع الأولى من اندلاع الحرب الأميركية على العراق في نهاية شباط وبداية نيسان، تحدثت رسالة رئيس الأركان والمؤسسة العسكرية الموجهة للإسرائيليين عن قدرات عراقية منخفضة، ومستوى دفاعي إسرائيلي عالي، وأن احتمالات تعرض إسرائيل لهجوم عراقي ضئيلة للغاية. في حين كانت الرسالة الإعلامية للناطق تشاؤمية للغاية عندما صوّرت وضعاً أظهرت من خلاله إسرائيل عرضة للهجوم، وأن رعونة صدام قد تدفعه لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ضدها، وحذر الإسرائيليين ليستعدوا لأسوأ الاحتمالات، في وقت بدأ فيه عمل الإعلام العسكري من أجل تهدئة الجمهور، وتجنب خلق أي حالة ذعر. كانت أجندة المعلّق الوطني تقوم على تهيئة البلاد لأكثر السيناريوهات سوءاً، وعلى الرغم من ذلك، فإن الرسالتين الإعلاميتين لم تكونا حصريتين بالضرورة، بمقدار ما كانتا تشيران إلى الافتقار لقاعدة من التنسيق والتعاون في الجهود الإعلامية على المستوى القومي.

مثال آخر معروف على افتقار التماسك في الرسالة الإعلامية الإسرائيلية، كان الارتباك الذي حصل حول تبليغ الرأي العام في إسرائيل بضرورة فتح الأقنعة وأجهزة الحماية التي بحوزته، عشية يوم الاثنين التاسع عشر من نيسان، حيث اقتنع رئيس هيئة الأركان العامة خلال اجتماع عقد لهذا الغرض، بضرورة إصدار الأمر

الذي يسمح للمواطنين بفتح الأقنعة، وفي هذا الإطار أيضاً، حاز القرار على موافقة وزير الدفاع، لكنه كان بحاجة إلى مُصادقة رئيس الوزراء. وقبل أن يتم ذلك وفي تمام الساعة الثامنة والنصف من ذلك اليوم، وفيما كانت القناة الثانية على وشك إنهاء فترتها الإخبارية، تسلم مراسل الشؤون العسكرية للقناة "روني دانيل" معلومات حول القرار، من مصادره في وزارة الدفاع، وأذاع النبأ كسبق صحفي على لسان قائد الجبهة الداخلية، واستناداً إلى القرار الذي يسمح فيه للمواطنين بفتح الأقنعة، وبعد أن نشرت القناة الثانية هذا النبأ، طلبت من مراسلها لدى وزارة الدفاع "ألوف بن دافيد" التأكد من النبأ بشكل واضح، وتحدث بدوره مع قائد الجبهة الداخلية الذي نفى صدور مثل هذا الأمر. صحافيون ومراسلون آخرون، أكّدوا عدم وجود قرار يسمح بفتح الأجهزة التي بحوزة المواطنين، القناة العاشرة، والقناة الأولى الرسمية نفتا إصدار مثل هذا الأمر والنبأ الذي نشرته القناة الثانية، وحثّت المواطنين على عدم فتح أقنعة الغاز، الأمر الذي أحدث صدمة لدى الجمهور جراء تضارب بل تناقض الأداء الإعلامي من قبل جميع الهيئات المخولة ذلك، وخاصة المعلّق الوطني الذي أنيطت به مسؤولية الإشراف على تركيز جميع النشاطات الإعلامية في رسالة واحدة. هذا المنصب الذي استحدث لتجنب حصول مثل هذه الإرباكات أثبت هو الآخر فشله الذريع.

الإشكالية الأكثر خطورة في الإطار نفسه، هي مصداقية هذا المنصب وغيره من الهيئات والمؤسسات الإعلامية. وحتى مسألة امتلاك العراق للصواريخ وإمكانية إطلاقها من الصحراء العراقية الغربية ووصولها إلى إسرائيل لم تكن مؤكدة، في ظل سيطرة قوات التحالف وقوات المعارضة العراقية والقوات الكردية على المنطقة، قد قلّلت من احتمالات حصول أي هجوم صاروخي عراقي من المنطقة ذاتها إلى أدنى المستويات، ظلت تقديرات المعلّق الوطني تشاؤمية وسلبية وحتى أنها مؤكدة؟

إضافة إلى ذلك، فإنه حتى مع التحول الدرامي للحرب الأميركية على العراق، وانهيار الجيش العراقي وبناه القيادية على نحو شامل وتام، فإن الناطق الإعلامي الوطني ظل مصرّاً على موضوع أن مخاطر الهجوم العراقي لم تنته بعد، وكان يخبر مستمعيه في الراديو ومشاهديه على شاشات التلفزة الإسرائيلية، بأن صدام كردة

فعل انتقامية، قد يرتكب حماقة ويهاجم إسرائيل.

على أية حال، وبهذه النقطة تحديداً، لم يمل الرأي العام إلى تصديق والأخذ بموقف المعلّق الوطني على الرغم من المعلومات المتداخلة التي كانت تصدر عنه وعن غيره من المؤسسات الإعلامية، فإن التحليلات الموثوقة التي تقدمها وسائل الإعلام العالمية، وحتى بعض المحللين الإسرائيليين أنفسهم، كانت تتناقض مع آرائه حول حقيقة الوضع، عزّز ذلك، سيل التقارير المتواصل حول الانهيار السريع والتام للقوات العراقية.

وختاماً، يبدو أن مفهوم - وحتى على الصعيد النظري - وجود ناطق إعلامي رسمي والذي يحظى بدعم وتغطية رئيس الحكومة، هو فكرة جيدة، فإن اختيار الشخص واختيار موقعه في سلّم المناصب كان أمراً حيوياً وحساساً. ففي حرب الأيام الستة (حرب حزيران) عام 1967 استطاع حاييم هرتسوغ، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً، والمحامي في مهنته، ورئيس الدولة بعد ذلك، أن يحلل الأوضاع ويشرحها بشكل يومي، من خلال عروضه الموجزة عبر الراديو، هذا الدور لعبه أهارون ياريب، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ووزير الإعلام في الحكومة الإسرائيلية لاحقاً، خلال حرب "الغفران" تشرين عام 1973.

لم يحصل أي تغيير منذ ذلك الحين لمتابعة مثل هذا النهج، ولم ترَ أي من الحكومات ضرورة متابعة ذلك، فقد تركت مهمة توضيح وشرح الأوضاع أثناء حرب عام 1990، وكذلك شرح وتوضيح الإجراءات الدفاعية للناطق بلسان الجيش، ناحمان شاي، وفي حرب عام 2003 يبدو أن هدف إيجاد هيئة أو آلية إعلامية موحدة قادرة على إيصال رسالة إعلامية موحدة وذات صدقية لم تتحقق أيضاً.

مثل هذا الاستخلاص ليس نهائياً - على أية حال - ويجب على إسرائيل أن تُحجم عن الاستمرار في تنسيق مختلف هيآتها الإعلامية، وفي الحقيقة، لم تكن كل جوانب تجربة "الناطق الإعلامي" سلبية. على سبيل المثال، كان إيجاد أداة واحدة لتمرير المعلومات خطوة ثم الترحيب بها، على الرغم مما ارتكبته هذه الأداة من أخطاء. غير أن الجهود المبذولة لجعل من يقف على رأس الأداة المخوّلة من قبل رئيس الحكومة والحكومة ذي مصداقية وفعالية على صعيد التعاون والتنسيق مع بقية الأجهزة والهيئات الإعلامية، لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود.

الفشل الاستخباراتي
في الحرب الأميركية على العراق

بعد أسبوع، سيكون قد مرّ على الحرب في العراق، سنة كاملة، ويتبين أن سورية زودت قبل نشوب الحرب، نظام صدام، محركات تم تفكيكها من صواريخ أرض - أرض قديمة من طراز "سام 2" وهذه المحركات تم تركيبها، على صواريخ أرض - أرض قصيرة المدى كانت بحوزة العراق يطلق عليها اسم صواريخ (صمود)، الأمر الذي زاد من مداها حتى 630 كم، وبلغ عددها نحو أربعين صاروخاً وهي مازلت مفقودة و لم يعثر عليها بعد الحرب، والسؤال المطروح الآن أمام شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) أين اختفت صواريخ (الصمود) حسب التسمية العراقية أو صواريخ (سكاد 2)؟

بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الغربية وكذلك في إسرائيل وأميركا لم تعط لهذه الأجهزة الحرية الكاملة للاحتفال بمساهمتها في تحقيق الانتصار الأميركي الكبير في بغداد، فأفراد هذه الأجهزة تعيش منذ سنة في وضع الدفاع عن النفس، يبحثون بشق الأنفس عن براهين وقرائن لتغطية أنفسهم حول الادعاءات بحيازة صدام أسلحة دمار شامل، وفي مواجهة السياسيين الذين لا يزالون يشككون بجميع مبررات الحرب الأميركية على العراق. وبالنسبة لرجال الاستخبارات، فإن هيبتهم على الصعيد المهني، وكذلك في مجال المعلومات وفي مجال الثقة لا تزال موضع تساؤل كبير ويظهر مسؤولو الأجهزة الاستخباراتية في نظر الرأي العام الأميركي، وكأنهم خدم لدى جورج بوش، وهم عبارة عن مجموعة من الخياطين تم استئجارهم، لخياطة بدلة استخباراتية على مقاس السياسات التي قررها قباطنة إدارته. وبالتالي فإن هؤلاء المسؤولين، يشعرون الآن بالإحباط الكبير، لأن الفجوات الاستخباراتية كبيرة بين ما حاولوا إظهار العراق عليه، وبين ما كشف به الواقع العملي.

ومثل هذا الشعور ينطبق على أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وخاصة خلال قضية صغيرة شكّلت تغييراً لفشلها في كشف حقيقة قضية "الحنان تننباوم"، فطاقم الوحدة الإقليمية للتحقق في الجرائم الخطيرة، عزّز مؤخراً باثنتين من المحللين النفسيين العاملين لدى الشرطة، يتبعون لشعبة الاستخبارات والتشخيص الجنائي في وزارة الشرطة، في محاولة لتحديد نقاط الضعف لدى "تننباوم"، ولكن بالنسبة للعراق، فإن هناك الكثير من الأسرار المتعلقة بالصواريخ بعيدة المدى، لا تزال مخفية أو مدفونة في رمال الصحراء.

في كلا الحالتين، حالة صدام، وحالة تننباوم، الحديث يدور عن أشخاص منسجمين مع أنفسهم، ولديهم القدرة على البقاء واستغلال الآخرين، وفي الحالتين أيضاً فإن كلاهما يرفض التعاون مع محققيه، وهم يؤكدون طوال الوقت تلك الفجوات الموجودة لدى الاستخبارات حول معلوماتها وعلى صعيد الواقع الملموس.

بعد سلسلة معروفة من الفشل، الناتجة عن التقصير وعدم التقدير الصحيح، اتجهت معظم الأجهزة الاستخباراتية الغربية بعد أحداث 11 أيلول نحو قطب واحد. وركزت جل جهودها على الفرضيات الأكثر خطورة، وليس على الثمن الذي قد ينتج عن ذلك فيما بعد "كتقدير مبالغ فيه" ومثل هذا الثمن معقول بالنسبة للذين يقومون بإجراء تقدير الموقف والذين يصنعون القرارات. وحتى إذا كان الرأي العام المتصلب لا يتجاوز هذا القدر أو ذاك القصور ويقف موقفاً حاداً إزاءه فإذا كان الأميركيون قد خدعوا العالم قبل سنة. حسب ادعاءات خصوم بوش ومنتقدي الـ C.I.A فإن إدارة بوش قد خدعت نفسها أيضاً، وعن سابق قصد متعمد، فالقوات الخاصة الجوية انشغلت طوال عام في تدريبات في صحراء نيفادا، وعلى منطقة تشبه المنطقة الواقعة غربي بغداد، وذلك بهدف إحباط أية محاولة إطلاق صواريخ على إسرائيل، والقوات التي حاصرت بغداد كانت في وضع استعداد لإمكانية تعرضها لإطلاق مثل هذه الصواريخ، أيضاً إمكانية تعرضها لأسلحة كيماوية، قائد تلك القوات الجنرال "طومي فرانكس" قال بعد انتهاء الحرب: "إن المفاجأة الكبرى، كانت في نظره، هي امتناع العراق عن القيام بمثل هذا الهجوم".

في ظل الضربات الموجعة التي تلقتها الأجهزة الاستخباراتية الغربية، الناتجة عن أخطائها وقصورها وضعفها في كشف أسرار "أبو الهول الشرقي" (صدام) ظهر شخصان، أخذا على عاتقهما، مهمة تبرير كل ذلك، الأول كان رئيس الـ C.I.A جورج تينت، وبعده كان نائبه للشؤون الاستخباراتية، "جيمي ميتشيك". الاثنان ركّزا على الضعف المفهوم من تلقاء ذاته المتصل بالعنصر البشري في الاستخبارات المستخدمين، والوكلاء، والمخبرين، والجواسيس ومصادر المعلومات الهامشية الأخرى.

المبالغة الموجودة بين جامعي المعلومات، فأولئك الذين يحرصون على مصادر المعلومات، وبين من يقومون بتحليل هذه المعلومات ومن ثم تقدير الموقف، فهم جميعاً غير مؤهلين لتحديد نوعية ودقة المعلومات التي تصلهم أو أنهم غير متأكدين في كثير من الأحيان أن مثل هذه المعلومات وثيقة الصلة بالخصم أو من المقربين منه.

في خريف عام 2002، قال تينت في محاضرة ألقاها في جامعة جورج تاون: "وضعت على طاولتي تقريرين على درجة كبيرة من الحساسية من مصدرين اثنين، وأن شركاءنا الأجانب حددوا بأن مصدر هذين التقريرين على أنها (مصادر موثوقة) المصدر الأول كان من جهة لها علاقة وطيدة مباشرة بصدام حسين، والمقربين منه، وهذا المصدر يقول إن صدام يمارس ضغوطاً كبيرة على العلماء العراقيين من أجل أن يحثوا الخطى في عملية إنتاج الأسلحة النووية وأنه ينبغي عليهم إنتاج ذلك، بعد 18 – 24 شهراً من إنتاج المواد القابلة للانشطار. إلى جانب أن العراق يمتلك مخزوناً من الأسلحة الكيماوية، التي من الممكن أن تستخدم ضد الأعداء وضد إسرائيل "ومثل هذا القول، يعزز التقرير الذي وضعه اللواء "جلعاد" والزم المؤسسة الأمنية به، وخاصة من خلال قوله "أن صدام قد يلجأ إلى استخدام الأسلحة الكيماوية في اللحظة التي يشعر بها أن ظهره إلى الحائط".

تينت يعترف أن مثل هذا التقدير قد ثبت بطلانه بشكل قاطع، لأن مثل هذه المعلومات لم يتم الحصول عليها من الجو عن طريق تصوير الأقمار الصناعية، لكنها في الوقت نفسه، لم تكن معلومات هامشية.

أما ميتشيك، التي دعا جميع القائمين على إدارة الاستخبارات في C.I.A إلى اجتماع عام في قاعة هيئة الأركان المذكورة، قد اعترف، بأن وكالة الاستخبارات الأميركية، قد اعتمدت في قصة العراق، في معلوماتها على مصادر غير موثوقة وحتى مشكوك فيها، وكان مثل هذا الأمر، بمثابة تحذير للوكالة ومدى الثقة في جواسيسها، غير أنه في سياق التعامل مع هذه المعلومات، تجاهل الذين قاموا على تحليلها وتقديرها، هذا التحذير، وأن جميع المعلومات المتعلقة بهذه المعلومات مررت من جهة إلى جهة أخرى في الإدارة الأميركية كمستندات حقيقية. وكان ذلك يمثل خطأً فادحاً، يتطلب إعادة النظر في مصداقية تلك المصادر.

اللجوء أو المبالغة في دور العامل البشري الاستخباراتي من شأنه أن يسفر عن نتائج مربكة، ففي العقد الأخير، اتهم الأميركيون إسرائيل بتسليم معلومات حول الصواريخ - ضد الصواريخ "باتريوت للصين". طاقم من البنتاغون قدم إلى تل أبيب وفتح تحقيقاً شاملاً، شمل ضباطاً ومسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية استمر أسابيع معدودة، لكن الحجج والمبررات الإسرائيلية في هذا المجال لم تؤخذ على محمل الجد وظلت عرضة للشكوك، لكنه اتضح أخيراً وبطريق الصدفة، ما يبدد الشكوك الأميركية حيال ذلك، عندما حصلت شعبة الاستخبارات في البنتاغون على وثيقة في شهر مارس من عام 1992، أعدتها إحدى وكالات الاستخبارات في هونغ كونغ، بأنها هي المصدر الوحيد الذي سلمت الصينيين المعلومات الإسرائيلية حول الباتريوت، المصدر كان القنصلية الإسرائيلية في هونغ كونغ وأن هذه العملية بدأت في عام 1987 وأن المقابل كان فتح إسرائيل قنصلية تجارية في الصين. مصدر أميركي أعرب عن دهشته من دقة المعلومات والتفاصيل التي شملتها الوثيقة المذكورة، كالأسماء والتواريخ والمنظمات والهيئات ذات الصلة بصواريخ الباتريوت في إسرائيل، وتقول الوثيقة إن الوسيط لهذه الصفقة كان القنصل الإسرائيلي العام في هونغ كونغ "رايب مرحان" وأن شخصية عسكرية إسرائيلية أخرى اشتركت في هذه الصفقة، وهي العقيد "تسفي روبتر" رئيس فرع الإمداد في وزارة الدفاع، وكذلك إحدى الشخصيات العاملة في الموساد سابقاً والذي عمل مستشاراً أمنياً سياسياً في الموساد ويدعى الدكتور "أنزيل بنسيراه".

هذا الزخم من المعلومات الذي يثير الانتباه، وهذه التفاصيل التي ظهرت في ما نشرته شعبة الاستخبارات في وزارة الدفاع الأميركية وكذلك وزارة الخارجية، ينطوي على شيء من التشويه مثل أن اسم القنصل الإسرائيلي في هونغ كونغ هو "روؤبين مرحان" وليس "رابيب مرحان"، وأن رجل الموساد هو "حزقائيل - حزاي بن سيراه" وليس كما ذكر آنفاً، ولكن يتضح أن المصدر الذي زوّد وزارة الدفاع الأميركية كل هذه المعلومات حول الموضوع، الضابط المشرف على جمع المعلومات الأميركي في هونغ كونغ وهو مسؤول بالدرجة الأولى عن خلية أميركية في جنوب شرق آسيا مركزها تايلاند تدعى "ستوني بيتس" والتي يقع في مجال مهامها الحصول، على معلومات حول القتلى والمفقودين من الجنود الأميركين في فيتنام ولاوس وكمبوديا ومصدر معلومات هذه الخلية الموثوق أبلغ عن وجود 11 أسيراً من دول مختلفة موجودين في أحد القواعد المعزولة في فيتنام.

إلى جانب هذه الفضائح التي منيت بها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، لا تزال قضية يهودا جيل الذي واصل حلب البقرة السورية الوهمية حتى جفت. أما الآن وعن فضيحة تننباوم فحدّث ولا حرج. وحول قضية "جيل" فقد كان هناك من حماه ووفّر له أجواء صريحة للعمل. ولكن رئيس فرع التحقيق في الشاباك، أصرّ على نقل جيل إلى مركز التحقيق وأجرى تحقيقاً شاملاً ومكثفاً معه، الأمر الذي أدى إلى اعتراف المذكور بجميع التهم المنسوبة إليه في القضية ذاتها ومن ثم تقديمه للمحاكمة وتجريمه.

وبالنسبة لمجيء تننباوم من بيروت عن طريق ألمانيا، فقد فشل المحققون، وأفشلوا من قبل حكومة شارون، من رؤية هذه الحقيقة، الأمر الذي تسبب في خسائر كبيرة في عملية التحقيق مع تننباوم، حتى بعد أن تم بث المقابلة التي أجرتها معه محطة المنار الفضائية قبل 24 ساعة من هبوطه في مطار اللد.. فقد اعتبره المحققون حينها مجرد ضحية أو مسكين بحاجة إلى عطف. المفوض مزراحي، رئيس شعبة التحقيق في الشرطة، ونظيره في جهاز الأمن الداخلي (الشاباك)، اقترحا عدم الانتظار وتكبيل يديه بالأصفاد ونقله مباشرة إلى

التحقيق دون إبطاء، ولكنهما فوجئا بتعليمات المفوض العام للشرطة ورئيس قسم التحقيقات في الجرائم الخارجية ورئيس الشاباك ذاته، الذين فضلوا الانتظار وعدم إجراء التحقيق معه بناء على تعليمات رئيس الحكومة.

الحرب الأميركية في العراق وحسابات شارون

إن السلوك الأميركي في العراق بدأ يشبه إلى حد بعيد سلوكهم في فيتنام، وبطريقة من شأنها أن تتحول إلى سلوك الإدارة الأميركية بشكل عام، وفي قراءة لحسابات السلوك العسكري الأميركي في الفلوجة وبعدها النجف ومن ثم مدينة الصدر، يستطيع المرء أن يصل إلى إحساس محدد بأن تحقيق الأهداف العسكرية الأميركية يتم توجيهها على نحو مصغّر من واشنطن. وقد أصبح هذا صيغة لا متناهية لصراع سياسي يستحيل حله.

في خطابه السياسي، يقول بوش أنه سوف يبقى في العراق "بمعزل عما يأخذ الوجود الأميركي هنا من وقت" ويقف في مواجهة جون كيري الذي بات يلمح إلى ضرورة وضع جدول زمني للانسحاب من العراق. بوش محق في قوله بأن الانسحاب من العراق الآن سيكون كارثة بالنسبة للحكومة العراقية الوليدة، وكذلك للهيبة الأميركية ولجميع الجهود المبذولة للحرب على الإرهاب، ولكن طالما أن مثل هذا الأمر تحول إلى سبب لإدارة الحرب بإيقاع بطيء، وهو ما يظهر بأن الولايات المتحدة تفعله الآن.

في مقابلة أجرتها معه صحيفة واشنطن بوست خلال هذه الأيام، اشتكى جنرال المارينز، جيمس كونوي من إجهاض الهجوم على الفلوجة: "عندما أمرنا عناصر فرقة مشاة البحرية بالهجوم على المدينة، كان يجب علينا أن نفهم حقيقة ماذا ستكون العواقب. وليس التردد بما نحن بصدد القيام به" ويضيف: "إذا التزمنا بالقيام بعمل ما فإنه يتعين علينا القيام به".

فهذا ما حصل بالضبط للأميركيين في العراق، فبدلاً من العمل تحت صدى "الفتنمة" فإن الولايات المتحدة قد عهدت بشكل فيما مضى إلى لواء من الجيش

العراقي لمعالجة الوضع في الفلوجة، والذي لم يكن مناسباً لمثل هذه المهام فقط وإنما تراجع أمام العدو، والآن فإن الفلوجة منطقة قتال غير آمنة بالنسبة للقوات الأميركية ونفس الشيء ينطبق على النجف، حيث شنت القوات الأميركية هجوماً ضدها تم إجهاضه بواسطة المفاوضات السياسية.

مما لا شك فيه أن الإدارة الأميركية تعزى نفسها حتى الآن، الخسائر المنخفضة في صفوف القوات الأميركية، فقد ذكرت التقارير، أنه قتل نحو مئة جندي أميركي بل أكثر في شهر نيسان، إلى جانب أن الولايات المتحدة تتجنب حالياً المس بالعتبات المقدسة الشيعية في النجف حيث يتواجد متمردي مقتضى الصدر.

هذه "الانتصارات" تحققت حتى الآن بثمن: تآكل مصداقية الولايات المتحدة لدى العراقيين الذين بدأوا يدركون بأن هذه المصداقية ليس لها أساس. وطالما أن تآكل هذه المصداقية مستمر، طالما ازداد حجم العناصر المتمردة التي تشن هجمات على القوات الأميركية. والأسوأ من ذلك كله، هذا الأمر سيفعل فعله لدى العناصر العراقية التي ترى في وجود القوات الأميركية في العراق عامل خرقه وليس عاملاً يكرس الأمن معه، لكن الولايات المتحدة تستطيع أن تتجنب هذا السيناريو: عدم الانتظار حتى تنتهي الانتخابات والظلال الفاتحة التي تخيم على قوائم الآن في العراق تفرض على الولايات المتحدة المسارعة في اتخاذ القرار وعدم الانتظار حتى غد، لأن الوضع المأساوي المشكل في العراق لا يمكن تحمله ولا يمكن لها حسمه نهائياً. وربما سيحدث ذلك قبل أن تقرر الولايات المتحدة بعد الانتخابات على ضوء ما يطرحه المتنافسَيْن على منصب الرئاسة في برنامجها هذا الأسبوع.

أما بالنسبة لأهداف شارون، فهي الآن مثلما كانت عليه سابقاً، فهو لا يريد لا الجدار الفاصل أو خطة فك الارتباط، وما يترتب عنهما من انسحابات دون مقابل، قبل عدة أيام صرح نتنياهو أنه مع برنامج شارون، وأن الأفضل بالنسبة له التمسك بالجدول الزمني من تمكين العدو من الاستفادة من الانسحاب الأحادي الجانب، ومن ثم من يرغب في ذهاب شارون من الحياة السياسية فإنه سيدعمه.

"نتنياهو على حق"، بعد أن ثارت ثائرة زعماء المستوطنين على برنامج شارون لكي يكسبوا مزيداً من الوقت، ومن أجل أن يؤكدوا بأنهم سيكونون

قادرين على تفجير ما يطمح إلى تحقيقه شارون أيضاً. جبهة المعارضة الإسرائيلية وخاصة المتطرفين منهم، يتحولون الآن على صعيد مقاومة خطط شارون إلى مقاومة مسلحة سرية ولن يقبلوا الجدول الزمني القائل بالانسحاب، وهم متعصبون لدرجة أنهم يهددون بحرب أهلية ولن يوافقوا على أي شيء يقود إلى إخلاء المستوطنات. وإذا ما أقدم شارون على الدخول معهم في مفاوضات تفضي إلى حلول وسط فإن ذلك يعني نهاية خطة فك الارتباط.

لذلك فإن السنة القادمة ستكون مضيعة للوقت في إجراء مفاوضات مع زعماء المستوطنين (الأقلية) الذين يريدون تقويض جميع خطط شارون أو أية تكتيكات في هذا المجال. شارون لديه طريقة ليصبح الشخص القادر على فعل شيء عندما تكون الأمور أمامه صعبة، لا أمل يرتجى منها، شارون الآن هو المشكلة، وهو الحل، ولا يوجد شخص غيره قادر على دفع خطة فك الارتباط قدماً من خلال خطوات صغيرة تتحول فيما بعد إلى خطوات كبيرة بقوة الجمود الذي يخيم عليه.

يحلّ العام الجديد، ولا يزال شارون يلقي الوعود الكبيرة في وجوهنا، ولكن ماذا فهمنا من ذلك كله، وهو أن العام القادم مصيره بالنسبة لنا يتحدد بأن شارون يعني ما يقوله، وأنه على استعداد للمضي قدماً في الطريق التي اختطها حتى لو كلفه تضحيات جمة في المعركة السياسية.

الحرب الأميركية في العراق

أساليب إسرائيلية:

هدم بيوت، تصفية ناشطين، إلقاء قنبلة بوزن طن

تسفي بارئيل

العديد من البشائر الطيبة من العراق، القميص والبنطال في السوق العربي الموجود في مركز مدينة بغداد، انخفض سعرها إلى ربع ما كانا عليه في عهد صدام. فهذه تجارة رابحة نسبياً، إضافة لكونها صناعة خارجية وبالأخص في تركيا وبتصاميم جديدة. فالتجار يتحدثون عن حركة استيراد كبيرة وحركة شراء جيدة لم تعد تفرّق بين أيام العيد وبين الأيام العادية. والسبب الأساسي لانخفاض هذه الأسعار هو عدم وجود ضرائب استيراد أو جمارك والتي كانت تتسبب في رفع أسعار الملابس أيام صدام ما نسبته 50% عما هي عليه الأسعار الحالية. وفي أيام صدام، كان على التاجر أن يدفع مبلغ دولار إلى أربعة دولارات عن كل صرّة ملابس مستوردة إلى جانب 12% من قيمة البضاعة تدفع كضريبة استيراد. كل هذه الضرائب اختفت الآن، لكن هذا الاستيراد الرخيص يُمثّل بشائر غاية في السوء بالنسبة للسوق العراقية الداخلية وللمنتجين العراقيين الذين أغلقوا مصانعهم وسرّحوا عمالهم.

وهناك أيضاً بشائر طيبة في مجال التعليم. مدارس كثيرة تمّ إنشاؤها أو إعادة بنائها أو ترميمها، وتسلّمت تجهيزات حديدة. لكن البشائر السيئة أيضاً في هذا المجال، هي أن الكثير من الآباء لا يزالون يحجمون عن إرسال أولادهم إلى هذه المدارس خشية اختطافهم. فالشرطة العراقية قد وسعت من مجال عملها وزادت من نسبة المتطوعين في صفوفها لكن جل مهام الشرطة تتركز على مسألة تأمين السير في شوارع المدن، وحماية المؤسسات الحكومية، والشرطة العراقية الجديدة لا تمتلك

الطاقة البشرية اللازمة، ولا حتى الوسائل والإمكانيات التي تمكنها من مواجهة ظاهرة "اختطاف الأولاد" التي باتت ظاهرة منتشرة في العراق. وقد يستغرق الأمر أكثر من عامين قبل أن يكون للعراق شرطة قوية ومؤهلة وقادرة على حماية الأمن المدني في العراق، فقد انتهت هذا الأسبوع أول دورة لمُدرّبي الشرطة العراقية في الأردن، حيث تخرّج منها 106 من مُدرّبي الشرطة الذين سوف يعملون على تدريب وتأهيل قوة جديدة من أفراد الشرطة العراقية. وحسب اتفاق عقد بين قيادة قوات التحالف وبين الحكومة الأردنية، ستتسلم الأردن مبلغ 1.2 مليار دولار مقابل تدريب وتأهيل قوة شرطة يبلغ عدد أفرادها نحو 32 ألف شرطي. هذا الاتفاق، وخاصّة هذا المبلغ الكبير الذي تدفعه قوات التحالف للأردن، أثار انتقادات كبيرة حول الطريقة التي يتصرف فيها الأميركيون بالمال العراقي، حيث كانت كل من ألمانيا وفرنسا قد تعهدتا بتأهيل وتدريب قوة كبيرة من الشرطة العراقية مجاناً ودون مقابل. لكن ليس هذا هو المهم، بل المهم أن مثل هذه القوة لن تكون قادرة في المستقبل على السيطرة على بلد تسوده الفوضى مثل العراق، والذي لا يعرف قانوناً حتى الآن. وإذا كان الحديث يدور عن التعليم أيضاً، وحيال مساءلة بناء وإعادة ترميم الكثير من المدارس، بناءً على قرارٍ من الحاكم المدني الأميركي "بول بريمر"، فإن المذكور قد قرر أيضاً تسريح أكثر من 20 ألف معلم متهمين بانتمائهم لحزب البعث، إذ أن بقاءهم في جهاز التعليم من وجهة نظر بريمر من شأنه أن يفرّخ بعثيين جدد. وجهاز التعليم في العراق يعيش عملية تطهير من العناصر البعثية، وقد يأخذ الأمر وقتاً طويلاً أيضاً قبل أن تتم إعادة تأهيل مُعلّمين جدد، أو على الأقل إيجاد جيل جديد من المعلمين.

مشكلة جديدة برزت أيضاً أمام قوات التحالف، وهي مشكلة الـ 120 ألف عاطل عن العمل الذين كانوا عمّالاً في مصانع الملابس التي خربتها قوات التحالف، مفضّلة عليها استيراد الملابس، إلى جانب مشكلة الجنود العراقيين الذين تحوّلوا أيضاً إلى عاطلين عن العمل بعد أن حلّت قوات التحالف الجيش العراقي، وتسعى قوات التحالف إلى تجنيد بعض هؤلاء من أجل إقامة جيش عراقي مؤهل بالسرعة الممكنة. وقد سرّح الأميركيون نحو 400 ألف جندي عراقي، واضطرت لأن تدفع لهم مخصصات، بعد أن هددوا بالقيام بأعمال الشغب.

ليست هناك صورة واضحة عما سيكون العراق عليه بعد سنة أو سنتين. ما هو موجود الآن هو خطّة أساسية لنقل السلطات إلى الحكومة العراقية المؤقتة في حزيران 2004، وإجراء انتخابات عامة في نهاية 2005 من خلال تغيير وضع الجيش الأميركي ليتحوّل من جيش محتل إلى جيش يُقدّم المساعدات، دون أن يتمّ تخفيض عدد قواته الموجودة حتى عام 2006، ولكن حتى مثل هذه الخطة يجد الأميركيون صعوبة ومشقة بالغتين في تطبيقها.

ما يُحدّد مستقبل العراق خلال الأشهر القليلة القادمة، ليس عدد المدارس التي يتمّ افتتاحها أو عدد العيادات الطبية التي يجري تدشينها، أو عدد قوّات الشرطة التي تعمل على تسيير حركة المرور في بغداد، فنتائج الحرب ضد الإرهاب التي تخوضها القوات الأميركية الآن في العراق تضع علامة استفهام كبيرة أمام كل شيء.

وفي الإدارة الأميركية هناك من يتحدّث عما يجري من مقاومة في العراق، مستخدماً مصطلحات "العصيان المدني" و"الثورة الشعبية"، وعن الفجوة التي تكبر يومياً بين الفوضى العارمة في العراق وبين ما يرغب الأميركيون بوجوده أي الاستقرار.

وحسب المعطيات الواردة في التصريحات التي يدلي بها المسؤولون العسكريون الأميركيون، فإنه قد طرأ تزايد حقيقي على عدد الهجمات اليومية ضد الأهداف الأميركية بنحو ثلاثين ضعفاً، كما ازداد عدد المصابين من الجنود الأميركيين من قتلى أو جرحى. كما أن مقتل أعداد كبيرة من المواطنين العراقيين، يعتبر خارج هذه الحسابات، لأنه حتى الآن لم يُثر الرأي العام الأميركي.

وأيضاً، فإن العوامل الكامنة وراء الحرب الإرهابية التي تُشنّ ضد الأميركيين في العراق ليست معروفة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، جمع حتى الآن أكثر من 2250 طن من الأسلحة والذخائر، من مخازن الجيش العراقي ومن البيوت الخاصة، وتمّ استدعاء وحدة تفكيك الأسلحة والمتفجرات منذ شهر تموز الماضي أكثر من 450 مرة، من أجل تفكيك عبوات متفجرة تم وضعها على الطريق التي تسلكها قوات التحالف أو في أمكنة تتواجد فيها أو ترتادها قوات التحالف، وليس هناك معلومات دقيقة عن كميات الأسلحة التي لا تزال مخزنة في شوارع وبيوت العراقيين وحتى ليست هناك تقارير صحيحة عن كمية الأسلحة الحقيقية الموجودة في العراق،

لكن تُقدّر مصادر عراقية وجود أكثر من ثمانية ملايين قطعة سلاح خفيف. أما بالنسبة للعبوّات المتفجرة، فقد أصبح استخدام هذه العبوات أكثر إحكاماً ودقّة ضد قوات التحالف، فعلى سبيل المثال، يستخدم "الإرهابيون" المقاومون العراقيون جثث الحيوانات لتفخيخها ووضعها على الرصيف ومن ثم تفجيرها بآليات التحالف، وكذلك يقومون بتحميل قاذفات الصواريخ على عربات تجرها الحمير، ويطلقونها ضد أهداف أميركية. ويبنون أمكنة ومخازن جديدة لتخزين الأسلحة والذخائر، ويستخدمون أجهزة حديثة ومتطورة مثل الغسالات والأجهزة الكهربائية الأخرى لتفجيرها بالقوات الأميركية. وحسب المعلومات التي ينشرها الأميركيون فإنه يعمل في العراق الآن أكثر من 40 تنظيم، يأخذ على عاتقه القيام بهجمات عسكرية ضدّ القوات الأميركية، وتحظى هذه المنظمات جميعاً بحرية الحركة في أرجاء العراق، وبين العراق وبعض الدول المجاورة مثل إيران وسورية اللتان أبقتا حدودهما مع العراق مفتوحة. وحيث لا تملك قوات التحالف قوات إضافية لتأمين هذه الحدود. فالتناقض الظاهري الموجود الآن، هو أن الإدارة الأميركية تُشجّع التعاون الأمني بين كل من إيران وسورية مع العراق من أجل إغلاق الحدود أمام المتسلّلين، وذلك بعد أن تبيّن للأميركيين أن معظم العمليات العسكرية قد نُفذّت من قبل مواطنين عراقيين، وأن جميع حالات التسلّل إلى العراق تجري بمعزلٍ عن حكومات دول الجوار، وخاصة إيران وسورية.

العبء الأمني الضخم الذي لم يتوقّعه الأميركيون قبل شنهم الحرب على العراق، يُشكّل هذه الأيام ظاهرة مألوفة، أصبحت عبارة عن مصدر للضغط والقلق النفسي للجنود الأميركيين، الذين مرّ على وجود أغلبهم أكثر من ثمانية أشهر في العراق. وجنود الاحتياط الذين انضموا مُؤخّراً إلى هذه القوات هم يشكّلون الآن أيضاً مشكلة حساسة للقوات الأميركية، لا سيما وأن الحديث يجري عن إطلاق نيران عشوائية على المواطنين العراقيين العُزّل، من قِبل هذه القوات وعن حملات تفتيش وحشية تقوم بها قوات الاحتياط الأميركية، وعن ردود الأفعال الشعبية، التي سرعان "ما ستضغط على زناد البنادق الموجودة" وتنضم إلى بقية المنظمات في الحرب الدائرة ضد القوات الأميركية الآن. الجيش الأميركي على ضوء ارتفاع

وتيرة العمليات العسكرية ضده في العراق، اضطر إلى تصعيد أساليبه القتالية، من خلال استخدام أساليب إسرائيلية مستنسخة، مثل تصفية الناشطين، بواسطة الطائرات العمودية، إلقاء قنابل تزن طناً من الجو، هدم البيوت، خلع أشجار النخيل، إغلاق المدن والاعتقالات الواسعة.

قبل عشرة أيام، فجّر الجيش الأميركي عدة مبانٍ في وسط بغداد، بعد أن اشتبه فيها بأنها تستخدم من قبل إرهابيين، لكن، أتضح أنها ليست سوى بيوت عادية يسكنها مواطنون عاديون، وبلدة "العوجة" على سبيل المثال، مُحاطة بالأسلاك الشائكة والحواجز، ولا يسمح لأحد بالدخول إليها دون إذن خاص من الحاكم العسكري الأميركي.

الطائرة العمودية التي أصيبت بصاروخ فوق مدينة الموصل، كانت تُطارد عصابة مختصة بسرقة البنوك، وعندما وصلت طائرة أخرى للمساعدة، أصيبت هي الأخرى بصاروخ، حيث نتج عن ذلك مقتل 17 جندياً أميركاً، وكذلك قُتل جنديان أميركيان آخران عندما حُوصرا في زحمة السير في المدينة المذكورة، فقد قام المواطنون العراقيون بذبحهما بالسكاكين، وأخرجوهما من العربة التي كانت تقلهما ومثّلا بجثتيهما. وتزداد الإشارات والدلائل التي تشير إلى مواقع "المقاومة" على خرائط الجيش الأميركي في بغداد بالذات، وتتجاوز هذه المواقع ما اصطلح على تسميته بـ "المثلث السني" لتشمل منظمات شيعية تتبنى مسألة مقاومة الجيش الأميركي بالقوة المسلحة. وقد اتخذت القيادة العسكرية الأميركية هذا الأسبوع خطوة "إسرائيلية"، عبر رفضها للهدنة التي اقترحتها المقاومة الشيعية بمناسبة عيد الفطر.

ردود أفعال القوّات الأميركية لا تشير إلى وجود أساليب محددة أو خطة عسكرية منظمة لديها، مصدر دبلوماسي أميركي، وصف ما تقوم به القوات الأميركية من أعمال عسكرية بأنها "معارك فوضى". فعلى سبيل المثال، قُدّمت شكوى ضد طيارين اثنين باعتبارهما قد عرضا طائرتيهما للخطر، وتسبّبا في إفشال مهمتهما. الطياران، "وليام ليفيت" و"روبرت جونز"، قالا خلال مقابلة أجرتها معها مجلة "ناشيونال ديفنز مجازين" أن الطائرتين خفيفتين، وتستخدما لنقل المؤن ومراقبة القوافل، وهما غير مزودتين بأجهزة متطوّرة مثل أجهزة الإنذار المبكر ضد

الصواريخ والمضادات الأرضية. ناطق عسكري أميركي اعترف بصحة ما أدلى بـه الطيارين، وقال أن مشاكل هذه الطائرات تكمن في افتقارها لأجهزة الحماية.

وقد تعرّضت القناتين الفضائيتين العربيتين الجزيرة والعربية لردّة فعلٍ حادّة من قبل قيادة التحالف والجيش الأميركي في العراق، فقد تمّ استدعاء ممثلي هاتين القنـاتين إلى قيادة قوات التحالف في بغداد، وتم إجراء تحقيق معهما، وطلب منهما تقديم معلومات عن عمليات قد يقوم بها إرهابيون ضد القوات الأميركية، وكانت عقوبة قناة الجزيـرة أن تم إغلاق مكاتبها في العراق لأنها نشرت حديثاً مسجلاً لصدام حسين.

يصدر في العراق هذه الأيام 110 صحيفة جديدة، وهذا يشكّل مظهراً جديداً من مظاهر حرية التعبير والديمقرطية في العراق، ولكن جميع محرري هذه الصحف، يقولون بأنهم يتعرضون للتعنيف بالكلمات القاسية من قِبل قيادة التحالف كلمـا نشرت مقالات فُهِم أنها "تحريضية" ضد القوات الأميركية. لكن وضـع هـؤلاء الصحفيين يظل أفضل من أولئك العاملين في محطات التلفزة والراديو التي تشـرف عليها قيادة قوات التحالف، ويعمل في هذه المحطات أكثـر مـن 350 موظـف وصحفي لا يستطيعون مزاولة مهنتهم الصحفية بحريّة. ويتم تزويد مذيعي النشرات الأخبارية، بنشرات مُعدّة سلفاً في قيادة قوات التحالف، ويضـطرون لاسـتخدام مصطلحات من قبيل "قوات التحرير" لوصف قوات التحالف، في وقت تصف فيه الصحافة الأميركية هذه القوات بـ "قوات احتلال".

وفي ظلّ هذا الوضع المُعقّد الذي نتج بعد احتلال العراق، يبدو أن جدول الأعمال الذي وضعته الإدارة الأميركية لتحقيقه في العراق، كان طموحاً أكثر من اللازم: "فـإذا كانت الإدارة الأميركية تنوي نقل السلطة إلى مجلس الحكم الموقّت في العراق، من أجـل ألا توصف القوات الأميركية في العراق بأنها "قوات احتلال" فإن المسألة غاية في البساطة فهم يستطيعون فعل ذلك غداً" يقول دبلوماسي أميركي: "ولكن أن يسـتطيع مجلـس الحكم المؤقت أن يكون مسؤولاً عما يجري في الشارع وأن تكون قوات التحالف تحت مسؤوليته، فإن هذا ضربٌ من الهذيان". "الإدارة الأميركية تبحث الآن عن مخرج فقـط كي لا تقع في ورطة ليس لها أول ولا آخر"، يقول الدبلوماسي الأميركي الذي يُشـكّك في جميع خطط البنتاغون حيال ما يجري في العراق منذ احتلاله.

لماذا يكره العالم سياسات بوش؟

نتائج استطلاعات الرأي:

طلب من مقدمة البرامج التلفزيونية المعروفة نيكي واشنطن أن تطرح على الرئيس بوش سؤالاً، وذلك في أوج المواجهة الثانية بينه وبين المرشح الديمقراطي للرئاسة، جون كيري، السيدة واشنطن امرأة سوداء تضع على رأسها حجاباً كبيراً، انبرت تقص على مسمع الرئيس والجمهور الحاشد الذي يشارك في المواجهة، ما حصل لها ولوالدها بعد عودهما من رحلة في مكان ما من العالم رفضت الكشف عنه.

لقد أصبنا بصدمة مروعة، قالت السيدة واشنطن موجهة الحديث للرئيس بوش، لقد فوجئنا بل وصدمنا لحجم الغضب والكره والعداوة التي يحملها سكان البلد الذي زرناه. بوش، أجاب "بأنه يقدر لها هذا السؤال" وكعادة السياسيين أجاب على سؤالها و لم يجب في الوقت نفسه.

"أنا أعرف أن العديد من القرارات التي اتخذها، لم تجعل الولايات المتحدة أكثر شعبية". وعبثاً حاول الرئيس أن يقنع المشاهدين والحضور المشاركين بأن قراراته فقط هي التي تسبب في فقدان الولايات المتحدة لشعبيتها في العالم. بوش ضرب مثلاً على ذلك بقوله: "اتخذت قراراً غير شعبياً في العلاقة مع إسرائيل عندما قررت عدم مواصلة الحديث مع عرفات، في العديد من العواصم الأوروبية، قال بوش ذلك بلهجة لا تخلو من السخرية، لم يستحسنوا مثل هذا الأمر، ولكنه كان قراراً صائباً، هكذا يعتقد.

استذكر بوش الرئيس ريغان. وبوش يحب دائماً أن يقارن نفسه بالرئيس ريغان وأن قرارات الرئيس المذكور لم تحظ بالقبول من قبل العديد من العواصم الأوروبية، ويعرف المشاهدون طبعاً كم كان الرئيس ريغان طيباً.

أميركا:

هناك بعض المعطيات المعروفة: ربع الفرنسيين فقط يدعمون سياسات الولايات المتحدة يتبين ذلك من خلال الاستطلاع الذي أجرته صحيفة "لوموند" في إطار مشروع تقوم به الصحف الفرنسية كما يجري لدينا هنا اليوم، ولكن هناك معطيات أخرى ظهرت في استطلاع آخر نشرته "نيوزويك" قبل عشرين عاماً، عندما كان رولاند ريغان رئيساً، وهي معطيات شبيهة بالمعطيات التي نشرتها لوموند، وهي نفسها الذي تحدث حولها بوش عندما استذكر ريغان في معرض رده على "نيكي واشنطن".

وجاء في المعطيات الذي نشرتها "نيوزويك" في عام 1983، معلومات كثيرة، تذكّر بالوضع التعيس الحالي للولايات المتحدة لدى الرأي العام العالمي، فدعم الشعب الألماني لسياسات الولايات المتحدة على سبيل المثال، كان أعلى بقدر بسيط من دعم الشعب الفرنسي، وقد أجاب الكثير من المستطلعة آرائهم بأن تفضيل الولايات المتحدة لاستخدام القوة: "يزيد من فرص واحتمالات الحرب" ولا يقلّص منها، وهذا على الأساس، يقرّر رئيس مركز استطلاعات الرأي "بيو أندرو كوهوط" خلال مقال كتبه قبل عدة أشهر حول علاقات العالم بالولايات المتحدة، بأن سبب العداوة الكبيرة في العالم لأميركا ليس وجود رئيس مثل الرئيس بوش وإنما لأن إدارة الرئيس قد: "نشرت العداوة على سطح الكرة الأرضية".

العداوة لأميركا، تظهر جلياً في استطلاعات الرأي التي تجري عندنا في إسرائيل، وبعد فترة طويلة وهادئة نسبياً، في علاقة العالم بالولايات المتحدة، بدأت مؤشرات العداوة تظهر في الاستطلاعات الكثيرة التي تجري في دول كثيرة من قبل مراكز استطلاعات كثيرة، وبدأت هذه الاستطلاعات تشير إلى معطيات مقلقة جداً، وكلما مر الوقت كلما أظهرت هذه الاستطلاعات مزيداً من المعطيات المقلقة حيال علاقة العالم العدائية لأميركا. في البرازيل مثلاً، انخفضت نسبة المؤيدين لسياسات الولايات المتحدة من 52% قبل عدة أشهر من الحرب على العراق إلى نسبة 34% فقط بعد الحرب. وفي فرنسا كان الرأي العام الفرنسي إيجابياً تجاه الولايات المتحدة قبل الحرب على العراق حيث كانت نسبة المؤيدين الفرنسيين

لسياسات الولايات المتحدة تتجاوز 63% أما الآن فقد وصلت هذه النسبة إلى الحضيض.

إسرائيل:

في الكتاب الذي ألّفه "بوب إدوارد" والذي يحمل عنوان "خطة الهجوم"، يتحدث عن حديث مهم جرى بين الرئيس بوش وبين رئيس الحكومة الإسباني "خوسيه ماريا أزنار" والموضوع هو ادعاء الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بأن شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية "يستغل" الرئيس بوش لتحقيق أغراضه الذاتية، والرئيس بوش يرد على هذا الادعاء بسلبية وبلغة ضبابية.

ولكن الريبة العالمية حول العلاقات الوطيدة بين الإدارة الأميركية وبين حكومة شارون – الذي بادر إلى توطيد العلاقات الإسرائيلية مع أميركا بوش لن تزول على ضوء المعطيات التي تتضمنها استطلاعات الرأي في الصحف وأولها أن إسرائيل باتت الآن معزولة بشكل تام، لأنها الدولة الوحيدة المتحمسة للإمبراطورية الأميركية وللإدارة الأميركية دون تحفظ.

مثل هذا الأمر ليس مفاجئاً، لأن هذا الوضع قائم منذ سنوات، إسرائيل تحب بل تعشق بوش، لكنها أحبت كثيراً بيل كلينتون، وبوش الأب أقل منه قليلاً. وكذلك ريغان بالتأكيد وكارتر أيضاً، وإسرائيل تتذكر لكل واحد منهم ما فعل لأجلها. السلام مع مصر، حرب الخليج، خسارة إسحق رابين.

إسرائيل تعشق كل رئيس أميركي، لا يبدو لها معادياً، فهي تحبه لأنه يحتفظ بالمظلة التي تصد عن إسرائيل أعداءها وتحبه لأنه يرمز إلى المساعدات الأمنية والاقتصادية، وبالتحديد المساعدات المعنوية، وهو يعطي لإسرائيل شعوراً بأنه لا يزال هناك صديقاً واحداً يقف إلى جانبها ويمكن الاعتماد عليه في هذا العالم، في ساعات المحن. فهو الرمز ورئيس أميركا الصديق. لذلك، لا يجد الجمهور الإسرائيلي أية صعوبة في حب بوش، كما أحب نقيضه كلينتون، فإسرائيل هي الدولة المعتدة بذاتها جداً، والسؤال ليس هو علاقة بوش بإسرائيل. وإنما ما هي علاقة الأميركيين بعمليات الإجهاض والتأمين الوطني، والبيئة والاتحاد الأوروبي

والأمم المتحدة، فهذه الأمور لا تهم إسرائيل، وإن ما تريد أن تعرفه فقط هو أن أميركا تقف إلى جانبها في المسائل الصعبة والمهمة لها.

هكذا فيما يتعلق بالمواجهة مع الفلسطينيين، وهكذا كما يتبين في استطلاعات الرأي فيما يتعلق بالحرب الأميركية في العراق أيضاً، الأرباح الكبيرة التي جنتها إسرائيل من حرب العراق تعبّر عن نفسها بالتأكيد الكاسح للإسرائيليين للحرب الذي بلغ بنسبة 86% ولكن السؤال هل فعلت الولايات المتحدة بما فيه الكفاية لكي تنسّق مواقفها مع العالم، هل كان مهما أو غير مهم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، أو هل كان هناك علاقة بين نظام صدام وبين القاعدة، كل هذه الأسئلة، أسئلة مهمة بالطبع، لكن تأثيرها في إسرائيل ثانوي جداً، فهناك ما يحدد ذلك كله هو: العراق كان عدواً و لم يعد موجوداً الآن، ومن يعارض مثل هذه الحرب التي كانت نتائجها بمثل هذه الإيجابية الكبيرة جداً لإسرائيل؟

العرب:

فعلاً، هناك القلائل من الإسرائيليين من عارض الحرب كما تدل استطلاعات الرأي. وإذا ما فصلنا نتائج استطلاعات الرأي الإسرائيلية إلى عناصرها ومركباتها، تظهر صورة مهمة للجمهور الوحيد الذي لا يحب سياسات الإدارة الأميركية والذي لا يحب الرئيس بوش، والذي يرغب بقدوم جون كيري وسقوط بوش هو الجمهور العربي في إسرائيل. إجابات المواطنين العرب في إسرائيل على أسئلة استطلاع الرأي تختلف جداً عن إجابات المواطنين اليهود، بمعنى أن التأييد الكاسح للسياسات الأميركية هو السمة العامة لإجابات اليهود.

50% من العرب في إسرائيل يرغبون بنجاح كيري، مقابل 24% بمجموع بما فيهم العرب الذين أجابوا بأنه ربما ينجح كيري وليس بوش. العرب وإضافة إليهم أعداد من اليساريين في إسرائيل لا يرغبون برؤية بوش رئيساً للولايات المتحدة مرة ثانية. موقف عرب إسرائيل قريب جداً من موقف بقية العالم الذي بات يكره السياسات الأميركية، فقد أظهرت ذلك استطلاعات الرأي في العالم، العالم كله يختلف بالطبع عن مواطني إسرائيل اليهود في رؤيته للسياسات الأميركية.

وفيما يتعلق بالحرب على العراق أيضاً فإن الصورة مشابهة، السبب الأساسي لذلك هو أن دعم مواطني إسرائيل للحرب الأميركية على العراق لم يكن في إطار الإجماع القومي الكامل وحقيقة أن 46% من عرب إسرائيل يعتقدون أن هذه الحرب غير عادلة وغير مبررة، ويضاف إليهم التيار اليساري من اليهود، والجمهور الوحيد الذي تقول مجموعات من داخله أنها تخشى زيارة الولايات المتحدة هو الجمهور العربي في إسرائيل، نسبة 10% من مجمل سكان البلاد يعبرون عن خشيتهم لزيارة الولايات المتحدة فيما تعبّر نسبة 35% من عرب إسرائيل عن خشيتها للقيام بمثل هذه الزيارة.

ولقد أظهر الاستطلاع الذي أجري في سبعة أو ثمانية دول إسلامية حول الحرب الأميركية على العراق، بأن غالبية مواطني هذه الدول يعتقدون أن الولايات المتحدة من خلال غزوها للعراق قد تعرض بلادهم للمخاطر الكبيرة. وكذلك في روسيا وألمانيا على سبيل المثال، هناك من قال، وربما معظم مواطني البلدين المذكورين، قبل اندلاع الحرب بأن هدف الولايات المتحدة من وراء هذه الحرب هو وضع اليد على نفط العراق.

اليوم تظهر الاستطلاعات في الصحف وتشير إلى نفس الاتجاهات ولكنها أكثر حدة وأكثر سوءاً، وأن نظرة العالم إلى أميركا هي في الحضيض وأنه من المشكوك فيه إذا كان بالإمكان وقف تدهور مكانة الولايات المتحدة في نظر العالم هذه الأيام.

بازار أميركي في العراق

نصلي بزديل

الرئيس جورج بوش الأب، اظهر هذا الأسبوع قوة جسدية تثير الاهتمام عندما قفز في المظلة خلال احتفاله بعيد ميلاده الثمانين، وأعلن أن "الشيوخ لا يزالون في اللعبة"، جورج بوش الأب، لا يزال في اللعبة بكل تأكيد، ليس من خلال استعراضه في القفز بالمظلة، وإنما من خلال النشاطات الاقتصادية الكبيرة التي يديرها خلال السبع سنوات الأخيرة، عبر مجموعة شركات "كارليل"، إلى جانب استغلاله شبكة العلاقات الجيدة التي نسجها مع كثير من زعماء العالم.

مجموعة شركات "كارليل"، هي مجموعة مهمة في الولايات المتحدة، غير أن طبيعة أعمالها خارج الولايات المتحدة، تبقى طي الكتمان، ومن غير الممكن أبداً الحصول على معلومات حول المبالغ التي يحصل عليها رؤساء هذه الشركة، أو المشاريع الخاصة التي يديرونها، ومن بين رؤساء هذه المجموعة الكبار، إضافة للرئيس الأسبق بوش الأب، فرانك كارلوتشي، وزير الدفاع الأميركي الأسبق، جون ميجر، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي الأسبق، وسفراء، ومسؤولون سابقون من وكالة المخابرات الأميركية ورجال أعمال.

وحسب التقارير الصحفية، فإن هذه المجموعة تمارس دور حكومة الظل، بيكر على سبيل المثال، يعمل بوسائل عديدة، من أجل شطب ديون العراق، جورج بوش الأب، يدير علاقات هذه المجموعة مع "السعودية" وأشخاص آخرين من قبل بوش، مهمتهم وسطاء بين رؤساء شركات الصناعات العسكرية الأميركية، وبين الإدارة الأميركية التي يترأسها جورج بوش الابن.

"كارليل" أكثر المجموعات المنخرطة في كل ما يجري في العراق منذ احتلاله.

وحسب تقرير أعده "دافيد إيرنبيرغ" الباحث البريطاني - الأميركي للأمن (مركز بحث مشترك في كل من واشنطن ولندن)، وريتشارد بيرت المستشار في مجموعة "كارليل" والذي عمل سفيراً للولايات المتحدة في ألمانيا، وهو يدير أيضاً شركة ديلغنس لتزويد الشركات العاملة في العراق، بخبراء أمن ومرافقين وحراس خصوصيين.

شركة "ديلغنس" أنشئت من قبل ويليام وبنستر رئيس "السي. أي. إيه"، يديرها أيضاً موظفون سابقون في الـ "سي. أي. إيه"، أبرزهم، "ويكل برونز" الذي شغل رئيس محطة الـ "سي. أي. إيه"، في بغداد، واليوم يدير فرع الشركة في بغداد، نائب المدير العام لشركة ديلغنيس، هو جو أولابو، الذي كان مسؤولاً عن حملة بوش الابن الانتخابية عام 2000، بعد احتلال العراق، شركة "ديلغنس" أقامت شركة فرعية أخرى أطلقت عليها "دليغنس الشرق أوسطية". وفي عام 2003 باعت هذه الشركة 40% من أسهمها لرجل الأعمال الكويتي، محمد الصقر، الذي يرأس لجنة الخارجية في البرلمان الكويتي، ووقعت الشركة المذكورة هذا العام، على اتفاقية مع شركة "نيوبريدج استراتيجي" والتي يديرها أولابو نفسه، لتزويد الشركات الأميركية وغيرها، بالمعلومات حول التجارة في عراق ما بعد الاحتلال.

شركة "ديلغنس الشرق أوسطية" وشركة "نيوبريدج استراتيجي" أنشئت من أجل تزويد الشركات الأميركية والأوروبية الخاصة وغيرها بالخدمات على صعيد تقديم "حراس ومرافقين وضباط أمن "ومعلومات استخباراتية لجميع الشركات الخاصة العاملة في العراق، وبحسب أقوال دبلوماسي أميركي عاد مؤخراً من العراق "أن هذه الشركات، تنشئ عملياً، جيوشاً خاصة، مقابلة لقوات التحالف، فلديها ضباط أمنها المختصين بها، ورجال استخباراتها وشبكة اتصالات خاصة بها، حتى بات بوسع هذه الشركات التوقيع على اتفاقيات مع زعماء العشائر المحلية من أجل حماية مصالحها وتزويدها بالإفراد، وهنا تلعب الأموال الطائلة التي تدفعها هذه الشركات دوراً كبيراً".

عملياً، ليست هناك معلومات دقيقة حول العاملين المستخدمين لدى هذه الشركات الخاصة، والتقدير يقول أن هناك ما بين 15 إلى 40 ألف مستخدم في

أعمال الحراسة والمرافقة، معظمهم أجانب ومن الأقليات، حيث يتقاضى كل مستخدم منهم نحو خمسمائة دولار يومياً وحتى آلاف الدولارات في المهام الخاصة والمعقدة التي تحتاج إلى تدخل طائرات عامودية وعربات مدرعة خاصة. ومثل هذا العمل، يعتبر خطيراً فقد قتل عشرات المرافقين والعاملين في هذا المجال، من دول مختلفة، ولكن يبدو أن الإغراء المادي يغطي على المخاطر. غير أن العمليات العسكرية المتواصلة في العراق، صور قتل الأجانب، وعمليات الخطف خلقت عملياً تحوّلاً في واقع عمل هذه الشركات. فقبل أشهر عدة، كان باستطاعة هذه الشركات تجنيد "مرافقين" و"مخبرين"، لمهام خاصة، أما اليوم فإن الأمور مختلفة، فإن الشركات تنتظر وقتاً طويلاً حتى يتسنى لها الحصول على "مستخدمين جدد" فقد أصبح هؤلاء المستخدمين يخضعون إلى عملية "سبر معلومات" خشية أن يكون لهم علاقة مع منظمات إرهابية تعمل داخل العراق أو خارجه، إلى جانب أن شوارع المدن العراقية تمتلئ بالأشخاص من ذوي "السوابق"، من الأوروبيين.

وأحد النماذج لذلك، ذلك المواطن البريطاني المتهم بتقديم المساعدات للجيش الجمهوري الايرلندي، والذي يعمل الآن لدى إحدى الشركات البريطانية الخاصة في العراق، ونموذج آخر، هو ذلك السائق الأميركي، المعروف بأنه أحد كبار "تجار المخدرات" ويعمل الآن كأحد كبار "المرافقين" لدى شركة أميركية خاصة تعمل أيضاً في العراق.

المرافقون والعاملون في مجال تقديم الخدمات في هذا المجال، من التشيليين الأكثر رواجاً في العراق، وأكبر دلالة على ذلك، أن الطاقم الذي كان مكلفاً بحماية الدكتاتور التشيلي الجنرال "أوغسطو بينوشيه" يعمل الآن لدى أحد أكبر الشركات الأميركية الخاصة في العراق، إلى جانب أشخاص على شاكلتهم من بقايا النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، يتجولون بحرية في شوارع بغداد والبصرة، يحملون أسلحتهم في وضح النهار، وفي معظم الأحيان يخرقون القوانين الجديدة، في العراق ما بعد الاحتلال، وخاصة تلك القوانين التي تحاول أن تحد من وجود "المرتزقة" في العراق، أحد المتعهدين لجلب المرتزقة من جنوب أفريقيا إلى العراق هو المواطن الجنوب أفريقي "جاري بيرنفيلد" والذي قتل في العراق. وكان

هذا المذكور، عضواً أساسياً في "كتائب القتل" الجنوب أفريقية المسؤولة عن مقتل أحد كبار زعماء المجلس الوطني الجنوب أفريقي في عام 1981.

تجنيد "مرافقين"، ورجال أمن خصوصيين لتقديم خدمات مدنية أصبح أمراً ضرورياً في العراق، بعد أن تبين أن قوات التحالف، لا تستطيع أن تؤمن حتى جزءاً ضرورياً من مهامها العسكرية، فعلى سبيل المثال، بالإمكان أن نرى من خلال ذلك إعلانات الشركات حول المواصفات المطلوبة لدى من تريد أن تستخدمهم في العراق، القيام بمهام "شرطية" والمؤهلات على العمل في مجال تدريب وتأهيل الشرطة في المؤسسات العراقية الجديدة والأجر السنوي هو خمسة وسبعين ألف دولار، وهذا الأمر يساوي ثلاثة أضعاف ما يتقاضاه الشرطي في الولايات المتحدة، إلى جانب أن مصاريف الحياة اليومية بالنسبة لهؤلاء المستخدمين، هي من مسؤولية الشركات نفسها ورغم ذلك فإن إحدى الشركات تحذر في أحد إعلاناتها من الأخطار المتوقعة في العراق وتصف نمط الحياة في العراق بأنه رهيب، ولكن: "إذا كنت شخصاً يحب المغامرة، فإن هذا المكان يناسبك".

القائمون على تقديم خدمات "الحماية" استبدلوا بالجنود، كمرافقين شخصيين من بينهم عمال أميركيين تابعين للقيادة المدنية في الجيش الأميركي العامل في العراق، وكذلك لأعضاء الحكومة العراقية المؤقتة وأعضاء مجلس الحكم المؤقت، قوات الشرطة العراقية الجديدة، تتلقى تدريباتها في قواعد في العراق وفي الأردن وتساعد هذه القوات، قوات التحالف، وجزء من قوات الشرطة قد تسلّم مسؤولية كاملة عن بعض المدن العراقية مثل الفلوجة والنجف بالرغم من افتقارها إلى التجربة العسكرية والخبرات في مجال العمل "الشرطي".

مصادر كردية تقول، على سبيل المثال، أن وحدات الشرطة في مدينة كركوك تجد صعوبة كبيرة في التواصل فيما بينها بسبب مصاعب اللغة. أجزاء من هذه الوحدات تتحدث التركية وأخرى كردية والبقية العربية. وخلال الاتصالات السلكية واللاسلكية بين هذه الوحدات لا يستطيع المرء أن يميّز أن الحديث يدور حول أمر روتيني أم عملية عسكرية.

والأخطر من ذلك كله، هو شعور الخوف الكبير الذي يستحوذ على

وحدات الشرطة العراقية الجديدة، والتقديرات تقول أن أكثر من 850 شرطي ورجال أمن عراقيين قتلوا منذ شهر نيسان الماضي، وهم لا يزالون يشكلون أهدافاً سهلة للعمليات العسكرية، وقد كان الكثير من ضباط هذه الوحدات أهدافاً سهلة للعمليات العسكرية، ومفضلة بعد تعيين الحكومة العراقية المؤقتة، حيث قتل خلال الأسبوع الأخير فقط ثلاثة من أعضاء مجلس الحكم المؤقت وعشرين شرطياً. الأجانب ممن يقدمون خدمات في مجال "الحماية" أصبحوا البديل الوحيد الذي يؤثر على حجم ميزانيات إعادة إعمار العراق، ففي كل اتفاقية عمل، أو عملية تطوير، تضطر كل شركة تحظى بالمناقصات أن تأخذ بحسبانها، تكلفة تأمين "الحماية" لمشاريعها بنسبة 20% من قيمة الاتفاق، هذه النسبة تشمل فقط تكاليف "تأمين الحماية" والتأمين على حياة هؤلاء المستخدمين في هذا المجال وعلى حياة جميع مستخدمي الشركات الخاصة، وبذلك، فإنه إذا كانت التقديرات المحافظة تقول بأن تكاليف إعادة إعمار العراق تصل إلى ما بين 70 – 80 مليار دولار، فإن مبلغ 15 مليار دولار سيكون من نصيب شركات تقديم الحماية والجزء الأخر سيكون من نصيب مدراء الشركات الذين يعملون موظفين ومشرفين في الشركات الأم مثل شركة "كارليل" وهكذا، فيما يأمل جورج بوش الابن في تحويل العراق إلى بلد ديمقراطي أو على الأقل تمكينه من الحياة في ظروف أمنية نسبية فإن جورج بوش الأب، يواصل قطف ثمار الحرب، فليست شركة بوش الأب (كارليل) الوحيدة التي تتمتع بهذه الثمار الطيبة، وهناك أيضاً شركاء بريطانيين للعجوز بوش، فشركة "أرمور غروب" البريطانية، هي أيضاً المسؤولة عن إنتاج وتقديم الأجهزة والمستلزمات الأمنية والاستشارات في مجال الاستخبارات، والتي تحتفظ لها بآلاف المستخدمين في مجال تقديم "خدمات الحماية"، لجميع الشركات البريطانية وحتى رجال الحكم البريطاني في العراق، رئيس هذه الشركة، هو وزير الخارجية البريطانية الأسبق "مالكولم رفكند".

بعد أقل من أسبوعين، من المنتظر أن ينهي مجلس الحكم المؤقت في العراق مهمته، وأن يسلم مهمة إدارة شؤون العراق المدنية والعسكرية إلى حكومة عراقية جديدة. والأيام التي انقضت منذ أن تسلمت الحكومة العراقية الجديدة مهامها،

أظهرت أن الأعباء الأمنية العراقية تتجاوز قدرة وطاقة هذه الحكومة، ليس لأن العراقيين لم يسلموا بعد باحتلال العراق، و لم يتنازلوا ولو بشكل جزئي لقوات التحالف بإدارة شؤون بلادهم، وإنما لأن العراقيين باتوا يشعرون أن أهداف الإدارة الأميركية وشركائها، هي أبعد كثيراً من مفردات "تحرير العراق"، أو جلب الديمقراطية إليه، الحديث يدور حول ما تختزنه الأرض العراقية من كنوز، تجعل الشركات الأميركية الخاصة وغيرها، بأمس الحاجة لاستخدام هذا النمط الجديد من "الجيوش الخاصة" أو كما كان يسمى حتى الأمس "جيوش المرتزقة". فحتى لو تسنى للعراقيين أنفسهم إدارة شؤون بلادهم، فإن هذه الشركات لن تستبدل "جيوشها الخاصة" بمواطنين عراقيين فهي لا تثق بهم، لأن مسيرة "الذهب العراقية"، بالنسبة لهذه الشركات لا تزال في بدايتها.

سنة على حرب العراق:
أين اختفى الشرق الأوسط؟

نسفي بلزئيل

مواطن عراقي يلبس عباءة بيضاء، يستل هاتفه النقال الصغير من جيبه وهو في طريقه باتجاه الحدود الأردنية، وعلى الطرف الآخر يسأله من يتحدث على الهاتف أين وصل؟ لم يتبق سوى خمسة كيلو مترات حتى يصل إلى الأردن، ولكن هذا المسافر العراقي فضّل استخدام مصطلح آخر لتحديد المكان: "أنا سوف أجتاز حدود سايكس بيكو بعد قليل". فقد كان هذا المصطلح بمثابة خطأ في قراءة هذا المسافر للتاريخ، فقد رسمت الحدود بين الأردن والعراق في عام 1932، وليس خطأ حول هذه "المعلومة الحساسة" فيما يتعلق باتفاق سايكس بيكو الذي تم التوقيع عليه في عام 1916، والذي قسّم المنطقة إلى منطقة نفوذ بين الفرنسيين والبريطانيين، والذي لا يزال محفوراً في الذاكرة العربية، كاتفاق خانت خلاله الدول الكبرى والغرب وخاصة بريطانيا وفرنسا العرب. قصة هذا المسافر العراقي من تأليف أميركي، استحضرها بعض الأميركيين من ذاكرتهم في أعقاب ما قاله هذا الأسبوع الزعيم الشيعي العراقي "مرتضى الصدر" خلال خطبة يوم الجمعة في أحد المساجد الشيعية في مدينة الكوفة، عندما شبّه الصدر مشروع الدستور العراقي المؤقت "بوعد بلفور الذي باع فلسطين" وهو يقصد بذلك إقرار الدستور العراقي المؤقت من قبل مجلس الحكم العراقي المؤقت، فتاريخ المنطقة القريب والبعيد، يشير بأن وعد بلفور الذي كان نتاجاً لسايكس بيكو قد تجاوز (علي وأبناءه الحسن والحسين) مؤسسي المذهب الشيعي في العراق حينها، وأخرجتهم هذه الاتفاقيات من تاريخ العراق، حيث يشكّلون اليوم وفي الواقع العراقي المتشكّل حالياً جزءاً لا يتجزأ من السياسة ليس في العراق فحسب وإنما في المنطقة برمتها.

مرّ عام منذ أن أنارت قذائف الطائرات الأميركية، سماء بغداد في محاولة لتجسيد الفهم الأميركي من وراء هذه الحرب (الصدمة والذعر)، يجيء اليوم دور نبش الوثائق التاريخية الخاصة بالعراق وبمنطقة الشرق الأوسط عامة. والحرب الأميركية على العراق، لم يكن بوسعها الانتظار حتى تتم العودة وفتح أرشيف هذه المنطقة للسنوات التي خلت، فقد أعدت وكالة المخابرات الأميركية الـ "سي. أي. إيه" وكذلك مراكز البحوث التي تعمل لصالح الاستخبارات البريطانية، جميع المخططات التي ينبغي تحقيقها بناءً على نتائج هذه الحرب، فتحقيق هذه المخططات أصبح رهناً بما تقوله وتقدّره أجهزة الاستخبارات المذكورة، حتى أن تقريراً مفصلاً حول الخطط الأميركية في العراق وفي المنطقة، بات مطروحاً الآن على طاولة الأمم المتحدة، ومنه نسخة تحتوي على عبر الحرب الأميركية على العراق ودروسها، وكذلك الأمر، فهناك لجنة بحث أميركية خاصة، يفترض أن تقدم تقريراً مفصلاً حول دروس تلك الحرب وعبرها، بعد أن مر عام كامل على هذه الحرب.

ففي أقبية وكالة المخابرات الأميركية، لا يزال هناك أكوامٌ من الوثائق والتقارير حول العبر والدروس المستفادة من حرب الخليج الأولى عام 1991، على حالها ولم تفتح حتى الآن، وأضيفت إليها حمولات كثير من الشاحنات التي تحتوي على تقارير ووثائق جديدة للحرب الأخيرة على العراق، وبعد مرور سنتين من انتهاء أول دورة لتعليم اللغة العربية التي تشرف عليها وكالة المخابرات الأميركية، سوف يكون بإمكان هؤلاء الخريجين البدء في فتح هذه الوثائق ووضع تصور ليس حول العراق وإنما حول المنطقة.

في المقال الافتتاحي لجريدة "التايمز" اللندنية، في السابع من تموز لعام 1920 عنوان رئيس يقول: "كم من الأبناء الأعزاء سيسقطون ضحايا الجهد العبثي من أجل أن نفرض على السكان العرب في المنطقة العربية نظاماً إدارياً انتدابياً لن يقبلوه ولن يرضوا به أبداً" مَرَّ على هذا الكلام أكثر من ثمانية عقود ونصف، ولا تزال معظم عناوين الصحف الغربية تحمل عناوين مشابهة لهذا السؤال الغربي الكبير.

والعراق مرّ منذ تلك الفترة، بالكثير من التقلبات والحروب وأن الحرب الحالية لم تنته بعد، والعمليات العسكرية المتواصلة أصبحت جزءً لا يتجزأ من الواقع

العراقي، أكثر من ستة آلاف جندي أميركي قتلوا منذ "نهاية الحرب" وقتل آلاف العراقيين. منظمات (الإرهاب) ومنها وكلاء منظمة القاعدة، ومنظمات مقاتلة محلية تتكاثر كالفطر، وتعمل دون توقف لتصبح أيضاً جزءاً لا يتجزأ من واقع العراق السياسي الراهن، خلافات واحتكاكات إثنية وقومية كانت مخفية في عهد صدام، تظل برأسها مجدداً في الواقع العراقي الحالي. الخطط العسكرية الأميركية تغيّر كل أسبوع. وما كان يبدو للأميركيين أنه كان قابلاً للتحقيق قبل نصف عام ينفجر في وجوههم، في ظل بروز قوى معارضة بل "مقاومة" للوجود والاحتلال الأميركي. مثلاً، أجبرت الولايات المتحدة أن تغيّر من جدول أعمالها في العراق أكثر من مرة بشأن الانتخابات في العراق في أعقاب الضغط الشيعي العراقي، الذي رفض الصيغة المنقحة والجديدة الخاصة بالدستور المؤقت والذي يتضمن إمكانية إيجاد قيادة عراقية مؤقتة، بعد أن أصبحت قيادة "مجلس الحكم المؤقت" قيادة غير شرعية ومطعون في شرعيتها وغير مجدية ولا موثوقة من قبل الشعب العراقي برمته. في الأسابيع الأخيرة، اضطر مسؤولون أميركيون كبار للقول أن الجيش الأميركي سيبقى في العراق "لسنين طويلة" ومغزى هذا القول يؤكد الحقيقة التاريخية القائلة، أن من السهولة الدخول في حرب لكنه من الصعوبة الخروج منها. وكم من الأرواح الأميركية ستزهق من أجل الخروج من الحرب العراقية المستمرة. ولكن هناك حياة جديدة أيضاً. في نهاية الأسبوع الفائت، اشتكى أعضاء من "المجلس الوطني العراقي" والذي كان يشكل إطاراً للمعارضة العراقية قبل الحرب بأن: "الوزراء العراقيين في الحكومة العراقية الجديدة يتسببون في تحطيم الكيان (الدولة) العراقي. وهم ينشغلون فقط في مصالحهم الأنانية الضيقة، ويبددون الأموال العامة العراقية في سفراتهم خارج العراق، في وقت تنتشر فيه الآفات الطائفية والاثنية في وزاراتهم: "ففي عهد صدام كانت جميع الوزارات والمكاتب الحكومية تدار بانتظام وبشكل جيد". ومثل هذا الأمر يشكل دلالة على عودة الروح السياسية الاعتيادية للعراق.

وفي مثل هذه الانتقادات نرى اليوم في العراق الكثير من المنابر التي تجد متسعاً للتعبير من خلالها، مما يشكّل مصدراً لإثارة الحسد لدى بقية المثقفين العرب. يقول

صحفي أردني في هذا الإطار: "الانتقادات للأوضاع الداخلية لبلدان عربية أخرى، وحدت بعد عشرات السنين"، فيما يقول صحفي مصري آخر، بالرغم من الاحتلال الأميركي الجاثم على صدور العراقيين: "لقد أصبح لكل حزب ولكل تيار وحتى لكل مواطن فرد منبره السياسي الذي يستطيع التعبير من خلاله". وعلى ضوء هذا الوضع في العراق، اضطرت الولايات المتحدة أن تفتتح قناة فضائية أسمتها "الحرة" تحت إشراف وتوجيه أميركي. لكنها رغم ذلك تثير جدلاً عميقاً حول أهدافها، وحول تسميتها بالفضائية المستقلة، في أوساط المثقفين والمواطنين العراقيين بالذات.

ومع ذلك، فإن الديمقراطية لا تزال مصطلحاً افتراضياً في كل ما يتصل بالعراق: "الأميركيون يريدون الآن، وبكل بساطة، إنجازاً سياسياً كبيراً، ولا يريدون نقل السلطة للعراقيين". يقول أحد المسؤولين الكبار في الحزب الطالباني الكردي: "والأميركيون يريدون صوغ الكيان العراقي الذي يعمل على تغطية المخططات العسكرية والاقتصادية الأميركية في العراق، وهم لم يعثروا حتى الآن على نموذج أفغاني في العراق، مثلاً أوجد الاحتلال الأميركية ديمقراطية في أفغانستان، لكن "حامد قرضاي" لا يحكم سوى العاصمة كابول، وتحت الحراب الأميركية، فالاحتلال الأميركي للعراق سيبقى فيه حتى بعد إقامة حكومة عراقية جديدة". وفي العام المنصرم، أتضح للأميركيين أن مجلس الحكم الذي قاموا بتعيينه في العراق غير مهيأ ولا حتى قادر على حكم العراق. والمحاولات الأميركية، لتشكيل حكومة (تضعها بالتعيين) وتضم في تشكيلتها أعضاء من مجلس الحكم المؤقت تواجه معارضة عراقية كاسحة ومتزايدة.

وعلى الرغم من التوقيع وإقرار مسودة الدستور المؤقت، فلا يزال هناك حاجة لوجود صيغة معتمدة لتشكيل حكومة تتسلم كامل المسؤولية عن الوضع في العراق حتى نهاية حزيران من هذا العام، حيث من المفترض أن تجرى الانتخابات العامة في العراق في بداية عام 2005 وبعد ذلك تتم صياغة الدستور بشكل نهائي.

"لكن كيف، هل من الممكن أن يشمل الدستور فقرات تؤكد العديد من المواد غير القابلة للتغيير في الدستور العراقي الدائم؟" يتساءل أحد كبار المسؤولين

الأكراد: "فالدستور الأميركي ذاته مر بالكثير من الإصلاحات والتغييرات، فهل يريد الأميركيون أن يكرسوا الوضع الذي نشأ في ظل الاحتلال؟".

وما يجدر الانتباه إليه هنا، أن مسألة صوغ الدستور ينسب (إليهم) أي الأميركيين مع كل الضجة التي رافقت التوقيع وتصديق الدستور المؤقت، فهي حتى الآن لا تعتبر في نظر العراقيين على أنها صيغة عراقية لدستور شرعي.

"أنا لا أفهم هذه الادعاءات الأميركية حول الدستور "يقول أحد رؤساء تحرير إحدى الصحف العراقية في رسالة له لموقع صحيفة هآرتس الإلكتروني: "هل يريد الأميركيون إعادة صدام؟! الشعب العراقي غير راضٍ عن السياسات الأميركية في العراق بشكل مطلق، حتى الأكراد الذين يعتبرون الآن حلفاء الأميركيين في العراق غير راضين عن هذه السياسات أيضاً. جدوى الديمقراطية أن يحقق خلالها كل فرد جزءاً من أحلامه. وإذا ما افترضنا كذلك، أن العراق سيحكم في نهاية الأمر من قبل نظام حكم شيعي، هل يعني هذا أن لا يكون هناك عناصر معارضة داخلية قوية لذلك؟ فهل جميع الشيعة هم جسد واحد؟ رئيس تحرير الصحيفة المذكورة، شيعي هل يعني هذا أن لا يكون هناك عناصر معارضة داخلية قوية لذلك؟ فهل جميع الشيعة هم جسد واحد؟ رئيس تحرير الصحيفة المذكورة، شيعي طبعاً لكنه غير متدين، والذي يعتقد أن العراق الآن يحفل بقوى جديدة لن توافق على الإطلاق بأن يكون في العراق نظام حكم إسلامي شبيه بنظام الحكم القائم في إيران. العراق تحت الاحتلال، بدأ يملي سياسات عربية جديدة، على الرغم من حقيقة أن الوضع العراقي الذي يتشكل في ظل الاحتلال، لم يسفر عن مختبرات جديدة تساهم في إفراز أنماط جديدة ونوعيات جديدة من القيادات الجديدة. تستطيع أن تملي هذه السياسات ببساطة. ولكنه بحسب الدستور المؤقت، نشأ وضع تعلن فيه دولة عربية للمرة الأولى عن نفسها على أنها ليست جزءً من الأمة العربية وإنما تحدد نفسها على أن هناك "جزء من شعبها" هم عرب شركاء وليسوا جزءاً من الأمة العربية (عرب العراق) مثلما حدد أن أكراد العراق ليسوا كذلك.

"لقد نشأت مفارقة تاريخية في السنة الأخيرة" يقول أحد الباحثين الأردنيين: "دولة عربية تحتل من قبل قوة أجنبية، والدول العربية لا تزال لا تقيم مع هذه

الدولة المحتلة علاقات كاملة فحسب، وإنما تسعى لتأكيد أن هذه القوة المحتلة هي قوة صديقة أكثر بكثير من الدولة التي احتلت ودمرت مؤسساتها برمته. العراق كدولة عربية، تبدأ بتبني الديمقراطية تحت ظل حراب الاحتلال، أي مفارقة هذه؟ والدول العربية الأخرى، تتحدث عن الإصلاحات، ولا تنبس ببنت شفة حول التناقض القائم بين الاحتلال والديمقراطية".

كيف ولماذا حصل كل هذا؟ "يبدو لي أننا الآن نقف أمام عهد جديد ولست متأكداً بأنه بالإمكان أن نعزي ذلك للحرب في العراق، ومن المحتمل أن هذه الحرب قد أماطت اللثام على نحو وحشي، عن وضع تطور منذ عدة عقود، نحن نعرف منذ سنتين أن لا وجود لشيء اسمه عالم عربي. في الأردن، نحن نتحدث عن الأردن أولاً، فالشعور القطري يتعزز على حساب الشعور القومي، والحرب العراقية قد بددت إلى الأبد ما تعوّدنا على سماعه بأسطورة التضامن العربي، والوحدة العربية وحتى مفهوم الشرق الأوسط.

وهنا يمثل أمامنا هذا التناقض الظاهري: بالذات عندما بدأت الدول العربية تبدو وكأنها تجتمع على قاعدة وحدة المصالح، تأتي الولايات المتحدة لكي تستوعبها مجدداً تحت راية الشرق الأوسط الكبير.

الرئيس بوش:
بين وحل المستنقع العراقي
واستحقاقات الانتخابات الرئاسية

يوآب برومر

العناوين الرئيسية لصحيفة "فرجينيا بوليت" من أكثر العناوين انتشاراً وأهمية في صحف الولاية الصباحية. في يوم الأربعاء الماضي، أفلحت هذه الصحيفة في التعبير وعلى نحو جيد عن المزاح السائد هذه الأيام داخل الولايات المتحدة الأميركية. عندما رسمت صورة ملونة للمرشح الرئاسي خلال الحملة الانتخابية عن الديمقراطيين "جون كيري" وهو يحتفل بانتصار آخر حققه خلال حملته في الولاية المذكورة، إلى جانب صورة لمتنافس آخر وهو يلبس بدلته الرسمية المعهودة، وهنا في هذه الصورة توحي حقاً، أنهما في طريقيهما إلى معادلة جديدة في المعارك الضارية الآن حول المنصب الرئاسي بين الجمهوريين برئاسة بوش وبين الديمقراطيين برئاسة جون كيري. وهذه المعادلة تقول: "فائز واحد وخاسر واحد". وفيما يستمر المرشح جون كيري في اكتساح المزيد من الولايات المتحدة ووضعها في جعبته خلال الانتخابات الأولية للديمقراطيين. جلس الرئيس بوش وفي هيئة بسيطة جداً، أمام الأمة الأميركية، خلال البرنامج التلفزيوني "قابل الأمة" يجد صعوبة بالغة في شرح الأسباب التي لم تمكنه من إيجاد أسلحة دمار شامل في العراق، الفجوات بين المرشحين بوش وجون كيري تتضاءل بشكل كبير جداً تصل إلى درجة التعادل المطلق، والآن ما من شك، بأن الاثنين يسيران على طريقة المواجهة، ينبغي عليهما الاستعداد لما أسماه المحللين "المعركة الفاصلة".

حرب الفارس الأسود:

من الصعب القول إن الانتصار الذي حققه جون كيري يوم الأربعاء الماضي كان مفاجئاً. ومنذ ثلاثة أسابيع وجون كيري يمتلك قوة دفع هائلة، ويسحق كل من يعترض طريقه، مثل وكلاء المضاربين بالقمار في لوس أنجلس، ورغم ذلك، من الصعب جداً أن نجد شخصاً واحداً ممن يراهن على فوز جون كيري في الانتخابات: "منطق المراهنة يقول أن كيري سوف يخسر". يقول المستشار لشؤون الانتخابات الرئاسية الأميركية كيتر سيتيفان هيس. وحسبما يقول هيس، إن هناك أمران اثنان يجب أن يتوفرا في المعركة على المنصب الرئاسي، أولهما، جون كيري نفسه، أو عدم الكشف عن رؤيته للسياسات الخارجية الأميركية التي تختلف عن رؤية بوش وإدارته، وطريقته في عرض أفكاره التي تكشفت أمام الجمهور الأميركي، لكن في هذا المجال، بالإمكان الاعتماد على كيري، وما من شك أنه سيحاول تجنّب حدوث أي من هذين الأمرين: فعلى صعيد الأمر الأول، فهو سياسي قديم ومحنك، والثاني، وهو ما لم يستطع خصومه من كشفه حتى الآن، فإنهم لن ينجحوا في كشفه مستقبلاً. وأما أعضاء الهيئات التي تشرف على حملة كيري الانتخابية، فإنهم يجدون صعوبة بالغة في كبح جماح انفعالاتهم الكبيرة حول سلسلة النجاحات الباهرة التي حققها كيري. ومع ذلك، فإنهم يعلنون بأن "المعركة لا تزال في بدايتها، وأنه سيكون هناك فرصة لجميع المقترعين في جميع الولايات للإدلاء بأصواتهم" بالرغم من أن كيري ورجاله، يجيبون على جميع المسائل السياسية، ويمتنعون قدر الإمكان عن إظهار ثقتهم بأنفسهم، رغم الفوارق الضئيلة جداً في نسبة النجاحات التي حققوها التي تصل إلى نسبة 12% من أصل 14% وبرغم أن خصومه يديرون المنافسة على نحو مختلف قليلاً.

وحتى بعد أن مني بعض المتنافسين الذين لا يزالون يفضلون البقاء في حلبة المنافسة، بالهزيمة تلو الأخرى، ويتحولون من لحظة إلى أخرى إلى نسخة شبيهة "بالفارس الأسود" المرسوم على كأس فريق "مونتي بايتون" "الكأس المقدس" حتى بعد أن فقد هذا الفارس كلتا يديه ورجليه خلال معركة ثنائية لا يزال يتحدى خصومه. "فهذه منافسة وليس تسلم الكأس. "يقول" "جون إدواردز" بعد أن

ضمن المرتبة الثانية في انتخابات فرجينيا وكذلك في ولاية تنسي يوم الأربعاء الفائت. وأعلن أن المنافسة ستستمر حتى زمن محدد. وكذلك بالنسبة لحاكم ولاية "فيرمونت" السابق "هوراد دين" الذي يستعد هذا الأسبوع للمنافسة وخوض معركة أخرى خلال آخر هجماته الانتخابية في ولاية "ويسكونسين" الأسبوع القادم. يقول: "إننا سنفوز، لأنه ليس لدينا خيار آخر" وهذا أمر يمكن مباركة هذين المرشحين على أساسه لشجاعتهما وإصرارهما، لكن هذين الاثنين سوف يكون مصيرهما مصير الجنرال السابق ويسلي كلارك الذي أعلن أن اللعبة بالنسبة إليه قد انتهت، بعد أن مني بخسارة إضافية أخرى غير الخسارة الأولى. وأعلن أن انسحابه من المعركة الانتخابية هو مشابه لانسحاب مرشح الرئاسة الأسبق "بوب دول" الذي وجد أن خياره الأفضل بأن يفسح المجال أمام المتنافسين الاثنين الذين بقيا في حلبة الصراع على الرئاسة.

أسطورة الكلب الأصفر:

في نظر المحللين السياسيين، وبعد إصرار المتنافسين على البقاء داخل حلبة المنافسة، فإن طموحهم من وراء ذلك، هو تعزيز قوتهم ونفوذهم داخل الحزب. من أجل الحصول على منصب نائب الرئيس، أو وظائف حكومية رفيعة المستوى. الأسطورة تقول، بأن الكلب الأسود لو كان يسعى للتنافس على أدوار شعبية في ولاية فرجينيا، لحصل عليها، طالما أن الأمر يتعلق بكلب ديمقراطي. ولذلك، فإن الانتصار الذي حققه كيري هذا الأسبوع، في الولايات الجنوبية يحمل معنى مختلف آخر، بالرغم من أن كيري هو بنفسه كلب أصفر. كيري أثبت بأنه قادر على تحقيق المزيد من الانتصارات في أرجاء الولايات المتحدة كافة، وليس في ولايات محددة فقط. وقد نجح هذا الأسبوع في إنعاش الآمال بأنه مهيأ لاستعادة الولايات الجنوبية إلى حضن الحزب الديمقراطي. انتصاراته في الشرق وفي الغرب في الشمال والآن في الجنوب قال كيري هذا الأسبوع: "إن جميع مواطني الولايات المتحدة أثبتوا لنا أنهم يريدون تغييراً" ولكنه بالرغم من الانتصار المدوي - انتصار كيري على خصومه الاثنين من مرشحي الولايات الجنوبية، جون إدواردز وويسلي كلارك - ويجدر التذكير هنا، أنه في نهاية المطاف، بأن جميع خصومه هم من

الديمقراطيين، وأن الولايات الجنوبية لا تزال مرتعاً للحزب الجمهوري.

ورغم ذلك، فإنهم في الحزب الديمقراطي لم يعرفوا أياماً حديدة كالتي يشهدونها منذ زمن طويل، "ليس بالإمكان أحسن مما كان" يقول هيس، "جميع النجوم التي سطعت تستعد هذا الأسبوع للتأقلم مع الظروف التي أصبحت مهيأة لها" في وقت تشير فيه خريطة الأنواء الجوية إلى الأيام الجيدة بالنسبة للديمقراطيين، وهذه النجوم ترفض أن تضيء أنوارها حتى الآن عتمة رئيس الولايات المتحدة جورج بوش.

ثقوب في جدران البيت الأبيض:

اضطر رئيس الولايات المتحدة، هذا الأسبوع، للظهور في التلفزيون الصباحي كل يوم أحد، وليدفع الحساب أمام الأمة برمتها عن قصوره وأخطائه الأخيرة. فلقاء بوش خلال البرنامج الصباحي الشهير "واجه الأمة" كان بمثابة تذكار جيد لكل رئيس سقط في الفخ. وعندما سُئل بوش إذا ما كانت الحرب على العراق هي حرب خيار أم هي حرب واجبة؟ تردد الرئيس كثيراً قبل أن يجيب: "عفواً ما هو السؤال؟" غير أن الهجوم الذي اضطر بوش لمواجهته فيما يتعلق بالحرب على العراق ليست المشكلة الوحيدة، بوش والإدارة الأميركية الحالية، فأولاً، هناك النمو الاقتصادي الذي لم يفلح في توفير المزيد من أماكن العمل، ثانياً، مسألة خدمة بوش العسكرية خلال الحرب الفييتنامية وتملصه منها، القضية المشهورة باسم: "خدمة الستة أشهر الناقصة" وهي تهدد بغرق بوش في مستنقع أسن.

ومن مشاهد هذا الأسبوع، الناطق بلسان البيت الأبيض "سكوت مكلليان" وهو يحاول أن يوضح للصحفيين، أين بالضبط الموقع الذي من الممكن أن يضع عليه اسم الرئيس بوش في قائمة المارقين خلال السنوات الثلاثين الماضية، يصل إلى نتيجة مفادها، إلى أي درجة أصبح البيت الأبيض عرضة للاختراق، باعتباره بعد الآن عصي على الكسر. إضافة إلى ذلك كله، ظل جون كيري الثقيل الذي بات يلاحق بوش، لا سيما على ضوء الإنجازات الكبيرة التي حققها كيري عبر الأسابيع الماضية، وعلى ضوء احتلال كيري مركز الصدارة في عناوين مختلف الصحف

الأميركية، والذي يدفع بالرئيس الحالي إلى هامش عناوين هذه الصحف "صحيح أن هذا الأسبوع هو أسبوع سيئ آخر" يقول جون سمبلت "مدير مركز أبحاث الرئاسة "كايطون" في واشنطن، المؤيد للحزب الجمهوري "لكن بوش لا زال رئيساً، وهو أمر يعطيه الكثير من الأفضليات أكثر مما يظنون" وحسبما يقول سمبلت فإن كثيراً من مشاكل الرئيس بوش ستنتهي في نهاية المطاف، عندما يتحسن الوضع الاقتصادي، "التوقعات تشير إلى إمكانية توفير أكثر من مليوني مكان وفرصة عمل هذا العام" يضيف سمبلت" وإذا ما تحقق مثل ذلك، فإن الانتخابات ستصبح في جيب بوش بالرغم مما يظهره البيت الأبيض من ثقة حول ذلك". جهات كثيرة في الإدارة الأميركية باتت تعبّر عن مخاوفها من المنافسة القوية المرتقبة بين بوش وبين جون كيري، حتى أن "سمبلت" يعترف بأن البيت تساوره المخاوف الكبيرة الآن.

وحسبما يقول، أن عاملاً جديداً مهماً أضيف إلى المشاكل التي يواجهها بوش والتي تنغص عليه خلوته في البيت الأبيض، فقد بدأ العديد من الجهات المؤيدة لبوش والمحسوبة على الجمهوريين في التعبير عن عدم رضاها من سياسات الرئيس بوش، وفي مقدمة الأسباب التي يسوقونها لذلك، هي الطريقة التي يتبعها بوش في قراراته في إعطاء مصادقة قانونية لمكوث العمال الأجانب في الولايات المتحدة، وسياساته الاقتصادية المسرفة التي تسببت في الجمود القائم حالياً في الاقتصاد الأميركي، رغم أن هذه الجهات لا تزال مخلصة للرئيس بوش وللحزب الجمهوري، ثم لا ينبغي تجاهل الانتقادات الحادة في هذا الإطار الموجهة للرئيس بوش الجمهوري في صفحة الآراء الخاصة بصحيفة "وول ستريت جورنال" وصحيفة "ناشيونال ريفيو" ومن قبل كبار الكتاب الجمهوريين المحافظين أمثال "بوب نوبياك" الذي يشير إلى أن الأمور ليست على ما يرام داخل البيت الأبيض وربما أن صورة الوضع الحالي في البيت الأبيض قد تساعده مستقبلاً. الضعف والتراجع الذي أصابا مكانة الرئيس بوش مؤخراً في الاستطلاعات، وخاصة خلال الأسبوعين الأخيرين، أفلحا في زعزعة الهيئات الانتخابية داخل الحزب الجمهوري، والتي كانت حتى الآن تغوص في سبات عميق.

صندوق بندورة وخزانة من العظام المتحجرة:

ما أن بدأ كيري يحرز سلسلة من النجاحات، يبدو أن لا شيء يقف في طريقه، خلافاً لخصمه هوارد دين، الذي هزم من قبل منافس آخر، ومن قبل وسائل الإعلام، ولذلك فإن كيري لن يضطر لمواجهة أي تحدي جدي، غير أن المحللين السياسيين مقتنعون، أن هذا الواقع من شأنه أن يتغير، لأن صندوق البندورة الخاص بكيري قد يفتح الآن، كما يقول "بات يوكنان" الذي تنافس في السابق على منصب الرئاسة من قبل الجمهوريين: "عهد كيري الذهبي" قارب على الانتهاء، وسوف يشعر قريباً ما هو الكونغرس وماذا يوجد فيه، ومسيرة كيري ربما تتكشف عن خزانة مليئة بالعظام المتحجرة، فسيرة حياة كيري السياسية تمتد على ثلاثين عاماً، التي تنوي صحيفة "ناشيونال ريفيو" استعراضها، وخاصة عندما كان كيري أحد أكثر المعارضين للحرب الفييتنامية، وتحت عنوان: "ماضي كيري الحزبي" يحاول خصومه من المنافسين إبطال هذه الميزة التي يتمتع بها كيري، وبسبب ماضي كيري الحافل بالبطولات خلال الحرب الفييتنامية، سيحاول خصومه إبراز نقاط ضعفه، وليست مصادفة أن بعض الصور بدأت تظهر في الصحف، التي يظهر خلالها كيري يتظاهر ضد الحرب الفييتنامية إلى جانب الممثلة المشهورة جين فوندا.

إضافة إلى ذلك، بدأ بعض من ينتقد كيري في التركيز على ماضيه في الكونغرس، والإشارة إلى معارضته الشديدة للعديد من المشاريع الأمنية المهمة جداً. من بينها إنتاج دبابة أبراهامز وحوامة الأباتشي، فيما وصف كيري نفسه على أنه "داوود" الذي يحارب "جوليات" الذي تتخذ مظهر "لوبيات الضغط الواشنطنية" التي تعتبر أكثر اللوبيات تأثيراً على الإدارة الأميركية الحالية، ولكن حسبما كشفته صحيفة "واشنطن بوست" فإن كيري نفسه قد تسلم العديد من الهبات المالية من قبل اللوبيات المذكورة ذاتها. وكما يقول المحلل الاستراتيجي الجمهوري "إيدرولنس" بأنه "لا يمكن لكيري الهروب من الماضي، وعن قريب جداً فإن كيري سيظهر على حقيقته". قبل ثلاثين عاماً، حذر أحد مستشاري البيت الأبيض، الرئيس نيكسون حينها، من هذا الثوري الشاب المعروف باسم "جون كيري"

وتوسل إليه بأن يقضي على مستقبل هذا الشاب الديماغوجي وأنه سوف يتحول إلى زعيم لليسار مستقبلاً ويسبب مشاكل كبيرة للجمهوريين لكن نيكسون، كما هو معروف لم يستمع لهذه النصائح واستمر كيري في السير في رحلته السياسية الناجحة جداً ومن الممكن أن تصل هذه الرحلة في الأشهر القريبة القادمة إلى ذروتها ويجد كيري خلالها الاختبار الأكبر عندما يضطر كيري لمواجهة ماكينة الحرب الخاصة ببوش ورجاله، الذي يسخرون لها أكثر من 150 مليون دولار، ويضعون تحت خدمتهم "منظومة تنظيمية من المتطوعين ليس لها مثيل في تاريخ الولايات المتحدة، فقد كان كيري يطمح طوال حياته بأن يكون شبيهاً "بجون كيندي" وعندما تحين اللحظة الحقيقية للبدء في الصراع الحقيقي على منصب الرئاسة، سوف يأمل بأن يكون الخط الذي حالف جون كيندي في انتخابات 1960 هو نفس الحظ الذي يحالفه في هذه الانتخابات، وكما يبدو الآن، فإن كيري يحتاج إلى هذا الحظ.

أميركا في العراق، تخبط سياسي وعدم وجود خطط عسكرية

في الحادي عشر من أيلول عام 2001 وصل العميد أحمد إردوغان قائد أحد قواعد سلاح الجو التركي إلى زيارة إلى إسرائيل كضيف على سلاح الجو الإسرائيلي، وكان في استقباله في أحد قواعد سلاح الجو الإسرائيلي نظراؤه من سلاح الجو الإسرائيلي من بينهم أليعزر شيكدي قائد سلاح الجو حالياً.

في اليوم نفسه، كان دوغلاس بات نائب وزير الدفاع الأميركي في زيارة إلى موسكو من أجل أن يوضح للروس لماذا تخلى الرئيس بوش عن الالتزامات الأميركية بالمعاهدة التي تمنع تطوير صواريخ مضادة للصواريخ وبعد ظهر ذلك اليوم، بعد أن أتضح لبات ما حدث في نيويورك وفي واشنطن، وبسبب أن جميع الرحلات التجارية إلى الولايات تم إلغاؤها، خصص لبات طائرة شحن أميركية خاصة من ألمانيا لنقله من موسكو إلى واشنطن مباشرة، بات ضم إليه في الرحلة قيادة القوات الأميركية في أوروبا وكل من أراد السفر أو العودة إلى الولايات المتحدة حينها. وكان من بين المسافرين على طائرة بات، جون أبي زيد الذي كان يتسلم مهمة كبيرة في هيئة الأركان المشتركة ومن ثم أصبح قائد قيادة قوات الجبهة الوسطى (المركزية) الأميركية التي تضم العراق وأفغانستان وإيران والسعودية ومصر والأردن.

صبيحة ذلك اليوم، ساعات قليلة قبل أن تتحطم إحدى الطائرات الأربعة المخطوفة على مبنى "التوأم" الذي يشكل رمز الأمن القومي، نشرت صحيفة "واشنطن بوست" القرارات التي اتخذها وزير الدفاع رامسفيلد الخاصة بقمة الهرم

القيادي المدني والعسكري لوزارة الدفاع الأميركية. وهي تخفيض نسبة 15% من القيادات التي انتفخت والتي أصبحت لا ضرورة لها و لم تعد في نظره تساهم ولو بقدر ضئيل في الجهد الحربي، وبهذا القرار اضطر كل جنرال في الجيش وكل ضابط أو موظف رفيع المستوى في وزارة الدفاع أن يتنازل عن ستة أو سبعة من كبار مساعديه أو طاقمه الخاص، وقد لاقى قرار رامسفيلد في حينه حماساً كبيراً في دوائر البنتاغون. فكل الخيوط التي تم ربطها منذ ذلك الحين يتم تحريكها من خلال البنتاغون. أمضى الجنرال شيكدي قائد سلاح الجو الإسرائيلي فترة قصيرة في الولايات المتحدة ناقش خلالها التهديدات الإيرانية، وكشف خلالها على نحو مفاجئ أن سلاح الجو الإسرائيلي يشترك بكامل قوته في الحرب ضد الإرهاب. يشعر الأميركيون بالسعادة في استغلال علاقاتهم بسلاح الجو الإسرائيلي من أجل تحسين قدراتهم القتالية في العراق ولكنهم يحبون عدم الكشف عن ذلك، وأن تظل هذه العلاقة طي الكتمان، والأتراك أيضاً رغم الغضب الأميركي عليهم فيما يتعلق بموقفهم حيال العراق، يستفيدون كثيراً من الخدمات التي يقدمونها لهم داخل القواعد الأميركية في تركيا.

عندما أعلن الرئيس بوش عن خطته في إعادة انتشار وتنظيم القوات الأميركية في مختلف العالم، لم يكن لإسرائيل ذكر في هذه الخطة، الأميركيون يشعرون بالخجل حيال إبراز العلاقات العسكرية الوطيدة بإسرائيل، ويسعون على الدوام إلى إخفاء هذه العلاقة والتعامل معها من تحت الطاولة. السبب معروف، عدم إغضاب العرب، ولكن هذا السبب ليس مقنعاً لأنهم استخدموه طوال فترة أوسلو، وهكذا جرى في قيادة القوات الأميركية المركزية في الشرق الأوسط تحت قيادة أبي زيد وأنتوني فرانكس أما الآن فإن الجنرال أبي زيد منع إسرائيل من إبداء أية ردة فعل إزاء ما يجري في الخليج وخاصة فيما يتعلق بالعراق وإيران. عندما نقل كل من سورية ولبنان إلى قيادة القوات الأميركية في الشرق الأوسط، وأبقى على إسرائيل تابعة لقيادة القوات الأميركية في أوروبا. فقد طالب أحد المختصين المجربين والمؤيدين لإسرائيل في واشنطن تفسير مثل هذه "العملية". فقط قالوا بداية أنهم أرادوا عزل إسرائيل عن العرب، ولكن في سنوات الثمانينات كان مثل هذا الأمر

مفهوماً بالنسبة للإسرائيليين عندما أبقوا على سورية ولبنان إلى جانبها من مسؤولية قيادة القوات الأميركية (مسؤولية أوروبا كغطاء)، لكنهم الآن وصلوا إلى استنتاج بأن هذا الغطاء لم يعد ضرورياً.

في قيادة القوات الأميركية في الشرق الأوسط وضع حاجز أمام إسرائيل وهم لا يخفون ذلك، فقد وضعوا قائمة ممنوعات تحول بين هذه القيادة وبين إقامة علاقات مع الجيش الإسرائيلي تخص هذه المنطقة، وتبقى على هذه العلاقة مباشرة بين هيئة الأركان في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتتضمن هذه القائمة، نقل أو تمرير المعلومات، معلومات استخباراتية، استخلاص عبر ودروس، نظريات قتالية، ومثل هذا الأمر يعتبر حقيقة كئيبة، وبدلاً من ذلك، يقيم رئيس أركان القوات الأميركية ورئيس شعبة العمليات في الأركان نفسها علاقات وطيدة ودافئة مع نظرائه في هيئة الأركان الإسرائيلية العامة ومع شعبة العمليات فيها أيضاً، وتجمع الجنرال أبي زيد علاقات دافئة مع كل من اللواء شلومو يناي واللواء غيورا إيلاند أبرز ضابط في هيئة الأركان الإسرائيلية العامة.

عندما عرضت خطة بوش التي تتضمن إخلاءً جزئياً للقوات الأميركية من أوروبا وكوريا، حظيت هذه الصيغة بإشراف وموافقة رامسفيلد. فقد نقلوا من وزارة الخارجية والدفاع المسؤولية المباشرة عن القوات لأشخاص عسكريين، وهذه ظاهرة نادرة في الولايات المتحدة.

وكان في السابق من يتولى مثل هذه المسؤولية أشخاص مدنيون من أجل إبراز العامل السياسي على العامل الأمني أو العسكري. وفي هذا الجانب ما يعبّر عن التأثير المتزايد التي بات يظهره العسكريون الأميركيون في السياسات الأميركية. فهم الآن يسيطرون بالكامل على المناطق التي تتواجد فيها قواقم وهم كذلك يتأثرون بكثير من الرسميين في وزارة الخارجية الذين يعمل البعض منهم كمستشارين سياسيين لهؤلاء الجنرالات.

والسبب الإضافي الآخر، في إبراز الجانب العسكري لخطة بوش، يكمن في رغبة الإدارة الأميركية التأكيد على الجوانب العملية للخطة المنفصلة عن السياسة. كولن باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة في السابق، يكثر من التذكير هذه الأيام،

أن الإخلاء الكبير للقوات الأميركية حصل قبل عدة سنوات، أي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، أما الآن فإن الحديث يدور حول إخلاء عشرات آلاف من الجنود، وحينها كان الحديث يدور عن إخلاء مئات الآلاف. في خطاب له في ولاية سينسي استعاد باول ذكرياته مع ميخائيل غورباتشوف في فترة إدارة الرئيس ريغان، باول كان حينها مستشاراً للأمن القومي، ورافق وزير الخارجية الأميركي جورج شولتس في المفاوضات مع الروس. وحسب ما يقول باول، إن غورباتشوف حاول بجدية إقناعه بإحداث تحول في العالم: "أيها الجنرال.. أيها الجنرال قد تضطر للبحث عن عدو جديد". قال غورباتشوف لباول. باول أجابه أنه لا يزال يعتاد على العدو القديم، على النظام العالمي القائم على جانبي الستار الحديدي.

الواقع السياسي الدولي كان هادئاً في بداية العقد الفائت، لكن التدخل الأميركي المباشر في البوسنة وكوسوفو، وجدت فيه أوروبا تحدياً مباشراً لنفوذها. لكن تجدد المواجهة مع صدام حسين في نهاية كانون الأول عام 1998 (عملية ثعلب الصحراء) وفوز كلينتون في الرئاسة في الولايات المتحدة، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول وحرب أفغانستان والعراق، حوّلت انتباه وتركيز الأميركيين إلى الشرق الأوسط.

رامسفيلد أراد أن يخلّص جيشه من قيود وعقد الحرب السابقة، وأن يعمل على تجديد نفسه، نال ما أراد، وزيادة في إثارة خصومه الألمان بزعامة شرويدر، أعطى رامسفيلد انطباعاً بأن خطة باول لا تزال تعتبر أوروبا تحتل مكانة كبيرة في قائمة أوليات الجيش الأميركي.

لولا الموسم الانتخابي في أميركا، لكانت خطة بوش قد أخذت أبعاداً كبيرة داخل الولايات المتحدة وحظيت بتأييد كاسح، لأن منطلقها الاستغناء عن القواعد الكبيرة الثابتة التي يرابط فيها كثير من الجنود، والكثير من الموظفين المدنيين وعوائلهم بعيداً عن الجبهة الجديدة، لأن مثل هذه القواعد لن تكون ذات جدوى في محاربة الإرهاب (وربما على العكس، قد تستخدم أهدافاً سهلة الإرهاب) إلى جانب أن وجود هذه القواعد تسبب الكثير من التعقيدات

السياسية مع الدول المضيفة حول الأسباب الموجبة لاستخدام جنود هذه القواعد في مهام خارج هذه البلدان، علاوة على أن هذه القواعد تفسد الكثير من الجنود والمجندات. وبدلاً من آلاف المعسكرات والقواعد من الأفضل الإبقاء على معسكرات في قواعد كبيرة قليلة العدد، وفصل التشكيلات المدرعة عن هذه القواعد والإبقاء عليها في معسكرات تدريب خاصة بجاورة لهذه القواعد، كما أن مصطلح "قاعدة" يظل مصطلحاً إشكالياً تفوح منه رائحة قوة غاشمة محتلة وتوسعية، وكبديل عن تعبير "قاعدة" يظل يقترح رامسفيلد إقامة "مواقع" و"مراكز" تقام لأغراض الطوارئ. الإبقاء على تشكيلات عسكرية كبيرة ليس لها حاجة عسكرية حقيقية، رهينة للأعداء، مرة للسوفيات وهذه الأيام الكوريين الشماليين. وذلك من أجل أن يثبت الأميركيين بأنهم سوف يهرعون لنجدة برلين أو سيول، فإن مثل تلك القواعد قد أصبحت في عداد الماضي. في السابق كانت مسألة إقامة القواعد العسكرية الأميركية خارج أميركا عرضة لانتقادات الكثير من المرشحين، فقد كان جورج ماكفرين المرشح الديمقراطي لانتخابات عام 1972 من دعا ورفع شعار: "أميركا، ارجعي إلى البيت" ولحسن حظ إسرائيل لم يكن جورج ماكفرين رئيساً للولايات المتحدة أثناء الضائقة العصبية التي عاشتها إسرائيل عشية حرب الغفران، تشرين وبعد أن بدأت خطة بوش تحمل بصمات الرئيس بوش، سارع المرشح الديمقراطي جون كيري ومساعدوه إلى مهاجمة هذه الخطة بحجة أنها تلحق أضراراً جسيمة بعلاقات أميركا بحلفائها، إلى جانب أن هناك في أوروبا من ينتظر سقوط بوش في الانتخابات، وخاصة ألمانيا وفرنسا، وكيري فضّل أن ينسى أن البلد الوحيد التي أخلت أميركا قواها منه هو السعودية من خلال اتفاق تبادل.

عندما شرع ممثلو وزارة الخارجية والدفاع في شرح خطة بوش لوسائل الإعلام تسلحوا بأجوبة مهدئة لمشاعر القلق التي تبديها كل من ألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، وتايوان، وأستراليا، لكن أي منهم لم يتحدث عن إسرائيل البتة.

حصاد العراق
أوسع من بيدر رامسفيلد

شموئيل روزنر

حصاد العراق أوسع من بيدر رامسفيلد

كيف كانت أصداء خطاب الرئيس الأميركي بوش في الثامن من تشرين الأول العام الماضي حول "العراق الحر في غرف التحقيق الأميركية حيث الاغتصاب والتعذيب الوحشي" كيف كانت أصداء أقوال المستشارين للأمن القومي في مقابلاتهم المنتظمة حول عدم وجود مظاهر تعذيب، وغرف اغتصاب وتعذيب جسدي ونفسي، كما في كل مكان تجري فيه حرب مستمرة ووسخة، يعذب شبان عراقيين دون هدف. القيادة العسكرية وربما السياسية، فشلت في متابعة وضع حصول ظواهر غير متوقّعة، وفي ظروف وجد الجيش الأميركي نفسه فيها، كانت هناك حوادث قاسية عبّرت عن نفسها في الحرب الأميركية في جنوب شرق آسيا وتحت الاحتلال الأميركي، وربما أكثر من ذلك، تحت الاحتلال الفرنسي الذي سبقه، الآن وفي ظروف مختلفة وحتى في أزمان مختلفة، تعمل القيادة الأميركية - السياسية والعسكرية، لإصلاح مظاهر الخلل التي حصلت، والتي احتلت مكاناً فسيحاً في وسائل الإعلام العالمية، واضطر الكونغرس معها لتشكيل لجنة تحقيق خاصة، والتي ما فتئت تضيف طعماً مرّاً للسياسات الأميركية، وخلقت انطباعاً لدى الرأي العام العالمي عامة والأميركي خاصة، أن الدافع الأساسي من وراء محاولات الإدارة الأميركية لإصلاح الخلل، هو وقف تشويه الصورة الحقيقية للسياسات الأميركية، وليس دافعاً أخلاقياً، ينطلق من سياسات المحافظة على كرامة الإنسان. لذلك فإن السياسات الأميركية في العراق قد مُنيت بفشل ذريع، فالعالم بأسره اليوم، يرى ويسخر من تبريرات الإدارة الأميركية، ويخفي ابتسامة صغيرة

كمن يقول: "أما قلنا لكم إن هذه هي السياسة الأميركية الحقيقية".

القائد العسكري الأميركي الذي انتصر في الحرب الأهلية الأميركية "ويليامز غرانت" والذي تعودت أذناه على سماع أصوات انفجارات، والتي لم تكن أذناه موسيقيتين على نحو خاص، قال ذات مرة: إنه يعرف الغناء بطريقتين، الأولى تلك التي غناها الناس خلال الحرب الأهلية التي تحمل عنوان: "اليانكي المدلل"، والأخرى لا يستطيع الغناء خلالها. مثل هذا القول، بإمكانه أن يكون وصفاً دقيقاً لردود الأفعال حول ما تم اكتشافه وبما يمكن أن يكشف عنه مستقبلاً بين جدران سجن أبو غريب في العراق. ومن الممكن أن يتم توزيع المهام المتوقعة بين المدافعين عن حفنة من المسؤولين وبين المدافعين عن رامسفيلد، وبين أولئك المطالبين برأس رامسفيلد قبل أن تتضح أية تهمة ضد حفنة المسؤولين.

هذه الظواهر لم تشكّل دافعاً لتحريك أولئك المطالبين برأس رامسفيلد فحسب، وإنما تعتبر فرصة كبيرة لمن لم يحب رامسفيلد وسياساته قبل الكشف عن عمليات التعذيب في سجن أبو غريب، ويجدون فيها ذريعة للمطالبة باستقالته. وكذلك لكل من رفض الحرب الأميركية على العراق بداية، الذين يجدون الآن في فضيحة سجن أبو غريب فرصتهم لإسقاط الرئيس بوش وسياساته الفاشلة. لكن الجمهور الأميركي بالذات، عبّر عن ردود أفعال بقدر كبير من ضبط النفس، حيث لم يجد سبعة من بين عشرة أميركيين في هذا الأمر، سبباً يستوجب إقالة رامسفيلد، لكن الجمهور نفسه، يدرك بأن مثل هذه الظواهر، ليس من الأمور الخطيرة جداً التي تستوجب التحقيق وتقديم كل من قام بفعل هذه الحوادث إلى المحكمة فقط. وإنما حول أن الحديث لا يدور حول اختراقات عرضية قام بها جنود فاسدون، حسب الادعاءات الأميركية، إن الأمر يتعلق بتعليمات تلقاها هؤلاء الجنود من قبل قادة الاستخبارات العسكرية الأميركية الذين حرضوهم ودفعوهم للقيام بما قاموا به من أعمال مشينة، حسبما يدعي المتهمون بالقيام بها، فهل عرف قادة الجيش الأميركي عنها؟ وأي من هذه المراتب القيادية؟ ومتى؟ منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها قضية أبو غريب تتحلل إلى عناصرها الفنية المضنية، حتى بدأت تفقد قوة دفعها السياسية، ما لم يتم اكتشاف أدلة جنائية جديدة ضد

شخصيات كبيرة ومسؤولة حتى الآن نحت قصة فيلم الفيديو، الذي يظهر قطع رأس المقاول اليهودي - الأميركي، "نيك بيرغ"، في تهدئة العاصفة التي أثارتها قصة سجن أبو غريب وبيّنت أن هناك ظلماً في كل مكان، ولكن في عالم غير سوي تسود فيه سياسة القوة الأميركية، ومع ذلك، هناك الكثير من الظلم يرتكب من قبل جنود الوحدة رقم 372 التابعة للشرطة العسكرية الفاسدة.

في الكتاب الذي يستعرض العلاقة بين رؤساء الولايات المتحدة وبين طواقم المستشارين الكبار المحيطين بهم الذي يحمل عنوان: "Within these walls بين هذه الجدران للمؤلفة باتريشا ويثروسفون" وفي الفصل الذي يبحث في عهد رئاسة جيرالد فورد، تؤكد المؤلفة على أهمية "قوانين رامسفيلد" الذي كان يشغل مركز رئيس طاقم البيت الأبيض حينها، تلك القوانين التي تحثّ على تحسين آلية تدفق المعلومات إلى الرئيس ومنه. وأية سخرية الآن، لأن يصبح رامسفيلد ضحية أو المسبب لعدم وصول المعلومات إلى رئيسه، وهو نفسه الذي عمل على صياغة القوانين المسماة باسمه. ويرتكب هذه الأيام جنحة: "المنع المتعمد لوصول المعلومات إلى رئيسه"، تحت حجة أنه لا يريد أن يشغل وقت الرئيس.

إن حسن حظ رامسفيلد، بأن مسألة إقالته من إدارة بوش ليست مسألة بسيطة بالنسبة لبوش بحد ذاتها وليس من حيث التوقيت. وإنما من حيث جوهر هذه القضية، فإن رامسفيلد يعتبر المنفذ الأساسي لسياسات الرئيس بوش الطموحة والحليف الإيديولوجي لنائبه ديك تيشني. ومن حيث التوقيت: إقالة رامسفيلد في عام الانتخابات سوف تهزّ من ثقة الجمهور الأميركي بالرئيس الأميركي أمام خصمه "جون كيري". فقد جرت في الولايات المتحدة ثلاثة عشر عملية انتخابية منذ الحرب العالمية الثانية. فاز خلالها عشرة رؤساء ممن حازوا على أعلى نسبة أصوات. لكن الرئيس بوش لا يزال يحظى بأقل نسبة من الأصوات بالنسبة لخصمه كيري، ويحاول أن يقنع الجمهور الأميركي، أمام نسبة المصوتين العالية لصالح كيري والتي تهدد بكسر عموده الفقري، بأن توجهاته أكثر عمقاً وجذرية من توجهات كيري. بوش يتبجح بأنه سيواجه كيري على أساس ثقته بأعضاء حزبه وبمسيرته، ولكن كيف بإمكانه أن يقيل رامسفليد من منصبه وأن يتابع حملته الانتخابية؟

وضع بوش السياسي "أبعد عن كونه وضعاً مريحاً، نسبة مؤيديه تصل ما بين 45 – 49% وأن ارتفاع هذه النسبة يتوقف على الاستطلاعات، حيث أن مثل هذه النسبة قد سجلها الكثير من المرشحين الذين خسروا الانتخابات في الفترات السابقة، وخاصة أولئك الذين تنافسوا على الفوز في فترة رئاسية ثانية" جورج بوش الأب، كارتر وفورد" ولكن هناك من فاز من المرشحين الذين حصلوا على نسبة أقل من النسبة التي أشارت إليها الاستطلاعات والتي وصل إليها بوش الابن، مثل "كلنتون وريغان"، وأن حظ بوش الابن الوحيد، بأن أعداد مؤيدي منافسه كيري لا تشير إلى زيادة ملحوظة، رغم أن كثيراً من المقترعين الأميركيين لا يزالون يضربون أخماسهم بأسداسهم ويتخبطون حول المرشح المناسب الذي سوف يعطونه أصواتهم، وأن هذه الأصوات هي النسبة الحاسمة التي ستحسم النتيجة خلال الأشهر القليلة القادمة المتبقية على الانتخابات.

وعلى نحو تلقائي، فإن مشكلة بوش لا تتمثل في مظاهر التعذيب التي ارتكبتها الشرطة العسكرية التي تجاوزت التعليمات، وإنما على أساس الإدراك المتزايد بأن سياساته العامة في كل ما يتصل بالعراق آيلة إلى السقوط إلى حد كبير. فقد أشار الكثير من الأميركيين إلى مثل ذلك بشكل مباشر، صحيفة واشنطن بوست، قالت على سبيل المثال، أن سياسات بوش ربما كانت ناجحة تكتيكياً في الحرب، لكنها فاشلة جداً على المستوى الاستراتيجي، وهي سياسات خاسرة حكماً، ومثل هذا الأمر بالنسبة للرئيس، كان العنوان الأهم هذا الأسبوع، وهو عنوان يبشر بوجود مشكلة عويصة وطويلة المدى، ومشكلة ليس لها حل على شكل الانصياع لما يقره الكونغرس، أو محاكمة عسكرية سريعة، والتأكيد على الالتزام بميثاق جينيف.

قبل الحرب على العراق، فشل بوش أكثر من مرة، مقارنة بجهوده لجلب الديمقراطية إلى العراق، بالمحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة في الفليبين في بداية القرن الماضي، وهذه المقارنة لم تخدم على الإطلاق أهدافه جيداً، لأن احتلال الفليبين والسيطرة عليها استمرا نحو 44 عاماً، وكلفت تغيير النظام في ذلك البلد حياة الكثير من الجنود الأميركيين والسكان المحليين (بالمناسبة، كانت هناك حالات تعذيب تفوق ما تم الكشف عنه في سجن أبو غريب).

إيقاع الحياة في القرن الحادي والعشرين، لا يخول أي رئيس للولايات المتحدة أن يشن حرباً تستمر أربعة قرون. وعلى هذا الأساس، فكلما طالت أم الحرب في العراق كلما ابتعد أفق نهايتها، يظل الأميركيون يراوحون في الصيغ التي يطلقونها بين الفينة والأخرى حول "الديمقراطية ودمقرطة العراق" وهي سياسات نظرية درجت الولايات المتحدة على إتباعها منذ أيام الحرب الباردة، والتي كانت تفضل في بعض الأحيان وفي فترات محددة أنظمة ديكتاتورية على الأنظمة الديمقراطية، وهي نظرية كانت مريحة جداً بالنسبة للأميركيين عندما كانت تنصّب حكاماً متسلطين جراء خوفها من تأثير الشيوعية في بلادهم، وأن التفسير الوحيد والحتمي لخروجهم السريع من العراق، هو تنصيب نسخة متنورة لصدام جديد في العراق يفرض النظام كما يشتهي الأميركان. إذا ما حصل مثل هذا الأمر، ستكون بمثابة نهاية حزينة ومأساوية لحملة بوش لتحقيق هدف وضعه بوش لتحقيقه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. وبالإمكان ملاحظة مثل هذا التوجه الأميركي، من خلال ما تكتبه صحافة المحافظين، مثل الصحافي "دافيد بركتر" في صحيفته "نيويورك تايمز": "من أجل أن ننجح في العراق، فلا بد لنا أن نخسر الكثير من المؤيدين للحرب في العراق".

وكذلك الأمر بالنسبة للذين عارضوا الحرب، ستكون هذه فترة عصيبة، وسوف لا يشعرون بسعادة وهم يرون موت فكرة "الديمقراطية" رغم محاولة فرضها بالقوة على أساس عزم الولايات المتحدة وقرارها الحاسم لتحسين وضع العالم وبالسرعة القصوى واجتثاث الأنظمة المتسلطة والدول المارقة منه.

عندما حاول الجنرال "ويسلي كلارك" أن ينافس على الرئاسة، وطالب بتشكيل لجنة تحقيق بأسباب الحرب على العراق، قالوا له ساخرين، بوجوب تشكيل لجنة من أجل أن توضح لماذا قرر هو "كلارك" دعم الحرب، مشكلة "كلارك" ومشكلة غيره، أن هذه اللجنة التي يقترحها ستجد صعوبة بالغة في البحث عن بدائل حقيقية للوضع الراهن، وإيجاد مزيدٍ من الذرائع للطريقة التي شنّ فيها بوش الحرب على العراق.

عروض جون كيري، على سبيل المثال، هي عامة ومجردة، وهـي تريـد أن تدخل قوات دولية غير موجودة في العراق، ويريد في الوقت نفسه، أن يتبنى ذات السياسات الخاطئة التي سار عليها بوش. بشكل عام عرض جدول أعمال لا يثير الاهتمام في كل ما يتعلق بالسياسات الخارجية، وفي بعض الأحيان، هو يعتقد أيضاً أن الولايات المتحدة ليس باستطاعتها الهروب من العراق في الوقت الحاضر وتركه يواجه مصيره وحده، وهي لا تريد ذلك. وماذا بعد؟ الوضع مخجل، وليس هنـاك حلول، وفي كل مرة، تقفز أمام الأميركيين الكلمة اللعينة، "فييتنام" يتناقلها الجميع وسط الجدل الأميركي الساخن رهاناً.

العراق بين بوش وكيري

نتان غوخمان

العراق بين بوش وكيري

غيّر هذا الأسبوع كل من بوش وكيري من أدائهما التقليدي، بوش الذي يحافظ على صورة الساحر وصاحب الدعاية، أصبحت ملامح وجهه جدية، وتنم عن الخوف، وهو يشرح للأميركيين كم هو جيد الوضع في العراق، وكيف أن كل شيء يدار هناك حسب خطط الإدارة الأميركية. كيري، في مقابل ذلك، المعروف على أنه شخصية نمطية حادة، كان يعيش هذا الأسبوع حالة معنوية عالية، فقد تفاخر أمام الصحفيين على متن طائرته الجديدة، التي استأجرها خصيصاً لحملته الانتخابية، وألقي كثيراً من النكات الجارحة بحق بوش، ليس واضحاً إذا ما كان هناك أسباب لكيري لكي يشعر بالرضا. وكل ما هو مفهوم أن هذه الجدية التي نزلت على بوش فجأة، وتجهم الوجه كانا في محليهما بالطبع، وإذ ما تصفح صحيفة (واشنطن بوست) هذا الأسبوع، رغم أنه يقول بأنه لا يطالع الصحف، فإنه يرى بكل تأكيد تراجعاً كبيراً ومؤلماً لوضعه السياسي والإشكالي، فالاستطلاعات تظهر أن مستوى الدعم والتأييد لبوش يسير باتجاه منحدر كبير.

عندما أصدر بوش أوامره بغزو أفغانستان في السابع من تشرين الأول عام 2001 وصل مستوى التأييد لسياسته أوجه، حيث حصل أعلى نسبة تأييد أكثر من 90% من الأميركيين وهي نسبة تعتبر سابقة. وعندما غزا العراق عام 20032 حصل على نسبة تأييد وصلت 70%. وحتى الآن فإن نسبة المؤيدين لسياسته تعتبر مهمة. بعد ذلك، عندما اعتقل جنود بوش صدام حسين وصلت نسبة المؤيدين من الأميركيين لسياسته إلى 58% لكن الاستطلاعات الأخيرة تظهر أن نسبة المؤيدين هبطت إلى نسبة 47% فقط. ولكن الأخطر من ذلك، أن نسبة 50% من

الأميركيين يقولون أنهم لا يؤيدون بوش. وفي الواقع السياسي المماثل في العالم، يعتبر بوش بأنه قد دخل منطقة الخطر.

ولكن ليست هذه هي الأخبار السيئة الوحيدة التي يحصل عليها بوش في الفترة الأخيرة، فالاستطلاعات تبين بأن كيري بدأ يتجاوزه، رغم أن ذلك يجري بصعوبة كبيرة. قضية التعذيب في سجن أبو غريب لا تزال تتفاعل وترفض أن تتراجع عن مكانتها في صدارة الصحف الرئيسية. ولا تزال هذه الصحف تنشر المزيد من الصور والمعلومات حول القضية ذاتها. وتعليقات الصحف الرئيسية واستطلاعات الرأي، لم تتضاءل حتى أنها لم تلق بالاً للخطاب الذي ألقاه بوش مؤخراً حول سياساته في العراق. والأكثر من ذلك، فقد سقط بوش نفسه عن الدراجة التي كان يركبها ويقودها في مزرعته، وأصيب بخدوش في وجهه وجسمه.

خمسة أشهر وعدة أيام، قبل موعد الانتخابات، ولا زال أعضاء الهيئة المكلفة بمتابعة حملته الانتخابية يرفضون الاعتراف بأن الرئيس في طريقه للخسارة. فحسب ادعاءاتهم، فإن الحملة الانتخابية تحتاج فقط إلى تغيير اتجاهاتها، وهذا ما يفعلونه بالضبط. فأساليب الأشخاص الذين يستخدمهم بوش في حملته الانتخابية، مثلها مثل الأساليب التي يستخدمها كيري أيضاً في حملته، وتلك هي الأساليب المعتادة لدى الجمهور الأميركي، وهي تركز الآن حول القضايا الداخلية - الاقتصادية، وتوفير أماكن عمل، والإصلاحات، والتأمين الصحي والرفاه، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فإنها متروكة للرئيس بوش ليصرفها باعتباره شخصية حاسمة، وقادرة على إدارة الحرب على الإرهاب.

العراق سقطت أيضاً في معايير حرب بوش على الإرهاب، لكن تطور الأحداث داخل العراق، تحطم طوال الوقت من تأييد بوش، بالرغم من المعطيات التي تشير إلى النمو الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل للأميركيين، والاعتقاد السائد لدى الأميركيين بأن بوش لا يزال الشخصية الأكثر حسماً وتصميماً على محاربة الإرهاب. والتراجع في تأييد سياسات بوش، هو الذي أجبر مستشاريه على تغيير مسارات الحملة الانتخابية، والانحراف قليلاً عن الوجهة

الأساسية للحملة، من أجل مواجهة التساؤلات المتزايدة حول تعقيد الوضع في العراق، الذي ربما من الصعب الخروج من هذه التعقيدات. موظفو البيت الأبيض لم يخفوا هذا الأسبوع حقيقة أن خطاب الرئيس بوش حول العراق، وسلسلة مقابلاته الصحفية وظهوره على شاشة التلفزة، كانت موجهة للاستهلاك المحلي. ومن أجل أن يوضح للجمهور الأميركي بأن الوضع في العراق لم يخرج عن السيطرة، وأن برنامجه لجلب الأمن والديمقراطية للعراق لا يزال قائماً، وأن القائمين على حملة بوش الانتخابية يعتقدون بأن الشرح المقنع للجمهور الأميركي، إضافةً إلى قليل من الهدوء في الأشهر المقبلة على صعيد الأخبار السيئة الواردة من العراق، واحتفال جيد بنقل السلطات في الثلاثين من حزيران من شأنه أن يدفع الموضوع العراقي إلى هامش الحملة الانتخابية، ويفتح الباب أمام الأخبار الاقتصادية الجيدة التي ما فتئ بوش يطلق المواعيد لتحقيقها.

فهل حقاً، إن وضع بوش السياسي صعب إلى هذا الحد؟ يبدو أن الأمر غير ذلك. صحيح أنه يعاني من جمود متواصل في موضوع العراق، ولكنه في الحلبة السياسية يقرأ استطلاعات الرأي بصورة مختلفة.

المسؤولون عن الحملة الانتخابية للمرشحين الاثنين، يدركون أن السؤال: "لمن تصوِّت إذا ما أجريت الانتخابات اليوم؟" لكن الجواب المعنوي على هذا السؤال يبقى عديم الأهمية العملية. والذي يقرر خلال الانتخابات الأميركية هو كيفية مسار السياسات. والفائز في الانتخابات هو من لديه منتخبين أكثر، وليس الذي يحظى بأصوات أكثر بالذات. وفي أميركا يتحوّل اليوم بحرية أكثر ذلك الشخص الذي حصل في انتخابات عام 2000 على أصوات أكثر من جورج بوش، والذي يسمونه بآل غور، عندما ظهر للمرة الأخيرة أمام الجمهور، قبل شهر، أعلن أنه سوف ينشأ محطة تلفزيونية جديدة، لكن ليس جميع السياسات ذات أهمية، الخريطة السياسية في الولايات المتحدة تنقسم إلى ثلاثة ألوان: سياسات الخطوط الحمر، والتي من المتوقع أن يحقق بوش خلالها فوزاً ساحقاً، إلى جانب تلك التوقعات التي تتنبأ بفوزه في الولايات المتحدة الجنوبية والوسطى. في حين تنبأ التوقعات بأن كيري سوف يفوز في الانتخابات

في ولاية كاليفورنيا ونيويورك، ونيو أنغلاند والولايات الواقعة على الشاطئ الشرقي. لكن المنافسة الحقيقية ستجرى داخل الولايات (الرمادية) حيث تنقسم آراء سكانها حول المرشحين الاثنين أنفسهما، وحيث تصرف الأموال الطائلة لكسب أصوات الناخبين هناك، وتبذل الجهود الكبيرة من قبل المرشحين للحصول على أصوات تحقق لهم الفوز الكاسح. ولذلك، فإن الأعداد المهمة في هذه المرحلة من الانتخابات وفي المعركة الانتخابية ليس المعطيات الاقتصادية، وإنما تلك الأصوات المقترعة في الولايات المترددة التي يمكن لكل صوت فيها أن يحدد مصير أحد المرشحين.

العدد المتفق عليه يقول أن هناك 17 ولاية مترددة، والأكثر بروزاً من بينها هي ولاية فلوريدا، لأن تركيبتها السكانية جعلت منها مقسمة بين الديمقراطيين وبين الجمهوريين على نحو متساوٍ، أما بقية الولايات المتحدة، بالإمكان تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأكبر بالإمكان تسميتها بالمجموعة "الاقتصادية القديمة" والحديث يدور عن تسعة ولايات في الغرب المتوسط، من البحيرات الكبيرة وحتى الميسيسبي. والتي شهدت في الآونة الأخيرة أزمة بطالة وأزمة اقتصادية خانقة. في ولاية ميتشغان وأوهايو وبنسلفانيا هو الحال في ولايات الساحل الغربي، مثل فيرجينيا وإيوا وويسكونسيني وأرنكسا وميسوري ومينوسيتا، حيث تفاقمت أوضاعها الاقتصادية، ودون أن يطرأ على هذه الأوضاع أي تحسن. فالقطاعات الصناعية وقطاعات الخدمات التي كانت تشكل العمود الفقري لاقتصادياتها لم تعد قائمة الآن. ففي عهد بوش، فقدت كل من بنسلفانيا وميتشيغان أكثر من 700 ألف فرصة عمل. وفي ولاية أوهايو وحدها فقدت أكثر من 800 ألف فرصة عمل، وبالنسبة لسكان هذه الولايات فإن اللعبة هي إيجاد فرص عمل، وتوفير ظروف أفضل للمتقاعدين، ومنع هروب الوظائف إلى واشنطن وأرغون في الغرب، فالحديث يدور عن ولايات تدير سياسات خاصة بها على نحو أكثر استقلالية من ناحية سياسية، ويمتلك المرشحون عنها أفضلية خاصة، مثل مرشحي الخضر وغيرهم، من الصعب الإشارة إلى أنماط انتخاب منتظمة داخلها.

المجموعة الثالثة، من بين الولايات المترددة يطلق عليها أحياناً "ممر هككطوس" والتي تشمل ولايات نيو مكسيكو، أريزونا، ونيفادا، حيث تضم نسبة عالية من السكان من أصل إسباني فهؤلاء الإسبان يعتبرون لغز انتخابات عام 2004، وهم يمثلون أكبر مجموعة أقليات في الولايات المتحدة حيث لم يتبلور لديها حتى الآن أنماط وطرق انتخابات محددة، ولذلك، ليس من المفاجئ أن نجد المبالغ الطائلة التي تصرف على الحملات الانتخابية باللغة الإسبانية ومحاولة بعض المرشحين استعمال بعض الكلمات الإسبانية في خطابهم.

الاستطلاع الذي أجراه معهد "الزغبي" في الأسبوع الماضي، أظهر أن كيري يتمتع بأفضلية في 11 ولاية مترددة فيما يتمتع بوش بأفضلية في أربع ولايات فقط، ورغم ذلك، فإن القائمين على هذه الاستطلاعات، يقولون أن الفوارق بين المرشحين لا تزال صغيرة.

من السابق لأوانه الحكم بأن الصراع بين المرشحين في هذه الولايات قد وصل إلى نهايته، كيري وبوش يدركان ذلك جيداً، ويكرسان جلّ جهودهما في هذه الولايات، فالرئيس بوش على سبيل المثال، قام بأكثر من 37 زيارة إلى ولاية بنسلفانيا، ورغم ذلك قد خسر هناك بفارق بسيط لصالح آل غور في انتخابات عام 200 وهو ينوي مواصلة زيارته إلى هناك حتى قبل نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) القادم. ورغم الإحصائيات والمعطيات المزعجة قليلاً، لا يزال بوش يملك العديد من الأفضليات المهمة في الحملة الانتخابية. وخاصة تلك الأفضليات التي تمتلك تأثيراً قوياً. وفي مقدمتها المال، صحيح أن بوش، جمع حتى نهاية نيسان الماضي مئتي مليون دولار لحملته الانتخابية، في مقابل مئة وسبعة عشر مليوناً استطاع كيري جمعها، فماذا تفعل كل هذه المبالغ المالية؟ تغطي الدعاية الانتخابية في وسائل الإعلام وخاصة شاشات التلفزة، فسكان فلوريدا، مثلاً هكذا تقول الصحف المحلية، لا يستطيعون أن يحكموا على برنامج "نصف ساعة" دون أن يشاهدوا ثلاثة أو أربعة برامج سياسية تُبثّ على الهواء.

جوهر الحملة الدعائية التي يقوم بها بوش موجهة مباشرة ضد كيري، حيث يعرض خلالها على أنه فوضوي وعديم الثقة بنفسه. في أحد البرامج الدعائية، يظهر

جنود أميركيون في ساحة الميدان في العراق في وقت يحرّض فيه كيري ضد زيادة ميزانيات الجيش الأميركي المرابط في العراق، "حرب نفسية متطورة" مثل الشعارات التي تقول: "جون كيري ضد حماية جنودنا في العراق"، و"جون كيري ضد الحرب على الإرهاب"، الأفضلية الثانية والتي لا تقل أهمية، والتي يمتلكها بوش، هي جون كيري نفسه، فرفض جون كيري مرشح الديمقراطيين للتحليق فوق رأس بوش، يضعه في مشكلة، فبينما يزداد مأزق بوش في العراق، لا يستطيع كيري استغلال هذا المأزق جيداً والتفوق عليه ولو مؤقتاً.

أحد الأسباب المهمة لذلك، هو امتناع كيري من شن هجوم جبهوي ضد بوش فيما يتعلق بالوضع في العراق، فانتقاد الرئيس أثناء الحرب تعتبر بالنسبة له مسألة إشكالية، وكيري يخشى على هذا الأساس بأن يظهر على أنه غير وطني وكأنه يهاجم الحرب والجنود لا يزالون يخوضون معارك طاحنة، لكنه بدلاً من ذلك يكثر الحديث حول ارتكاب الكثير من الأخطاء في قرارات الخروج إلى الحرب في العراق، وحول إدارة الأمور في العراق، وحول مسؤولية رامسفيلد في فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب، لكنه لا يهاجم بشكل علني ومباشر سياسات الرئيس في العراق، عملياً، فإن سياسات كيري، لا تختلف كثيراً عن السياسات التي يطرحها بوش في هذا الإطار، ولذلك، لا يستطيع كيري أن يوسّع هامش مناوراته على هذا الصعيد أيضاً.

أحد الأشخاص الذين شخّصوا نقاط ضعف كيري فيما يتعلق بالموضوع العراقي، هو مستشار بوش السياسي، كارل روب. وحسب وصف ذلك للصحافي بوب ودفيرد في كتابه "خطط للهجوم"، منذ شهر شباط، يدرك الجميع أن العراق تحولت إلى مصدر مشاكل ومصاعب الرئيس بوش: "فقد أصبحت الأخبار السارة خلف ظهورنا". ويقول روب: "لو أن كيري كان مناهضاً حقيقياً للحرب في العراق، وعارض بشدة هذه الحرب، لاستطاع وبكل بساطة أن يشكّل خصماً قوياً وحقيقياً لبوش".

كما أن لكيري المزيد من المشاكل الإضافية، فالحملة السلبية التي يشنّها بوش ضد شخصية كيري، يبدو أنها قد فعلت فعلها ضده شخصياً، ولذلك فإن الجمهور

الأميركي، بدأ يكوّن فكرة عن شخصيته بأنه رجل يقول نعم وفي نفس الوقت لا، كما أن دخول مرشح جديد للرئاسة "رالف نادر" فجأة، بدأ يسحب منه كثيراً من الأصوات وتهدد حملته الانتخابية برمتها، إلى جانب تردد كيري في تعيين نائب للرئيس مما يؤثر على سير حملته الانتخابية.

مؤيدو كيري يحاولون تهدئة النفوس، ويقولون أن النتيجة تتعلق برجل يعاني من "بداية النهاية"، هكذا كان وضع بوش في انتخابات الكونغرس، وهكذا يظل خلال حملة الانتخابات الرئاسية الحالية، كيري يسير ببطء وحينها سوف يحصل على النتائج المرجوة، لكنه الآن يبدو أنه، أي كيري، سيحتاج إلى الكثير من النتائج لكي يتمكّن من الفوز على خصمه بوش.

ما الذي ينتظر بوش في العراق في ولايته الثانية

يوئيل بروم

مقدِّم أحد البرامج الشعبية المعروف في الولايات المتحدة، "بات روبرتسون"، كشف الأسبوع الماضي أن الرئيس بوش قد أكد بأنه سوف يفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة في على نحو ساحق. لكن هذا الأسبوع بالذات جاء الواقع مختلفاً جداً عن توقعات بوش المتفائلة جداً، فالرئيس بوش أخبره بأنه يمر بأيام قاسية وصعبة تلقى خلالها ضربة قاسية ومؤلمة ولطموحاته بأن ينتخب مرة ثانية.

وكان هذا الأسبوع من الأسابيع المربكة التي مرت على الرئيس بوش منذ دخوله إلى البيت الأبيض قبل ثلاثة أعوام بالضبط. وكانت بداية في هذا الأسبوع الصعب، مع ما نشره معهد كرنغي" لأبحاث السلام، والذي يقرر من خلال بحث شامل بأنه: " لم يكن هناك سبب واحد للاعتقاد بأنه قد بقي لدى صدام أسلحة دمار شامل"، إضافة إلى ما يقوله كولن باول خلال شهادته أمام الكونغرس "بأنه لم تكن هناك دلائل على علاقة صدام بالقاعدة"، خلافاً لما قاله بهذا الخصوص السنة الفائتة. والأكثر من ذلك كله، ما كشفه بحث آخر نشره البروفسور "جيفري ريكورد" من جامعة القوات البرية الأميركية، والذي يقرر فيه بأن الحرب الأميركية على العراق لم تكن سوى "خطأ استراتيجياً من الطراز الأول" مما أدى إلى خلق "شرق أوسط إرهابي جديد" من شأنه أن يلحق أضراراً كبيرة بأمن ومصالح الولايات المتحدة. لكن ذلك كله، كان مجرد مقدمة للضربة الساحقة التي وجهت لبوش، والتي عبرت عن نفسها من خلال الكتاب الجديد الذي صدر هذا الأسبوع والذي يكشف بجلاء عما يدور خلف الستار في البيض الأبيض، مكان إقامة بوش، والذي يقرر فيه أيضاً، بأن الرئيس بوش لم يكن من خطّط لإسقاط صدام منذ اليوم

الأول لمجيئه إلى البيت الأبيض وحده، فحسب، وإنما هو أيضاً مَن يـدير البيت الأبيض والسياسات الأميركية بشكل عام مثل "ذلك الأعمى الموجود في حجـرة مليئة بالصمّ".

بوش يعبّر عن دهشته:

الكتاب الفضائحي "ثمن الإخلاص" الذي اعتبر من أكثر الكتـب مبيعـاً في الأسواق حتى قبل أن ينشر يُشكّل الآن تحدياً كبيراً بالنسـبة لبـوش، فالرؤسـاء الأميركيين متعودون على حقيقة صدور مثل هذه الكتب بين الفينة والأخـرى في الولايات المتحدة، فالرئيس كلينتون على سبيل المثال، كان من نصـيبه عشـرات الكتب من هذا القبيل، لكن خصوصية هذا الكتاب المشار إليه آنفاً، كانـت في أن من يقف وراء تأليفه أحد كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية سابقاً، والذي كان وزيراً للمالية وأُقيل من منصبه قبل عام.

الحديث يدور حول "بول أنجل" الذي كان يعتبر الشخصية الثالثـة في إدارة بوش، واشترك في صنع جميع القرارات ذات الأهمية البالغـة في الإدارة المـذكورة خلال سنتين من ممارسته لمهمته كوزير للمالية، الكتاب حرّره الكاتب الأميركـي المشهور "رون سيسكند" أحد المحـررين البـارزين في صـحيفة "وول سـتريت جورنال"، والحائز على جائزة "بوليتزر"، لكن دور "أنجل" في هذا الكتاب ونشـره أحدث "عاصفة حقيقية"، من شأنها أن تتحول إلى عقبة أداء في طريق بوش إذا مـا فاز بمنصب الرئاسة لفترة ثانية.

وصل "أنجل" إلى مثل هذا المنصب الرفيع على خلفية تاريخ حافل، فقد كان من أكبر المستشارين الاقتصاديين للرئيسين "نيكسون" و"فورد"، ويعتبر من أكـبر الاقتصاديين في أميركا. وقد تسلم إضافة إلى ذلك، مهمة رئاسة معهـد البحـوث "راند"، رئاسة مجلس المؤسسة الضخمة "الكوآة" والذي رشحه، بعد ذلك صديقه الحميم، "ديك تشيني"، لمنصب وزير المالية في إدارة بوش الابن. لكن ما اكتشفه في إدارة الرئيس بوش، وفي شكل وطبيعة إدارة بوش لأمور الحكم صدمه جداً وأثـار لديه دهشة بالغة، وأحدث لديه حسبما يقول صراعاً داخلياً دفعـه إلى الـتفكير

العميق بالطريقة التي يدير بها بوش شؤون أكبر دولة عظمى في العالم.

والمفاجأة التي صدمته جداً، كانت عندما اكتشف حقيقة "غير مفهومة" في ما يجري داخل البيت الأبيض عن غباوة بوش الذي لا يخضع لأي منطق. وتبدى له سلوك إدارة بوش "كسلوك مجموعة من الأولاد، تتمرغ على بساط من العشب وتلهو عليه" وكانت جلسات إدارة بوش "وحكومته" حسبما يقول، تجري على نحو فوضوي ودون تحضير أو تخطيط، في وقت تعوّد فيه المجيء إلى هذه الجلسات وهو يحمل خططاً وآراء ومقترحات للنقاش، لكنه كان يجد الرئيس بوش في كل مرة، جالساً وتعابير الارتباك والتشويش ترتسم على وجهه دون أن يكون لديه مجرد رد واحد على أية قضية.

كل شيء يتمحور حول العراق:

"وصلت إلى مكتب الرئيس بوش للقاء خاص من أجل الحصول منه على إجابات"، يستشهد "أنجل" قائلاً: "لكنني تفاجأت بأنه لم يكن لدى بوش ما يقوله" حيث كانت بعض اللقاءات والجلسات التي تمت قبل ذلك، مكرّسة لتبادل الآراء والأفكار حول إجراء نقاش جدي ومستمر، فيما يتعلق بسياسات الإدارة الأميركية، لكن تلك الآراء التي تم تناولها تحولت إلى مونولوج بسيط أكثر منه نقاشاً جدياً "شعرت بالحيرة بداية، حول ما إذا كان بوش يعتاد على الاحتفاظ بآرائه لنفسه، أو على الأقل، يمتنع عن الإجابة مباشرة على الآراء التي تُطرح أمامه ما عدا التذكير والتأكيد على سياسة محددة وقصيرة: "يجب تضييق الخناق على صدام والعثور على معطيات استخباراتية تبرر إسقاطه".

لكن أنجل في شأن السياسات الخارجية لإدارة بوش، كشف عن تفاصيل مثيرة وغاية في الأهمية. فهو يقول على سبيل المثال، بأنه اكتشف في الجلسة الأولى لاجتماع مجلس الأمن القومي، بعد عشرة أيام من تسلم بوش لمنصبه في البيت الأبيض، فاجأ الرئيس بوش أعضاء المجلس: "بوجوب إسقاط نظام صدام".

وحسبما يقول "أنجل"، عُرضت على الرئيس على إثر ذلك مخططات وخرائط وسيناريوهات على درجة كبيرة من الدقة لهذا الغرض، وأن نائب الرئيس بوش،

ديك تشيني وزملاءه في البنتاغون قد "أظهروا حماسة منقطعة النظير" خلال النقاش حول الطرق التي من شأنها إسقاط صدام. ومع ذلك، فإنه خلال النقاش المهم حول هذا الموضوع، ظل الرئيس بوش طوال الجلسة ونظرة الحيرة والارتباك ترتسمان على وجهه، حتى أنه لم يشارك قط في النقاش وكأن الأمر لا يعينه، ووافق على اقتراح البنتاغون، حول إعداد الخطط والسيناريوهات لاستخدام القوة العسكرية البرية، دون أن ينبس ببنت شفة "أحد أعضاء المجلس الذي بقي فيه منذ إدارة الرئيس كلينتون، قال حينها أن "الحديث يدور حول تغيير ذي دلالات بمئة وثمانين درجة، حيث اعتبرت مسألة النقاش حول استخدام القوات البرية في عهد كلينتون "مسألة محرمة"، حتى أنه لم يتم الحديث حول ذلك على الإطلاق. غير أنه في عهد بوش تم إبطال هذا التحريم، وفتح باب النقاش حول هذه المسألة على مصراعيه. بعد هذه الجلسة بعدة أيام، اقتنع أنجل "بأنه ينبغي التطرق إلى مسائل لا تتصل بمنطق أن "كل شيء يتمحور حول العراق" وطرح تصورات اقتصادية وعرض بعض الآراء بهذا الصدد. ورغم ذلك، تحول النقاش حول تأثير الدول الكبرى الأخرى، إلى إمكانية تغيير النظام في العراق، وسمات الأوضاع السياسية - العسكرية في بغداد في اليوم الذي سيلي سقوط صدام. ويذكر "أنجل" أيضاً بأن وزير الخارجية باول حاول أن يحصر النقاش في مسألة إحكام الطوق، وبناء تحالف دولي ومواصلة مهمة المفتشين الدوليين، لكن مداخلاته في هذا الإطار، كانت تتم مقاطعتها من جانب وزير الدفاع رامسفيلد، الذي كان يُصر بحسم على "إحكام الطوق نعم، ولكن يجب استهداف صدام نفسه".

هذه الأفكار ذاتها التي طُرحت على طاولة بوش، حتى بداية عام 2001، شكلت خطوطاً أساسية وعامة لنظرية بوش، التي وجدت تعبيراتها من خلال تصريحاته بعد أحداث 11 أيلول. ثم بدأ بالحديث عن التداعيات الهائلة لسقوط صدام "تخيلوا ما الذي سيكون عليه الشرق الأوسط بعد صدام "قال رامسفيلد مؤكداً على أن مثل هذا الأمر سيكون مختلفاً جداً، و"سوف يغيّر كل شيء". وتحدّث حول ما يمكن أن يحدث من تطورات في اليوم الذي سيلي سقوط صدام، مصير الأكراد والشيعة، توزيع حقوق النفط واتفاقيات استخدامها، إعادة بناء البنى

التحتية، وبالطبع "تحرير الشعب العراقي إلى الأبد". "هذه الأفكار والطريقة التي يدير بها بوش السياسات الخارجية، والتأثر الكبير الذي يمارسه رامسفيلد ومن حوله على الرئيس بوش" بالنسبة "لأنجل" أخذت أسابيع عديدة، حتى أدرك وفهم طبيعة إدارة الأمور في إدارة بوش، فقد توصل إلى استنتاج في نهاية الأمر أن رامسفيلد يحرص فقط على أن تكون جميع استعدادات البيت الأبيض محصورة باتجاه الحرب على العراق. وبذلك، انحصرت جميع السياسات الأميركية الداخلية والخارجية في كيفية إسقاط صدام، بحيث لم تُطرح أي مواضيع ذات الصلة بالوضع الأميركي الداخلي أو غيرها من السياسات ذات الصفة الكونية على جدول أعمال بوش.

تحليق في سماء إسرائيل:

التقدّم باتجاه العراق شكل تغييراً جذرياً في السياسات الخارجية الأميركية. وكان مثل هذا التركيز المجنون على هذا الموضوع، في نظر "أنجل"، يتم على حساب مواضيع أخرى داخلية وخارجية ذات أهمية لا تقل عن أهمية موضوع العراق. مثل الصراع العربي – الإسرائيلي. وبعد استعراض قصير وموجز للأوضاع في الشرق الأوسط، ولجهود السلام التي بذلها كلينتون، وحول الانتفاضة التي اندلعت بعد ذلك كله، فقد أوجز بوش سياسة إدارته حول الصراع في الشرق الأوسط قائلاً: "سوف نعمل على إصلاح الخلل الذي أحدثته الإدارة السابقة، وسوف نعتمد ثانية على إسرائيل ونبقى هناك" وبحسب بوش، فإن كلينتون: "حاول أكثر مما يجب" وتسبب في انهيار كل شيء. "فإذا لم يرد الطرفان التوصل إلى سلام، فإننا لن نجبرهم على فعل ذلك" أضاف بوش. ويستذكر أنجل في تلك المرحلة، كيف كان يبدو كل شيء "مشوشاً" ولكن "سأل الرئيس بوش على حين غرة: "من منكم قابل شارون ذات مرة"؟ سأل بوش، باول فقط رفع يده متردداً" ومع ذلك سوف لن نحكم عليه مسبقاً وفقاً لماضيه" أكد بوش: "سوف نتعامل معه حسب أفعاله في الحاضر، وسوف نبني معه علاقات، بحسب تطورات الأوضاع هناك". ثم استذكر بوش زيارته إلى إسرائيل في عام 1998، واستذكر تحليقه في أجواء إسرائيل، والتي تضمنت نظرة من الجو على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: "لقد بدا لي ذلك المنظر سيئاً". ويقول أنجل، إن باول خشي من فكرة قطع

الاتصالات أو توقفها مع شارون، وأعرب عن مخاوفه الكبيرة من أن يُشكل ذلك باب نجاة لشارون ليستخدم الجيش الإسرائيلي "دون حدود أو كوابح" وهو أمر سيولد تداعيات مدمرة" ولدهشة باول، فإن بوش قد أقر السيناريو التالي قائلاً: "ربما بمثل هذه الطريقة ستهدأ الأمور، سوف تهدأ".

مهمة أنجل، أو منصبه في إدارة بوش، تحولت كما يقول مقربوه، "إلى ما يشبه السمكة خارج المياه"، وهو من أكبر الشخصيات الاقتصادية على الإطلاق، وأكثرهم إخلاصاً لسياسات فرض الضرائب المعقولة والمسؤولة. وقد كان يخطط لاستخدام الفائض الضخم الذي تركته إدارة الرئيس كلينتون، والبالغ حجمه خمسة تريليونات دولار في خزينة الدولة من أجل إجراء إصلاحات في منظومات التأمين الوطني والأجهزة الصحية الأميركية، بعد سنوات من الفشل الذريع الذي أصاب هذه المنظومات والأجهزة. "أنجل" كان جاداً كثيراً في مسألة الحفاظ على البيئة، وحفظ الطاقة، والحرب ضد مرض الإيدز، والفقر في أفريقيا. ولكنه كلما حاول أن يضع مثل هذه المواضيع على جدول أعمال الإدارة الأميركية كان يصطدم بجدران سميكة. وعندما وجه انتقادات حادة ضد سياسة تقليص الضرائب غير المسؤولة التي أقدمت عليها إدارة بوش، سمع كلاماً من ديك تشيني فجأة جداً: "العجز المالي بشكل عام، لا يختلف ولا يتغير" وبعد ثلاث سنوات سوف يصل العجز القومي الأميركي إلى خمسة مئة مليار دولار.

بكل بساطة، وعلى ضوء مثل هذا الواقع الذي تعيشه إدارة بوش - كما يقول "أنجل" - لم يعد لديّ ما أقوله ولم يعد هناك من شخص أسر إليه بما أفكر به. فالرئيس بوش، محاط، بنائبه تشيني، ومستشاره الشخصي "كارل روب" وكلاهما يمسكان بكل الخيوط "ودكان بوش كان ببساطة، دكان مغلق" يضيف وزير الخزانة (المالية) الأميركي الأسبق. وبكل بساطة أيضاً، فإن رجال بوش وأعوانه المقربين، لم يتيحوا فرصة لأي رأي أو مقترح أو حتى مجرد فكرة، دون أن تمر من تحت إبط هذه المجموعة المغلقة. "أنجل" يستذكر من ضمن ما يستذكره أنه كان لدى جميع الرؤساء الأميركيين السابقين "قدرة فائقة" على إشاعة الثقة بين الموظفين، وطواقم العمل في البيت الأبيض ضمن إدارتهم بشكل عام، "وكانوا

يحيون طرق التفكير الخلاقة" ويضيف: "لقد أدركت في نهاية المطاف أن هؤلاء الذين يحيطون بالرئيس بوش يعرفون ماذا يريدون أما بوش فهو "موضوع آخر" فلا "المنطق ولا حتى الحقائق كانت تحرك بوش" وإنما "السياسة الأيديولوجية".

كاوبوي ثأري ومحب للانتقام:

"أنجل" يؤكد أن مجرد إماطة اللثام عن مثل هذه الحقائق لم يكن هدفه "الربح المادي"، ولا الانتقام من الرئيس بوش الذي استبعده عن منصبه الرفيع بعد سنة واحدة من تسلمه له: "لقد بلغت من الثراء ومن النضج ما يمكنني من عدم الكذب" قال ذلك "أنجل" في بداية هذا الأسبوع، وأعرب عن أمله بأن يستخدم الكتاب كمصدر إلهام للجيل الصاعد، حول كيفية عدم تسيير أمور البلاد بالطريقة التي تقوم بها بذلك إدارة بوش. ويقول أنا شخصياً "أحب الرئيس بوش، فهو شخص دافئ وبسيط"، وهذا الكتاب لا يستهدفه هو أو إدارته. ورغم ذلك، يقول أنجل، أنه سوف يُصوّت في الانتخابات المقبلة لصالح بوش، غير أن ما ورد من كتاب أنجل من أقوال خطيرة لم تهدئ من روع بوش وكبار المسؤولين في إدارته.

بدايةً حاول بوش وإدارته تفنيد الانتقادات الواردة في الكتاب "لم نستمع له عندما كان في منصبه هذا مجرد هراء" قال مسؤول رفيع المستوى في إدارة بوش: "إذاً، لماذا نستمع إلى انتقاداته الآن"؟ لكنهم في البيت الأبيض قد أخذوا العبرة من القضية السابقة - اتهامات السفير السابق "جون ويلسون" حول المعلومات المشكوك في صحتها، التي قدمتها الإدارة فيما يتعلق بالعراق واليورانيوم الأفريقي - وقد قرروا أن يردوا على هذه الاتهامات في محاولة لتخفيف الخسائر.

الناطق بلسان البيت الأبيض أكد أن الرئيس بوش "ملتزم ومخلص" لسياسات سابقيه والقرارات التي اتخذها الكونغرس عام 1998، والمتعلقة بمنح "الولايات المتحدة الغطاء الكامل لجميع الجهود التي تبذل للإطاحة بنظام صدام". مصادر إدارة بوش وصفت الادعاء بأنها قد خططت لغزو العراق، منذ اللحظة التي تسلمت فيها مقاليد السلطة على أنها "هذيان". وادعت هذه المصادر، بأن دوافع "أنجل" ناتجة من شعوره بالإحباط جراء إقصائه عن منصبه، في حين تجنّد اليمين المحافظ

للدفاع عن بوش، حيث كتب المحرر في صحيفة "وول ستريت جورنال" "جون فاند" واصفاً أنجل بأنه "شخصية فوضوية"، ولا ينظر بجدية إلى الواقع السياسي في هذه الأيام، وهو مصاب بمرض "الرئيس" رئيس أكبر مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة، وليس لديه الاستعداد للتنازل عن شخصية "الأنا المنتفخة"، وليس مهيأ للعمل ضمن طاقم جماعي. آخرون في اليمين المحافظ، وصفوا "أنجل" بأنه "كاوبوي ثأري يحب الانتقام" طعن الرئيس بوش بسكين في الظهر، جزاء ما أحضره لإدارته، وأنه لم يكن مهيأً لمثل هذا المنصب ولم يكن مناسباً ليكون وزير الخزانة. حسب رأي المحلل الاقتصادي، ستيفان مور، هرع رامسفيلد، أيضاً إلى نجدة الرئيس بوش، وانبرى الدفاع عنه، قائلاً بأن ما يدعيه "أنجل" في كتابه ليس له أساس من الصحة.

صحيح، حتى أنه، من الصعب حتى الآن تقدير حجم الخسارة التي قد يسببها كتاب "أنجل" للرئيس بوش، خلال المنافسة على الرئاسة مجدداً فالاستطلاعات لا تزال تعطي بوش تفوقاً حاسماً أمام منافسه الديمقراطي، لكن لا تزال هناك عشرة أشهر على الحسم، في وقت لا يزال فيه "القصف العراقي" على أشده يحصد المزيد من الجنود الأميركيين، وتهديدات الإرهاب لا تزال تحوم فوق رأس أميركا نفسها، ونمو الاقتصاد الأميركي لم ينجح في تحقيق وتوفير أمكنة العمل المتوقعة، ومن الممكن أن تحمل الأيام القادمة ما لا يستطيع بوش تجاوزه، ويقف حائلاً بينه وبين تحقيق الفوز بمنصب الرئاسة مرة أخرى فـ "أنجل" يخوض غمار العاصفة التي أثارها كتابه، غير آسف، ولا خائف من انتقام الأعداء الجدد الذين يتربصون به على عتبات البيت الأبيض وفي دهاليز الحزب الجمهوري: "فأنا غني وعجوز بما فيه الكفاية، فما هم صانعون بي؟ لست نادماً على شيء، ولا خائفاً من شيء"، يُلخص "أنجل".

ما الذي يحمله تعيين إياد العلاوي رئيساً للحكومة العراقية المؤقتة؟

ثلاثة ضربات بالفأس وجهت لإياد العلاوي عام 1978، أدخلته إلى المستشفى للعلاج لمدة سنة، فالشخصية التي انتحلت شخصية الطبيب ودخلت إلى غرفة المستشفى من أجل الإجهاز عليه، اتصلت بعد ذلك، وأبلغت عائلته في مترله، أنها سوف تقتله في أي مكان يصل إليه. إياد العلاوي، كان حينها طالباً وصل إلى لندن للتخصص في التشريح العصبي، من ضمن الذين وضعوا على قائمة تصفيات صدام حسين، وما يجدر ذكره، أن العلاوي ينتمي إلى عائلة شيعية مشهورة، كان جده من بين الذين فاوضوا البريطانيين حول استقلال العراق، كان قبل أن يترك العراق، أحد أكثر المقربين من صدام، وكان يطلب استشارته الطبية حول آلام الظهر وسوء الهضم الذي كان صدام يعاني منها، لكنه عندما طلب منه صدام أن يلتحق بقواته رفض ذلك، وحكم على نفسه جراء ذلك بالمنفى، إلى بيروت أولاً ومن ثم إلى لندن، واستشعرت عائلته على الفور ردة فعل صدام، الذي لم يصادر كل أملاك العائلة فحسب، وإنما دنس قبورها في النجف.

هذا الأسبوع، عين إياد العلاوي، البالغ من العمر 59 عاماً، رئيساً للحكومة العراقية المؤقتة، وهي الحكومة التي ستعدّ للانتخابات التي ستجري في بداية عام 2005، حيث ستعين بعدها حكومة عراقية كاملة وثابتة. وقد جاء تعيينه بسرعة البرق، ومن وراء ظهر الأخضر الإبراهيمي، ممثل الأمم المتحدة، ونتيجة للتعليمات التي أصدرها الحاكم المدني الأميركي، بول بريمر، لمجلس الحكم العراقي المؤقت،

رغم أن مسألة تعيينه كانت من المفترض أن تتم بعد مشاورات يجريها هذا المجلس، أي، بعد سماح بريمر ومباركة الأخضر الإبراهيمي، أو كنوع من الصفقة تؤمن سياسات الولايات المتحدة، وتحظى بمباركة الأمم المتحدة. لذلك، كان علاوي لم يكن حتى وقت قريب من ضمن قائمة المرشحين لرئاسة الحكومة، ولكن الإبراهيمي اعتقد بأن من الأفضل أن لا يترأس الحكومة العراقية المؤقتة الجديدة، عضو من مجلس الحكم المؤقت، وعملياً، لم يكن يرغب بأن يكون أي من أعضاء مجلس الحكم المؤقت رئيساً للحكومة، وحيث يعتبر عملياً، ليس أكثر من دمية أميركية، ولا يحظى بأي شرعية شعبية. لكن حسابات وتفكير أعضاء مجلس الحكم المؤقت كانت مختلفة، على اعتبار أنهم لن يسمحوا للأجنبي أن يقرر من يتسلم منهم السلطة. فلم تكن هيبتهم وصلاحياتهم معرضة للخطر فحسب، وإنما الكثير من المال والجاه والذي سوف يترأس الحكومة العراقية المؤقتة ستكون له الصلاحية المطلقة على بعض الأمور المركزية. مثل مشاريع إعادة الإعمار، وتسلم المساعدات المتدفقة، والتفاوض حول الاستثمار مع المستثمرين الأجانب، وإعادة إعمار حقول النفط وآباره، وبالطبع تعيين المسؤولين والموظفين لدى كافة أجهزة ومؤسسات السلطة، فمن غير الممكن التنازل عن ذلك، مقابل عروض ديمقراطية محضة. العلاوي وهو ليس من مرشحي وزارة الدفاع الأميركية، عملياً، كان تعيينه انتصاراً لـ "سي. أي. إيه"، التي عارضت بشدة طوال الوقت تبني وزارة الدفاع لأحمد الجلبي. علاوي عمل جنباً إلى جنب مع وكالة المخابرات الأميركية "سي. أي. إيه"، ومساعدة المملكة العربية السعودية له، وطلبت ذلك شخصياً من الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات العسكرية السعودية، وكذلك من الأردن ومن تركيا. علاوي، الشيعي، طرح نفسه كأحد الأشخاص الذين تجمعهم علاقات وطيدة بكبار ضباط الجيش العراقي على اعتبار أن غالبية أعضاء تنظيمه هم من السنّة الذين هربوا من عسف نظام صدام، وأنه بذلك، يستطيع أن ينظم عملية انقلاب عسكرية ضد صدام. الـ "سي. أي. إيه"، تحمست لهذه الفكرة، بالقدر الذي تحمس البنتاغون لوعود الجلبي بالقضاء على نظام صدام.

بالفم الملآن، أعلن العلاوي، خلال حفل افتتاح مقر لتنظيمه في عمان، أنه توقع هروب صهر صدام، زوج ابنته قبل عام. الأردن تحول بعد ذلك إلى رأس جسر للمعارضين العراقيين إلى جانب القواعد العسكرية في (كردستان) شمال العراق، حيث تشرف الـ "سي. أي. إيه"، خلالها على إعداد وتدريب رجال العلاوي والأكراد تحسباً لإمكانية ظهور حالات تمرد ضد نظام صدام. علاوي، الذي نسب لنفسه أسباب هروب صهر صدام، طلبت منه الـ "سي. أي. إيه"، أن يظهر قدرة ميدانية أكثر. وعملية وضع قنابل في أحد دور السينما في بغداد عام 1994، وسقوط قتلى من المدنيين، لم تعط النتائج المرجوة من العلاوي بالنسبة لحلفائه الأميركيين، ثم أنيطت به مهمة تكليف رجاله بوضع أجهزة على الدبابات العراقية لكشف أمكنتها الحقيقية، لكنه فشل في هذا الاختبار أيضاً. فحسب ما يوصفه الكاتبان، باتريك واندرو كوكبروف، في كتابهما "تحت الرماد" حياة صدام حسين الذي صدر عام 1999، أرسل علاوي تلفون مرتبطاً بالأقمار الصناعية إلى أحد أتباعه بواسطة سائق عراقي، إلا أن المخابرات العراقية وضعت يدها على الهاتف، وفي أعقاب ذلك، كشفت أجهزة الأمن العراقية شبكة كبيرة من أتباع العلاوي في العراق، وفي الوقت نفسه، دعيت قوات صدام لدخول المناطق الكردية شمال العراق، من قبل حزب البرزاني، واستردت مدينة أربيل وضواحيها من أيدي قوات الطالباني، وكانت فرصة لقوات صدام، لتصفية ما تبقى من شبكات وقواعد تنظيم العلاوي في شمال العراق. ففي رسالة خاصة أرسلتها المخابرات العراقية، إلى محطة الـ "سي. أي. إيه"، في الأردن تقول: "لقد اعتقلنا كل زبائنكم فما عليكم إلا أن تحزموا حقائبكم وترحلوا". فشل العلاوي الذريع، كان بمثابة نصر مؤزر بالنسبة للجلبي، فالاثنان تجمعهم صلات القرابة بحكم زواجهما من نفس العائلة، لكنهما اختلفا حول الطريقة التي من شأنها إسقاط نظام صدام، مثلما يختلفان الآن حول إدارة شؤون العراق.

الجلبي يعارض بشدة إعادة أعضاء حزب البعث، وتسليمهم مواقع مهمة في السلطة. وإعادة بناء وتأهيل الجيش الجديد على نفس الأسس التي كان عليها في

عهد صدام. وقد استطاع إقناع بريمر لتحقيق ما يمكن اعتباره أحد أهم الإنجازات الأميركية، وهي تفكيك الجيش العراقي وإبعاد حزب البعث. علاوي في مقابل ذلك، يعتقد أن للجيش العراقي، فيما عدا الحرس الجمهوري، دوراً مهماً في إعادة بناء العراق، وإن أعضاء وكوادر حزب البعث من الممكن أن يلعبوا دوراً مهماً في العراق بعد نقل السلطة إليه. فقد أوضح في مقال نشرته له صحيفة "نيويورك تايمز" الفارق بين مؤيدي صدام المخلصين له، وبين الجيش العراقي المخلص لوطنه العراق. وفي خطوة أثارت شقة الخلاف بين العراقيين، سمح الأميركيون للعلاوي، بإقامة جهاز استخبارات عماده مسؤولون في أجهزة الاستخبارات العراقية في عهد صدام. وعين أحد الموالين له من قيادة تنظيم "الوفاق الوطني" لقيادة هذا الجهاز، وذلك في الوقت الذي بدأ فيه نجم الجلبي بالأفول، بالنسبة للأميركيين الذين أدركوا أخيراً حجم الأضرار البالغة التي سببها لهم جراء نقله لهم معلومات خاطئة ومزيفة. سواء على صعيد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، أو على صعيد ردود الأفعال العراقية الشعبية الإيجابية في حالة دخول القوات الأميركية للعراق. البنتاغون، أوقف المساعدات الشهرية التي يقدمها لتنظيم الجلبي البالغة 320 ألف دولار. واقتحمت القوات الأميركية قبل أسبوعين مترله وصادرت منه وثائق وحواسيب بحجة تعاونه مع الإيرانيين. الجلبي كعادته، حوّل الهجوم الأميركي ضده إلى ميزة وبدأ يتحدث كوطني عراقي يعارض التدخل الأميركي في شؤون العراق.

السؤال الآن هو، إلى أي قدر تستطيع الإدارة الأميركية أن توجّه سفينة الحكومة العراقية الجديدة، ويبدو أن العراق تحوّل إلى موسم للصيد، كل واحد فيه يريد أن يحافظ على صيده، وكل جماعة سكانية، دينية كانت أم قومية تريد أن تحصل على حصتها من الكعكة العراقية حتى لو كان ذلك دون يافطة الديمقراطية. فهكذا مثلاً، رأينا الخلاف العلني الذي نشب بين أعضاء مجلس الحكم المؤقت حول تعيين رئيس جمهورية جديد للعراق. الأميركيون أرادوا تعيين عدنان الباجاجي، فيما فضّل أعضاء مجلس الحكم المؤقت، غازي الياور، الذي ينتمي إلى عشيرة كبيرة، ويحظى بدعم شيعي كبير. حيث تأجل الإعلان

عن اسم رئيس الجمهورية القادم ليوم الاثنين، بسبب اتضاح ما قيل في جلسة مجلس الحكم المؤقت العاصفة، بأن بريمر لا يعنيه البتة من يقترحه هذا المجلس لمنصبي رئيس الحكومة والجمهورية. وأن الباجاجي سيكون الرئيس القادم، المجلس المؤقت استعرض عضلاته وأعلن أنه لن يوافق على ما يقوله بريمر، وبعد ذلك بيومين، عين إلياور في منصب الرئيس. الأميركيون قبلوا ذلك على مضض وباركوا هذا التعيين.

الآن، الجميع في العراق، ينتظر بأن يرى نتائج قرار مجلس الحكم المؤقت فيما يخص مستقبل العراق، وأي نوع من العلاقة ستكون بينه وبين قوات التحالف، أو أن قوات متعددة الجنسية أو دولية ستحل محلها. ومن سيكون له الحق في فرض الفيتو وعلى من؟ وهل ستكون قرارات الحكومة العراقية ملزمة فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية، كل ذلك، لا يخفي حقيقة أن التعيينات القائمة التي تقوم بها الحكومة العراقية، تهدف إلى استمرار الوضع القائم، وتقسيم الغنائم والحصص على خلفية طائفية.

مَن يرغب بالمجيء إلى العراق بعد الآن

إلياس كرم

وزير البناء والإسكان في الحكومة المؤقتة في العراق، بيان بكر صولاج، كان يبدو لطيفاً على خط الهاتف، وهو يجيب على الأسئلة التي وجهت إليه، فهذا هو الوزير الأول الذي يعطي مقابلة لصحيفة إسرائيلية أو كما يحددها: "الكيان الصهيوني" وهذا الوزير ينتمي إلى الأقلية التركمانية، وقد قاد مظاهرة كبيرة من أتباعه في بغداد في شهر كانون الأول الماضي، احتجاجاً على عدم تعيين وزراء آخرين من الأقلية التركمانية، مدعياً أن التركمان في العراق ليسوا أقلية، حيث يبلغ تعدادهم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة من العدد الإجمالي لسكان العراق. فالوزير كان يتجنب خلال المقابلة الإجابة عن الأسئلة ذات العلاقة بما يجري الآن من تطورات داخل العراق، ويحرص مقابل ذلك، على إبداء تفاؤل حذر، وأنه متأكد رغم تصاعد العمليات العسكرية ضد القوات الأميركية، أن هذه القوات سوف تسيطر على الوضع، وتنجح في قمع انتفاضة الزعيم الشيعي الشاب، مقتضى الصدر، وأن نقل السلطة إلى العراقيين سوف ينفذ في موعده المحدد في نهاية حزيران المقبل. ويؤكد الوزير، أن الحكومة العراقية الجديدة التي تتسلم السلطة من الأميركيين سوف تقوم بتقديم الرئيس العراقي السابق صدام إلى المحكمة على الجرائم التي ارتكبها كأول عمل لى جدولها. وأن هذه المحاكمة ستجري في العراق وليس في مكان آخر.

الأحداث الدموية التي تلفّ العراق في الأيام الأخيرة، لم تمنع الوزير العراقي من إعطاء مقابلة لصحيفة إسرائيلية للمرة الأولى، لكنه لم يذكر إسرائيل بالاسم طوال المقابلة التي استمرت أكثر من ثلاثة أرباع الساعة ورغم ذلك كله، فقد كان

يكثر من استخدام تعبير "الكيان الصهيوني" عند ذكر اسم إسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويتابع، إننا نشهد تصعيداً كبيراً في الوضع العراقي خلال الأيام الأخيرة.

- كيف تنتهي برأيك الأحداث الأمنية في العراق؟

"أنا متأكد أن الوضع في العراق لا يمثل الصعوبة التي تحاولون تصويرها في الصحافة، ولكي آمل أن ننجح في حل التراع الأخير الذي برز على السطح مؤخراً، ونحن نعرب عن أسفنا للضحايا التي سقطت في الأحداث الأخيرة، وندين بقوة استخدام الجيش الأميركي للقوة المفرطة ضد المدنيين العراقيين، ونحن قلقون لما يحدث لأبناء شعبنا وننتظر اليوم الذي سوف نتسلم فيه السلطة، لأننا نثق بأن العراقيين قادرون على إدارة شؤون بلدهم وتسيير أمورها، وأن الانتخابات العامة التي ستجري في العراق بعد نقل السلطة إلى العراقيين سوق تحسّن الوضع الأمني في العراق بشكل عام.

- هل ما يجري في العراق في هذه الأيام، هو محاولة من الشيعة للسيطرة على الوضع في العراق قبل نقل السلطة إلى العراقيين؟

"أنا لا أوافق على وجهة النظر هذه، فقد ارتكب الأميركيون العديد من الأخطاء، منها قرارهم بإغلاق صحيفة "الحوزة" إلى جانب الاستخدام المفرط للقوة، الذي أدّى بدوره إلى اندلاع الاحتجاجات والأعمال المسلحة التي لا تعجب الأميركيين. الشيعة ليس لديهم نية أو حتى رغبة بالسيطرة على العراق بالقوة، وما يفعله الشيعة الآن هو نتيجة للأخطاء التي ترتكبها القوات الأميركية، ولذلك يجب وقف اندفاع القوات الأميركية باتجاه التصعيد، ومنع استمرار نزيف الدم في العراق.

- محطة الجزيرة القطرية "الجزيرة" نشرت استطلاعاً يوم الثلاثاء تبين من خلاله أن 90٪ من العراقيين والعرب يعتقدون أن الوضع في العراق قد تدهور كثيراً منذ الاحتلال الأميركي له، كيف تفسر ذلك؟

"لديّ الكثير من التحفظات حول استطلاع الجزيرة المذكورة، لأن الشعب

العراقي لم يشارك فيه، لأن كثيراً من أبناء الشعب العراقي لا يمتلكون "الإنترنت" وهواتف نقّالة. وأن نتائج الاستطلاع المذكور، لا تعكس وجهة نظر الشعب العراقي. من جانب ثان، فإن الحكومة العراقية المؤقتة تحرص وتعمل بصورة مكثفة لتشكيل شرطة عراقية وجيش وطني عراقي، من أجل أن نكون مستعدين لتسلم السلطة في نهاية حزيران المقبل. ولكن الموضوع المهم في نظري هو إجراء الانتخابات العامة التي تمكّن الشعب العراقي من التعبير عن وجهة نظره، حول جميع المواضيع المدرجة على جدول أعماله، والانتخابات العامة هي الوسيلة الوحيدة التي تمكّن الشعب العراقي من الاندماج في العالم العربي خاصة، والعالم عامة.

- هل تعتقد، أن الأميركيين سينقلون السلطة إلى العراقيين في شهر حزيران؟

"حتى الآن، نقل لنا الأميركيون السلطة إلى أربعة وزارات، وأنا شخصياً منذ أن تسلّمت منصبي في الحكومة المؤقتة وقّعت على صفقات بمئات الملايين من الدولارات، دون تدخل من الجانب الأميركي، وقعت على اتفاقيات مع شركات روسية، وشركات من الإمارات العربية، وشركات من العراق نفسه، والأميركيون لم يضغطوا علينا لتوقيع اتفاقات مع شركات أوروبية أو أميركية، والموضوع الذي يضايقنا كثيراً هو ضرورة خروج قوات الاحتلال من المدن العراقية، والانتقال إلى مواقع بعيدة، بعد أن يتم نقل السلطات في هذه المدن إلى العراقيين.

- هل لك أن توضح لنا القانون العراقي الجديد الذي يمكّن اليهود من أصل عراقي من استعادة أملاكهم في العراق؟

"القانون العراقي الجديد، لم يتطرق إلى اليهود بصفة خاصة، والقانون يقرر بصورة مفصّلة أن هناك ضرورة لتعويض جميع العراقيين الذين كانوا ضحايا للملاحقة السياسية من قبل النظام السابق، ويتضمن ذلك العراقيين الذين تركوا العراق، أو كل عراقي أضطر لترك منطقة ما في العراق والانتقال إلى منطقة أخرى بداخله. وأنني أقول ذلك، بوضوح كامل، أن القانون لم يتطرق إلى أي من

الأقليات العراقية بصورة محددة فقد تحدث بشكل عام عن الشعب العراقي، والقانون ينطبق أيضاً على اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل لكنه لم يذكر اليهود بالاسم. ونحن نتحدث عن القانون، وليس عن موقف أي وزير أو أي زعيم عراقي في هذا الخصوص، والقانون لم يتطرق إلى الأملاك التي كانت لليهود الذين هاجروا من العراق إلى الكيان الصهيوني و لم تحدد معايير محددة خاصة بأملاك اليهود، الحديث يدور عن قانون فقط، وأنا أعود وأؤكد أن القانون يتعلق فقط بالأشخاص الذين تمت ملاحقتهم سياسياً من قبل النظام السابق، ابتداءً من عام 1968 وحتى ذهاب النظام في السنة الماضية.

- هل يسمح بإعطاء اليهود من أصل عراقي، والذين يعيشون الآن في إسرائيل، تصاريح لدخول العراق وزيارته؟

"من ناحية عملية، مثل هذه الإمكانية غير قائمة البتّة الآن أساساً، لأن الوضع الأمني في العراق صعب جداً وخطير. وأنا لا أعتقد أن أي شخص ما، سواء كان مسلماً أو يهودياً يفكر بشكل عام القدوم والاستقرار في العراق، ومع ذلك فإن مثل هذا الوضع سيتم حسمه من قبل البرلمان العراقي، الذي سيجري انتخابه في بداية عام 2005 وكما تعرف، أنه ليس لدى الكيان الصهيوني سفيراً عراقياً، من أجل أن يمكّن اليهود في إسرائيل من زيارة العراق، أو منحهم تأشيرات دخول، وحتى الآن لم يقرّر القانون العراقي مسألة إعطاء الفيزات للأجانب.

إلى جانب أن جميع نقاط الحدود العراقية لا تزال مغلقة، ولذلك، فأنني لا أعتقد أن زيارة اليهود أو العرب للعراق ستكون ممكنة في القريب العاجل، وفي الظروف الصعبة التي يعيشها العراق الآن.

- إذا ما استقر الوضع الأمني في العراق، فهل ستسمحون لليهود العراقيين زيارة المدن والقرى التي ولدوا فيها؟

"من غير المكن تقرير ذلك في مقابلة صحافية، فلقد عينا لجنة لفحص إمكانية إعادة الأملاك اليهودية إلى أصحابها، وهي لجنة متفرعة من اللجنة الخارجية

في مجلس الحكم المؤقت، التي يرأسها عدنان الباجاجي والتي تعكف هذه الأيام على تفحص هذا الموضوع من كافة جوانبه، وهذه اللجنة هي المخولة بالبت بإعطاء التصاريح لمن يريد دخول العراق أيضاً.

- وهل تدرس اللجنة المذكورة، إمكانية إقامة علاقات بين إسرائيل وبين العراق؟

"هناك قضايا وأمور تخص قرارات مركزية واستراتيجية، يقرها الشعب العراقي، والشعب العراقي هو وحده الذي سيبتّ في المواضيع الهامة وفي كل ما يتصل بمستقبل دولته. وأعضاء مجلس الحكم المؤقت لم ينتخبوا مباشرة من قبل الشعب العراقي. ولذلك، فإن المواضيع التي تطرح على شاكلة ما تطرحه، يجب أن يتم حسمها من قبل البرلمان العراقي الذي سينتخب بواسطة الشعب العراقي بصورة حرة وديمقراطية. والكلمة الأخيرة في هذه المواضيع وغيرها للشعب العراقي وليس لمجلس الحكم".

- نحن نركّز على أملاك اليهود في العراق، ونحن نقصد من ذلك، معرفة مصير المدارس اليهودية والكنس، كيف تتعاملون أنتم مع هذه المواضيع، وكيف تتعامل أنت كوزير بالتحديد مع هذه المواضيع؟

"من الواضح أن القانون العراقي الجديد ليس واضحاً بما فيه الكفاية، ولذلك، عينا لجنة خاصة ستدرس وتقرّر حول موضوع تعويض اليهود عن أملاكهم التي فقدوها.

- هل يمكن للوزير أن يعطينا بعض التفاصيل حول التقرير التي نشرته معاريف في الأسبوع الماضي، فيما يتعلق بالشركات الإسرائيلية التي تعمل الآن في العراق، وفي مجالات مختلفة وخاصة تلك الشركات التي تعمل في مجالات البناء وإعادة إعمار العراق؟

"إنني أود أن أوضّح بشكل جليّ بأن ليس هناك أي شركة من الكيان الصهيوني تعمل في العراق بشكل علني. وأعتقد أن هناك شركات إسرائيلية تعمل في العراق تحت أسماء سرية، سواء أكانت عربية أو أوروبية، ومثل هذا الموضوع

ليس واضحاً لمجلس الحكم المؤقت أو للشعب العراقي.

وأنا أريد التأكيد هنا أيضاً، أن هناك شركات كثيرة ومختلفة، سواء أكان ذلك شركات غربية أو عربية تخاف من الاستثمار في العراق، وأنا كوزير مسؤول عن أحد مجالات إعادة إعمار العراق، أقول بشكل واضح، أن الوضع الأمني الصعب في العراق هو الذي يحول دون دخول هذه الشركات إلى العراق. إضافة إلى ذلك، فإن هناك شركات عربية، تخشى كثيراً من إدخال شركات من الكيان الصهيوني إلى العراق من الباب الخلفي. لأن مثل هذا الوضع، يجلب موارد كبيرة على الشركات العربية نفسها، ولهذا السبب، فإن أصحاب رؤوس الأموال، هم جبناء ويخافون على أموالهم. ويخافون في الوقت نفسه من استثمار أموالهم في دولة غير مستقرة أمنياً.

- كيف تقيّم علاقة مجلس الحكم المؤقت بالدول العربية؟

"علاقاتنا بالدول العربية جيدة بشكل عام، وهناك تعاون مستمر مع هذه الدول في مجالات إعادة تأهيل العراق وإعادة إعماره بعد الحرب، هناك الكثير من شركات الإعمار العربية دخلت إلى العراق وبدأت تستثمر فيه، وهذه الشركات تحمل أسماء سرية عراقية بسبب الوضع الأمني الصعب. إلى جانب ذلك، فقد وقعنا اتفاقيات مع شركات من الإمارات العربية وشركات كويتية، من أجل إعادة إعمار أجزاء كبيرة من مدينة البصرة التي تدمرت خلال الحرب، إلى جانب توقيع اتفاقية بين الوزارة التي أترأسها وبين شركات مصرية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في مدن الرمادي وديالا والنجف.

- هناك مزاعم تقول أنه منذ سقوط نظام صدام، تحولت العراق إلى ساحة مفتوحة تعمل خلالها جميع أجهزة الاستخبارات في العالم بحرية مطلقة، وهناك من يقول أن أكثر هذه الأجهزة حضوراً وفعالية في العراق هو الموساد الإسرائيلي، ماذا تقول حول مثل هذه المزاعم؟

"أقول لكم، إن مثل هذا الوضع طبيعي، لأن الوضع الصعب الذي

يعيشه العراق بعد الحرب، هو فرصة مناسبة لاختراق جميع الأجهزة الاستخباراتية في العراق، وأنا لا استبعد إمكانية أن يكون حضور الموساد ونشاطاته في العراق كبيرة، أسوة به ببقية أجهزة استخبارات الدول العربية والإسلامية.

- فهل تعتقد أن مثل هذا الأمر، قد يشكل خطورة وضرباً للمصالح الوطنية العراقية؟

"أنا اعتقد أن مثل هذه الأمر مبالغ فيه، ولا توجد نشاطات قوية لأجهزة الاستخبارات الأجنبية في العراق، ويجدر بنا أن تتذكر أن العالم يمتلئ بمحطات التلفزة الفضائية، وأن هذه الفضائيات تعمل بحرية في العراق الآن، وأنها ترسل معلومات يومية وتنشرها على السواء، وأعتقد أن لدى هذه الفضائيات الكثير من المعلومات عن العراق أكثر مما لدى أجهزة الاستخبارات.

بين فييتنام والعراق

أمير أودن

بين فييتنام والعراق

الخسائر اليومية التي تلحق بالقوات الأميركية في العراق تدل على تراكم الانتصارات الصغيرة على طريق تحقيق الانتصار بالنسبة للطرف الآخر.

ضابط شرطة من فلوريدا، يزور إسرائيل حالياً، يلبس قميصاً بالأكاديمية العسكرية "ويست لونيت": "هذا ليس أنا" يقول: "إنه ابني" ففي كل عام يهيأ هذا المكان لقادة القوات البرية للجيش الأميركي، وأن هذا المكان يضم في كل عام 580 خريجاً، في الصيف المقبل سيكون ابن هذا الشرطي من بين هؤلاء. وهو يعلم أنه سوف يتم فرزه للخدمة كضابط مدفعي وسوف ينقل بعد ذلك إلى سلاح الشرطة العسكرية الموجودة في العراق. وفي المغامرات العسكرية الأميركية في المعارك المقبلة سيكون الجيش الأميركي بحاجة إلى قوات الشرطة العسكرية أكثر من بطاريات المدافع، ففي وقت ينهمك في تنفيذ مهماته في العراق وبقدر أقل في أفغانستان يحتاج الجيش الأميركي إلى التدقيق مجدداً في بنيته وتركيبته، وإلى زيادة حجم وعدد ألويته بضعف، وتحويل المزيد من جنوده إلى جنود مقاتلين وتسريع خططه التسليحية المخصصة للقوات البرية. هذه الخطط، التي ألغيت على أساسها في العام الماضي، ستة وثلاثين وحدة مدفعية ميدان، وعشرة وحدات دفاع جوي، وتسعة عشر وحدة مدرعة واحد عشر وحدة هندسية وخمسة وستين وحدة تسليح، لصالح إنشاء مئة وتسعة وأربعين وحدة شرطة عسكرية جديدة، وستة عشر وحدة لنقل الوقود أو المياه، ثمانية وحدات للإدارة المدنية، وخمس وحدات تستخدم في الحرب البيولوجية.

وراء جميع هذه الأرقام تكمن حقيقة واحدة وهي: إنهم في أفغانستان لا يرون ما يجري في العراق خروجاً عما هو مألوف أو خروجاً عن المهمة الأساسية، فمـا يجري في أفغانستان وكذلك في العراق يسير حسب الخطط الموضوعة والمخططـة مسبقاً.

الحروب الأميركية السابقة في آسيا، وحتى عندما انتفخت وجـذبت انتبـاه العالم بأجمعه، لا تزال تعتبر معارك ثانوية مقارنة بالجبهة المركزيـة في أوروبـا – الحرب العالمية الثالثة – الباردة أو الحارة، نووية أو تقليدية، ضـد السـوفيات أو حلفائهم.

في ميزان الربح والخسارة الأميركية في العراق، فإن الثمن الباهظ الـذي تتناقله التقارير اليومية يهدد بأنه سوف يقضي على أي إنجاز عسكري أميركي من الزاوية الشاملة. فهذه حرب متواصلة باهظة الثمن دموية، لكنها تسـتحق التضحيات، وأن جدواها يكمن في تغيّر الواقع خلافاً للأوهام التي تنثر أحياناً، الفييتنام ليس العراق.

البارز في حجة شهود الدفاع الذين يرون تناقضاً كبيراً في المقارنة أو المقاربـة بين بغداد وسايغون، هو العميد "هير ماكماستر" الذي يرى أن التعلم عبر الحروب الأميركية الماضية لا يقلل من احترام الذات بل علـى العكـس، الجنـرال "بيتـر سكوماير" رئيس أركان القوات البرية، طلب أن يقرأ كتاباً ألفه العميد ماكماسـتر عندما كان برتبة "رائد"، أهم فيه الرئيس الأميركي خلال الحرب الفييتنامية "لندن جونسون" وكذلك وزير الدفاع "روبرت مكنمارا" ورئاسـة أركـان الجـيش الأميركي المشتركة جراء عدم إدارهم الحرب في فييتنام. العميد ماكماستر، ضابط في الجيش النظامي، وقائد لواء دبابات متميز دمر عشرات الدبابات العراقية خلال حرب عام 1991، لم يتردد أيضاً في تأليف كتاب يهاجم فيه القيسادة السياسـية والعسكرية الأميركية في سنوات الستين التي انهمكت باتخاذ قرارات متناقضة أدت إلى زيادة التورط في الحرب الفييتنامية. حيث يقول: "كان على القيادة العسـكري أن ترفض أسلوب الضغط التدريجي الذي استخدمه جونسون ومكنمارا على شمال فييتنام. من خلال سلسلة من الرسائل العنيفة من أجل إخضاع العدو".

قبل عامين، وعشية الحرب الأميركية على العراق، كان ماكماستر زميل بحث في جامعة ستانفورد في كاليفورنيا - قاعدة كونداليزا رايس - ففي مقال كتبه خلال البحث، أشاد بحرارة بسياسات بوش، وبقراره شن الحرب على العراق، وبعد احتلال بغداد، عندما عيّن الجنرال أبي زيد قائداً للجبهة الوسطى، استدعي ماكماستر ليشغل رئيس طاقم من المستشارين الخاصين به، وفي الصيف الماضي حظي ماكماستر بالمنصب الموعود حينما عيّن قائداً لقوات الفرسان المدرعة الثالثة، التي أرسلت إلى العراق.

الجيش الأميركي الذي لا يعرف شيئاً عن "العلاقات العامة" عن العادات والتقاليد في المناطق التي يغزوها، لذلك أنشأ ماكماستر لهذا الغرض، "قرية عراقية" في قاعدة عسكرية أميركية في ولاية كولولارادو، ضمت ثلاثمائة مواطن عراقي ممن يتحدثون العربية وممن يعارضون نظام صدام حسين والذين تطوّعوا لمساعدة القوات الأميركية المرابطة بها للقيام بعملية الهجوم على العراق وتعليمهم العادات والتقاليد والثقافة والسلوك وما إلى ذلك، وذلك بالرغم من أوردته وسائل الإعلام من فظائع وصور تعذيب بعد احتلال العراق.

الجنرال أبي زيد الذي شكّل بنفسه الوعي الأميركي تجاه الحرب الحالية أعدّ جميع الخطط الحربية المتعلقة بالقتال داخل مناطق مأهولة بالسكان عندما كان لا يزال برتبة عميد، وقاد وحدات خاصة للقتال في مثل هذه المناطق في جنوب العراق خلال حرب 1991، فهذا الضابط الناجح والمجرب والذكي، لم يقيّده أصله العربي بالقدر الذي استفاد من التجارب التي مر بها خلال خدمته العسكرية خاصة عندما كان مستشاراً عسكرياً لدى القوات الأردنية وفي مهمته كمراقب لوقف إطلاق النار في لبنان خلال سنوات السبعينات، جميع هذه التجارب والخبرات أفادته جداً عندما تسلم منصب رئيس شعبة التخطيط الاستراتيجي في هيئة الأركان العامة.

خلال هذه المهام، يأتي في المقام الثاني بعد أبي زيد، الجنرال جورج كيسي، الذي يخدم الآن تحت أمرته في العراق، فقد شغل الجنرال كيسي ضمن القوات الأميركية التي ذهبت إلى سيناء في أعقاب التوصل إلى اتفاقية كامب - ديفيد، كرئيس لقوات "حفظ السلام" التابعة للأمم المتحدة. خلافاً لأبي زيد، الجنرال

كيسي، خريج جامعة "جورجتاون" إلى جانب أنه تخرج من معهد للسياسات الخارجية، فالدمج بين العلوم المدنية والخدمة العسكرية قد لا يتكلل بالنجاح في بعض الأحيان. وصول الجنرال كيسي إلى العراق ومهمته لن تكون هناك قصيرة أو وحيدة من نوعها، فالأمر المهم في هذه المهمة، وفي تلك المنطقة ولكونه القائد الأعلى المخول باتخاذ القرارات الميدانية فإن عليه مثلاً، أن يتفرغ لإعداد المعارك المقبلة ووضعها تحت تصرف قائد الجبهة الوسطى - ربما ضد إيران أو سورية مثلاً، إلى جانب الإشراف على ما يجري في أفغانستان، هدف العمليات العسكرية الحالية في العراق مثلاً: إقامة نظام حكم ديمقراطي وكذلك تأمين سير الانتخابات الحالية والتصويت على الدستور في الربيع المقبل وانتخاب مجلس تشريعي العام المقبل. ومن ثم الانسحاب من العراق عندما يكون النظام العراقي الجديد قوياً بما فيه الكفاية لمحاربة أعدائه. ويثبت أن العراق لم يعد يشكل ملجأ للإرهابيين من أجل تحقيق مثل هذا الهدف، وفي أعقاب استخلاص العبر والدروس فإن الأميركيين ومن يساعدهم يمنون بخسائر تكتيكية وليس بهزيمة استراتيجية، لأن بوش ورامسفيلد لا يزالان يتمسكان بمواقفهما التي لا تقبل التراجع.

بوش ونائبه ديك تشيني، رامسفيلد ورايس، هم طاقم محارب وهذا ما يفسر نجاح الجمهوريين في الانتخابات وهم أيضاً من وجهة نظر "ماكماستر" لا يشبهون القادة الأميركيين أثناء الحرب الفييتنامية. الذين كانوا يعملون تماماً "كاللصوص في عتمة الليل" ويتخذون قراراتهم على أساس اعتبارات خارجية، لكنه رغم ذلك كله، ورغم دفاع ماكماستر المميت عن سياسات بوش، فإنه يقول إن الوقت لا يعمل لصالح بوش، فلا تزال أمامه سنوات ربما كثيرة من الحرب القاسية ضد بؤر الإرهاب والأنظمة التي توفر الحماية له في العراق نفسه وفي خارجه، وأن القتلى والجرحى من الجنود الأميركيين هم الذين يشكلون الرأي العام الأميركي، ويحركون أيضاً المجتمع الأميركي. لكن ما يخيف الجيش الأميركي وقادته في العراق أن الحرب الحقيقية لم تبدأ بعد، وأنهم سوف يواجهون "حرباً شعبية شاملة" ولذلك فإن القوات الأميركية تهيئ نفسها منذ الآن لمثل هذه الإمكانية وهي لذلك بدأت تستعين بالكثير من التقنيات والوسائل الحديثة التي تمكّنها من مواجهة مثل هذه الإمكانية.

الجيش الإسرائيلي قلق جداً من تطور الحرب "الغوارية" في العراق

عاموس هرئيل

عادت هذا الأسبوع إلى إسرائيل بعثة عسكرية تتضمن مجموعة كبيرة من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي، مكثت في أميركا أكثر من أسبوعين، البعثة برئاسة اللواء إسرائيل زيف رئيس شعبة العمليات في الأركان العامة واللواء إيال بن رؤوبين آمر الكلية العسكرية، اشتركت في مؤتمر عقدته القوات البرية الأميركية في ولاية فرجينيا، تركزت حول معالجة وتبادل المعلومات حول ما سمي "المواجهات المحدودة" أو ما يطلق عليه بالعلم العسكري "الحرب الغوارية" وأيضاً ما يصطلح عليه العسكريون الأميركيون "طرق التعامل مع سكان معادين".

الاهتمام المشترك للجانبين هو بالعبر والدروس الميدانية، موضوع مفهوم بحد ذاته، ولكنه من المستحيل الحكم بنفس المعيار بين المعركة الدائرة الآن في العراق التي يخوضها الجيش الأميركي، وبين الحرب الطويلة التي تخوضها إسرائيل في مناطق (الضفة والقطاع) ومع ذلك، فإن لهاتين المعركتين جوانب متشابهة، وليس فقط لأن العدو المشترك هو منظمات عسكرية متشابهة وملتزمة بالإسلام (المتطرف). لدى الأميركيين إحساس بأن الجيش الإسرائيلي قد سبقهم في تجاربه مع هذه المنظمات في جوانب مختلفة من الحرب معها، وأكثر من ذلك، فقد أوجدت إسرائيل في الأشهر الأخيرة صيغة معقولة لمواجهة الإرهاب، رغم أن استمرار احتلال إسرائيل للمناطق يستمر في تعقيد الأمور بالنسبة لها سياسياً، فالإسرائيليون يراقبون بقلق كبير التطورات في العراق، وذلك بسبب تداعياتها المرتقبة على الساحة القريبة جداً

من إسرائيل، من خلال المعرفة المسبقة بأن الطرق والأساليب المتبعة حالياً ضد الجيش الأميركي في العراق سوف تستخدم أجلاً أم عاجلاً ضد الجيش الإسرائيلي في الضفة والقطاع وجنوب لبنان.

اللقاء بين البعثة العسكرية الإسرائيلية وبين عسكريين في فرجينيا ليس الأول من نوعه، الجيش الإسرائيلي وكذلك الجيش الأميركي يقيمان في السنوات الأخيرة منظمة متشعبة من البحث والدراسة المشتركين، ويبقيان عليها طي الكتمان بناء على طلب الولايات المتحدة، وعدم نشر أية تفاصيل حول هذا التعاون المشترك. إسرائيل تقدم المشورة والنصح للأميركيين حول تقنية عمليات "التصفية" أو "الإحباط المركز". ضباط كبار من الجيش الأميركي شاهدوا عن كثب ما يجري بهذا الخصوص في غرف العمليات المتقدمة التابعة للجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة الفلسطينية والتي تتعاطى هذه العمليات وغيرها، وأعربوا عن انفعالهم من التعاون والانضباط بين مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، التي تعمل على تمرير المعلومات لبعضها البعض بشكل سريع وفي الوقت المناسب والحصول على قدر كبير من دقة المعلومات الاستخباراتية واستخدامها خلال العمليات الميدانية.

- الدراما في بغداد:

خلال سلسلة النقاشات التي جرت مؤخراً داخل شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، طرح الكثير من التقديرات التي تؤكد بأن التورط الأميركي المستمر في العراق يعطي مؤشرات غاية في السوء حول الوضع في منطقة الشرق الأوسط برمتها، جميع اللاعبين الأساسيين في المنطقة - من إيران إلى مصر ومن سورية وحتى حزب الله والفلسطينيين يراقبون باهتمام كبير وعن كثب الدراما الجارية الآن في بغداد والنجف ويستخلصون منها العبر والدروس.

الانطباع السائد لدى شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية خلال الأشهر الأخيرة، لا تبشر بالخير على الإطلاق، ضباط ميدانيون إسرائيليون سافروا إلى الولايات المتحدة من بينهم من لعب دوراً بارزاً في حملة (السور الواقي) سمعوا من زملائهم الضباط الميدانيين الأميركيين العاملين في العراق انطباعاتهم حول ما يجري

في ساحة القتال في العراق، وأنه يتم في بعض الأحيان تفجير أكثر من مئة عبوة يومياً ضد القوات الأميركية في مختلف مدن العراق. وأن "العدو" المراوغ يظهر قدرة هائلة على تعلم الأساليب المضادة، وأنه يركّز جهوده الآن، في إشغال القوات الأميركية فقط فيما يصبّ جهوده في استئصال نظام الحكم "التابع" الذي أقامه الأميركيون. هذا الأمر، يذكّر الإسرائيليون بما يجري داخل المناطق (الضفة الغربية) على الأقل وما جرى أيام القتال الشرس مع حزب الله بشكل أكبر. استهداف رجالات نظام الحكم في العراق، يثير لدى الأميركيين أفكاراً غير سارة وأشجاناً حزينة وذكريات سيئة عن تلك العمليات الناجحة والمؤثرة التي استخدمها حزب الله ضد "قوات جيش لبنان الجنوبي"، في الفترة التي سبقت انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار 2000.

نقطة الحضيض بالنسبة للأميركيين عبّرت عن نفسها في نيسان مع اندلاع "انتفاضة الصدر" التي بادر إلى شنها إتباع الزعيم الشيعي المتطرف مقتضى الصدر، إلى جانب معارك الفلوجة التي ألحقت بالجيش الأميركي أكثر من مائة قتيل. "أسطورة الفلوجة" أصبحت تمثل حدثاً يشكل استمرار المواجهات مع الجيش الأميركي. أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية حذرة جداً من النقاش العلني حول ما يجري لدى الأصدقاء الأميركيين، ولكنه من المعقول الافتراض أن رؤساء هذه الأجهزة يحاولون داخل الغرف المغلقة أن يقدروا إلى أين تتجه الإدارة الأميركية بعد الانتخابات، فهل سيقود فوز المرشح الديمقراطي، جون كيري، بالرغم من تصريحاته المعلنة، في نهاية الأمر إلى تراجع أميركي سريع وبالتالي إخلاء الجيش الأميركي من العراق؟ المصلحة الإسرائيلية - بالرغم من أنه لا يتم التعبير عن ذلك علناً - هي عكس ذلك، فإن الانسحاب أو الخروج الأميركي من العراق دون تحقيق أهداف الحرب (إقامة نظام حكم ديموقراطي في العراق وليس إسقاط نظام حكم صدام فقط) سوف يفهم في المنطقة على أنه فشل كبير، يقود إلى أزمة ذات أبعاد ومعاني واسعة جداً، تضطر إسرائيل لمواجهتها في المنطقة بمفردها.

الاهتمام الإسرائيلي، كما يقول أحد كبار مسؤولي الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية، يتركز على الصراع حول اختلاف القوى الداخلية العراقية (السنّة مثلاً

يديرون صراعاً شاملاً حول نقل السلطة للشيعة) وإنما تتهم الجهات الأمنية الإسرائيلية بالصراع الدائر حالياً في العراق بمعناه الأشمل. ولا يخشى هذا الضابط الكبير من استخدام الكلمات أو التعابير الكبيرة: "الحرب الدائرة الآن في العراق تدور في الأساس حول هوية الشرق الأوسط. وهو صراع تخوضه الأنظمة السائدة الآن في الشرق الأوسط حول وجودها، وإذا ما تمت إقامة نظام حكم مستقر في العراق وذي مؤشرات ودلالات ديمقراطية فإنه يشكل خطراً كبيراً على الأنظمة العربية القائمة، وتهديداً خطيراً، أولاً وقبل كل شيء، على الإسلام المتطرف، وإذا ما فشل الهدف الأميركي في العراق (نظام حكم ديمقراطي في العراق) فإن البديل الوحيد لذلك، هو تعزيز الفهم السائد في الشرق الأوسط القائل بأن أسباب المشاكل الكبيرة التي تواجهها المنطقة وشعوبها تكمن في سياسات أميركا وإسرائيل.

ولا عجب في أن تكرس المنظمات "الجهادية الإسلامية العالمية" جل جهودها في طرد الأميركيين من العراق حتى على حساب منظمات (إرهابية) محلية في أمكنة أخرى من العالم. وحسب تقدير الضابط المذكور، فقد تدفق إلى العراق آلاف (الإرهابيين) الإسلاميين من سورية والسعودية ومصر وبقية البلدان العربية. وان ما يحسم الصراع الدائر الآن في العراق ليس القدرات القتالية للطرفين، وإنما القدرة والقرار والتصميم على حسم الصراع. بالنسبة لجميع المنظمات المنخرطة في الصراع ضد القوات الأميركية في العراق فهي أكثر تصميماً من الأميركيين، وترى أن الأميركيين لا يزالون أقل تصميماً منهم.

تورط الجارتين الكبيرتين للعراق، سورية وإيران، فيما يجري في العراق، لا يزال قوة دفع ضعيفة، إسرائيل من جانبها، وهو ليس بالأمر المفاجئ – تشك بأن لهاتين الجارتين دوراً لا يساهم به في نجاح ظاهرة الجهاد الإسلامي ضد القوات الأميركية في العراق، رغم أن الجهد الإيراني يتركّز الأساس على المنظمات الشيعية فقط، وبدرجة أقل على المنظمات الجهادية السنّية، وقد كانت للسياسات الإيرانية فيما يتعلق بالمسألة النووية تأثير كبير على الصراع الدائر في العراق، ففي منتصف عام 2003، وفي أعقاب سقوط نظام صدام مباشرة، تعرض الإيرانيون لضغوطات كبيرة اضطروا معها الإعراب عن استعدادهم للتوصل إلى تسوية، ولكن إيران –

بحسب تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية - أظهرت حذراً كبيراً، وليس اعتدالاً براغماتياً، بشكل لا يجلب انتباهاً لهدفها الرئيسي (الحصول على أسلحة نووية، ولكنه منذ اللحظة التي تورطت فيها أميركا في العراق، عادت إيران إلى مواقفها الأساسية، وتخلت من التزاماتها التي تعهدت بها للأوروبيين تحت ممارسة الضغوط: "المفهوم الإيراني الآن حول التسلح بالأسلحة النووية هو الاستمرار قدماً على طريق تحقيق هذا الهدف بأقصى سرعة ممكنة"، يستخلص ضابط الاستخبارات الإسرائيلية المذكور.

- سورية كعامل تهدئة:

إسرائيل تعطي لسورية وزناً كبيراً جداً كعامل تهدئة ممكنة بالذات، وبحسب تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية: "إن السوريين يجلسون الآن على الرصيف ويراقبون الأمور عن كثب في كل ما يتعلق بما يجري في العراق. دمشق تتخبط في الآونة الأخيرة وتتردد في الانضمام للمحور الإيراني، وهو الحاجز الأكثر أهمية الذي يقف في وجه واشنطن الآن، وليس مصادفة أن يمارس رموز النظام الحكم الجديد في العراق ضغوطاً كبيراً على سورية لكي لا تتدخل بما يجري في العراق، وبالتحديد، الحيلولة دون تسرب (الإرهاب) إلى الأراضي العراقية عبر حدودها. الجيش الإسرائيلي، وعلى ضوء التصريحات الأخيرة لموشيه يعلون رئيس الأركان، فيما يتعلق بمقدرة إسرائيل بالدفاع عن نفسها بعد الانسحاب الشامل من الجولان لا يرى في جهود الرئيس بشار الأسد على هذا الصعيد شيئاً جديداً. بشار الأسد، لا يزال في نظر الجيش الإسرائيلي حاكماً جديداً، وأن معظم خطواته تملى عليه من قبل الحرس القديم الذي لا يزالون في غالبيتهم موالين لوالده الراحل.

ولكنه من وجهة النظر الإسرائيلية العامة، فإن الساحة الأكثر اشتعالاً، بالنسبة لسورية ليست العراق وإنما الساحة اللبنانية ويعتقدون في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن سياسة ضبط النفس التي سادت الحدود الشمالية خلال السنوات الأربعة السابقة لا تزال قائمة، لكنهم في قيادة الجبهة الشمالية يشعرون بالقلق الكبير. ويعتقد جزء من ضباط هذه القيادة أن حزب الله لم يشفِ غليله حتى الآن، و لم ينتقم بما فيه الكفاية لمقتل أحد كوادره التي أُهمت إسرائيل بتصفيته

داخل مدينة بيروت قبل شهر. ومن المشكوك فيه إذا كان مقتل اثنين من الجنود الإسرائيليين في موقع (نوريت) من قبل قناصة حزب الله، يعتبر رداً كافياً على الاعتداء المباشر على عضو حزب الله في قلب بيروت. الخوف الذي يستحوذ على كبار ضباط قيادة الجبهة الشمالية بأن حزب الله وخاصة وحدات النخبة فيه تخطط لعملية واسعة (نوعية) وربما سيكون عملية اختطاف جنود إضافية، أو محاولة التعرض لحياة كبار ضباط الجيش على الحدود الشمالية، أو هجوم واسع على أحد المواقع العسكرية الحدودية على غرار العملية الفلسطينية التي نفذت مؤخراً ضد أحد مواقع الجيش على الحدود مع غزة ودمرته وقتلت أفراده بالكامل.

في قضية مقتل كادر حزب الله المذكور، فإن الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، قد حظي بتقدير المحللين الإسرائيليين باعتباره أحد زعماء المنطقة الأذكياء والحكماء - وهو اعتراف صعب بالنسبة لهم جميعاً - وفي تعليقه على تصفية "غالب العلاوي" اعترف حسن نصر الله أن الكادر القتيل قد لعب دوراً مركزياً في مساعدة حزب الله للشعب الفلسطيني في نضاله وتطرق إلى أحد الكوادر الذين تمت تصفيته أيضاً في ظروف مشابهة قبل عام (علي حسين صالح) وهو اعتراف علني يقدم عليه حزب الله للمرة الأولى حول المساعدة الكبيرة التي يقدمها الحزب للمنظمات الفلسطينية في (المناطق) الضفة والقطاع وقد جاء هذا الاعتراف ضمن توقيت إشكالي بالنسبة له.

في الساحة الداخلية اللبنانية، يواجه حزب الله انتقادات حادة وأهمها محاولات توريط الدولة اللبنانية في صراع لا يخصها والذي قد يقود في نهاية المطاف إلى غزو إسرائيلي جديد، أو عملية جوية شاملة انتقامية، وفي الحلبة الدولية فإن دولاً أوروبية مثل كندا، وأستراليا، قد وضعت حزب الله على قائمة (الإرهاب). أوروبا بشكل عام لا تزال في مرحلة إعادة النظر في موقفها حيال حزب الله (رغم أن احتمالات أن تحذو أوروبا مجتمعة حذو هذه الدول تظل ضئيلة) وحتى فرنسا تتهيأ لإخراج محطة (المنار) من حزمة القمر الصناعي الإسلامي بسبب دعايته وبرامجه المعادية للسامية.

وتعزو شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "زلة لسان" حسن نصر الله

واعترافه بدور "علاوي" في مساعدة الفلسطينيين، إلى أن مقتل المذكور قد كشف نقطة ضعف نصر الله وحزب الله، لا سيما وأن عملية اغتيال هذا الكادر جاءت في أعقاب تصفية كل من أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي زعيمي حماس، وما ترمز إليه هاتين العمليتين بأن نصر الله غير مستثنى من قائمة التهديدات.

يعتقد أركان قيادة الجبهة الشمالية، أن المواجهة مع حزب الله دخلت مرحلة انتقالية، وأن إطار قواعد اللعبة القديمة مع الحزب قد تغيرت، وأن حزب الله لا يزال يحتفظ بسحر استخدام نيران التهديدات الصاروخية، ولا يلزمه سوى استخدام أكثر من ثلاثة عشر ألف جهاز إطلاق للصواريخ حتى يشوّش وحتى يشلّ الحياة على طول وعرض الحدود الشمالية، وهي المنطقة الوحيدة التي نجت من موجة الإرهاب التي طالت جميع أرجاء البلاد في السنوات الأخيرة. وأن نجاح العمليات العسكرية التي تشنها المنظمات الجهادية الإسلامية في العراق من شأنها أن تشجع حزب الله على القيام بعمليات أكثر اتساعاً وأكثر جرأة من العمليات التي قام بها في السابق، ويعتبرون في إسرائيل بأن كل من سورية وحزب الله يشجعان المنظمات الفلسطينية للعمل ضد القوات الإسرائيلية داخل المناطق (الضفة والقطاع) بمثابة لعب بالنار ولذلك، فإن سيناريو تصعيدياً في الشمال (مثل عملية عسكرية فلسطينية كبيرة بمساعدة من الخارج في وسط البلاد، سيجر إلى ردة فعل إسرائيلية عنيفة ضد سورية وبعدها عملية انتقامية شاملة ضد حزب الله على طول الحدود).

أطول يوم أميركي
في العراق

أنطون شديد

العريف "روبرت هوليس"، يعرف أنه يعيش مشكلة، حتى قبل أن تنطلق نحوه الطلقات النارية، فقد وقف يوم الأحد داخل دبابة "أبراهامز" في المدينة السنية سامراء، يُراقب المارة في الشوارع الممتدة أمامه، والتي تعجّ بالناس، وبعد لحظة أصبحت هذه الشوارع خالية منهم تماماً، البعض منهم يهرع إلى الأزقة الجانبية، آخرون يهربون باتجاهات مختلفة، النسوة تأخذن أولادهن بعيداً عن الأمكنة القريبة من مواقع الجيش الأميركي. حينها، شاهد "هوليس"، شخصاً يحمل على كتفه قاذف "آر. بي. جي" ويوجّهه نحوه هو والثلاثة جنود من طاقم الدبابة. ما حصل على الفور هو واحد من أكثر المعارك شراسة منذ أن احتلت القوات الأميركية العراق في شهر نيسان. وفي صبيحة اليوم التالي تناقلت الأنباء تقارير متضاربة حول المعركة التي استمرت طوال اليوم وانتهت بهزيمة نكراء لقوات الغوريلا (العصابات) العراقية، حيث جمعت المقاومة العراقية قوات كبيرة في مواجهة قوة الجيش الأميركي، وأعلنت القوات الأميركية إثر ذلك عن مقتل 54 مقاتلاً عراقياً في حين لم يقتل أي من الجنود الأميركيين. وأعلن المستشفى المدني في المدينة في مقابل ذلك عن مقتل ثمانية عراقيين فقط جميعهم من المدنيين، رغم أن عاملين يعملون في المستشفى ذكروا أنه من المحتمل ألا تكون جثث المقاتلين قد نقلت إلى المستشفى.

ومن وجهة نظر الطرفين المتحاربين، الجيش الأميركي والقوات الغوارية العراقية، المعركة كانت شرسة بالفعل وكانت معركة خارجة عن المألوف بعد سلسلة من الهجمات على غرار "اضرب واهرب". شهود عيان ذكروا بأنهم قد شاهدوا الكثير من المحاربين العراقيين الذين يعصبون العُصابات على جباههم،

يتراكضون في الشوارع، بينما يطلق الجنود الأميركيون النيران الكثيفة عشوائياً داخل الأحياء المكتظة بالسكان، وعلى المواطنين الذين يعتقدون بأنهم يحملون سلاحاً ويستخدمونه ضد القوات الأميركية بعد بدء المعركة. حسب وجهة نظر القادة العسكريين للقوات الأميركية في العراق، فإن المعركة قد عرضت صورة مفاجئة لمقاتلي حرب العصابات - من حيث الكمية والتنسيق والتكتيك التي لا سابق له. "هوليس" يقول أنه لمس إصراراً لم يعهده لدى مقاتلي حرب العصابات الذين يُعرف عنهم أنهم يقومون بالهجمات ويهربون بعد ذلك: "جزء من هذه الجماعات المقاتلة يبدو أنه قد أدرك خلال هذه المعركة، أنه لن يخرج حياً منها".

يقول العريف "هوليس" من فلوريدا ابن السابعة عشر بملابسه الميدانية:"رغم ذلك أطلقوا نيران كثيفة، وهم يتعرضون لنيران قواتنا الأكثر كثافة، رغم معرفتهم بأن ما يفعلونه هو آخر شيء يقومون به في حياتهم، لقد صمدوا وقاتلوا بشراسة في مواجهة قواتنا" "الجانبان أرسلا خلال هذه المعركة رسالة واضحة".

ويستذكر "هوليس" الذي يرابط في قاعدة في جانب مدينة سامراء الواقعة على بعد 100 كلم شمالي بغداد: "إن هذه المعركة كانت طويلة... طويلة جداً" وهو لذلك يعطي مبرراً للتقارير المتضاربة حول المعركة قائلاً: "كل جانب يرى المعركة بصورة مختلفة".

ذكاء تكتيكي:

"هوليس" ورفاقه من الجنود الأميركيين التابعين لفرقة المشاة الرابعة، دخلوا إلى سامراء في تمام الحادية عشر صباحاً من أجل نقل القطع النقدية العراقية الجديدة إلى البنوك في المدينة. العقيد فريدريك قائد اللواء من الفرقة المذكورة قال أن القوّة التي خاضت المعركة كانت مكونة من 100 جندي وست دبابات، وأربع مصفحات من طراز "برادلي" وأربع عربات "جيب" من طراز "هامر"، تساعدهم سريتان من الشرطة العسكرية وثلاث مفارز من قوات المشاة كانت موجودة في المكان. القافلتان دخلتا إلى المدينة من اتجاهين مختلفين وبعد مرور وقت قصير على دخولهما المدينة، انفجرت بالقافلتين عبوة ناسفة كانت موضوعة على جانب الرصيف،

جرح ثلاثة جنود، وواصل الجنود سيرهم لكنهم اصطدموا بعد ذلك بكمين أطلق نيراناً غزيرة باتجاه القافلتين حيث هوجمت القوات الأميركية بنيران الأسلحة الخفيفة وقذائف الـ "آر. بي. جي" وقذائف الهاون. والهاون حسبما يقول المقاتلون، وبحسب مصادر الجيش الأميركي كانوا يلبسون زيّاً شبيهاً بلباس مؤيدي صدام "ربطة على الرأس وملابس سوداء".

النقيب "أندرو دفونائي" قائد سرية في الجيش الأميركي يُقدر وجود ما بين 30 – 40 مقاتلاً عراقياً في مواقع المعركة. "هذه المعركة لم تكن بنت لحظتها، ويبدو أنها معركة قد خُطط لها بشكل مسبق من قبل المقاتلين العراقيين" يقول العقيد "رودشتايم"، الذي يعترف، بأنه على الرغم من اشتراك أعداد كبيرة من قوات المقاومة العراقية في الكمين "لم يكن لدى الجيش الأميركي أية معلومات استخباراتية حول الحادث" الحديث يدور حول معركة أعد لها بشكل جيد. عبد الصمد أحمدي، تاجر من المدينة يقول أنه شاهد سيارات مسرعة تذهب وتجيء طوال المعركة في الشارع، والنيران تطلق بغزارة والناس يركضون إلى بيوتهم حيث أغلقت جميع المتاجر أبوابها.

باسم فيصل مواطن عراقي "مريض نفسياً" تأخر خارجاً ولم يسارع إلى بيته، ظل واقفاً أمام المقهى، أصيب بطلقتين في ذراعه أثناء تبادل النيران، كما يقول أخوه سعيد، ورغم ذلك، فقد ظل هذا الشخص على قيد الحياة بالرغم من غزارة النيران التي كانت تطلق على البناء الواقف أمامه والقريب من البنك. سعيد وقف يوم الاثنين أي بعد المعركة بيوم واحد إلى جانب إحدى السيارات التي سحقتها جنازير الدبابات الأميركية قائلاً:"انظروا – مشيراً إلى السيارة – هذه هدية الرئيس بوش لنا". "هوليس" يقول بأن الجنود كانوا يقفون إلى جانب البنك عندما أطلقت النيران الغزيرة عليهم من كل جانب، وخاصة على الجنود الآخرين الذين كانوا يتمركزون على أسطح المنازل وخلف أسوار البنك. علاوة على ذلك، فقد ذكرت مصادر عسكرية أميركية أن عشرة مقاتلين عراقيين قد شوهدوا وهم يخرجون من أحد المساجد ويطلقون النار خلال المعركة، كما قال العقيد "رودشتايم" وآخرون. لقد أظهر المقاتلون العراقيون بالرغم من الوسائل والطرق القتالية المتخلفة التي

يستخدموها، ذكاءً تكتيكياً، عندما وزعوا أنفسهم على خلايا صغيرة، مستخدمين السيارات والعربات الصغيرة، من أجل تموضع المقاتلين في الأزقة والحواري خلال عملية تبادل النيران، في وقت استحكم فيه مقاتلون آخرون في مداخل المدينة، ووضعوا ألغاماً وعبوات متفجرة على طول الشوارع المؤدّية إلى المدينة.

"بشكل عام، هم يتمكنون بهذا الشكل من إيقاع أفدح الخسائر بنا والهرب قبل أن نتمكن نحن من إيقاع إصابات بين صفوفهم" يقول "هوليس": "في هذه المعركة كانوا هم المهاجمون لكنهم لم يهربوا واستمروا بالمقاومة أترى هذه الدبابات؟ وهل تعلم كم تملك من القوة النارية؟ وهل تعلم حجم القوة النارية التي يمتلكها هؤلاء العراقيون؟ كيف يمكن التفكير بمهاجمة قوتنا النارية هذه؟ المرضى بدأوا بالتوافد على المستشفى الحكومي في المدينة خلال ساعات ما بعد الظهر، وبعد نصف ساعة، كانت المنطقة تعيش معركة حقيقية فيما كان المستشفى واقعاً تحت النيران. القوات الأميركية تدعي أنها هوجمت من هناك من قبل كمين عندما انسحبوا من المدينة، فيما يقول أطباء المستشفى أنه لم تطلق أية طلقة من المنطقة التي يقع فيها المستشفى.

عبد توفيق، مدير المستشفى الذي يضم 150 سريراً يقول بأن أطباء المستشفى قد عالجوا 54 مريضاً في ذلك اليوم عشرة منهم في وضع حرج وثمانية قتلوا من بينهم امرأة وطفلين، الفوضى كانت شاملة حيث واجه الممرضون إرباكات كبيرة أثناء علاج الجرحى فيما كان الجميع على الأرض: "فإذا ما تسنى لك رؤية هذا المنظر فإنك لن تصدق كيف من الممكن العمل ضمن هذه الظروف" يقول عمار جابر أحد الأطباء العاملين في المستشفى.

مقاتلون يعصبون العُصابات على جباههم:

سامراء مدينة غير هادئة تقع في منطقة معادية للقوات الأميركية. جندي أميركي قتل في مدينة الحبانية يوم الاثنين جنوب سامراء. وعلى أحد جدران محطة الشرطة العراقية كتب بالبنط العريض شعاراً يقول: "سنقتل كل من يتعامل مع الأميركيين" فيما ترفرف على أحد جدران المستشفى يافطة أخرى من الغرافيك

تحذر من أن كل من يتعاون مع الأميركيين سينال جزاءه. وعلى حائط آخر رسمت صورة قنبلة يدوية وكتب في أسفلها: "هذا مصير كل متعاون مع الأميركيين". في مثل هذه الأجواء، يتضح أن أناساً كثراً من العراقيين يدعمون رجال المقاومة، ويتهمون القوات الأميركية بأنها قد أطلقت النار دون تمييز من أجل أن تغطي على فشلها في المعركة والانسحاب منها: "نحن جميعاً ندعم المقاومة" يقول صفا حمود حسن، ابن الثانية والعشرين، وهو ينظر إلى عمه الجريح المضرج بالدماء نتيجة إصابته بقذيفة في بطنه أطلقتها دبابة وقد سقطت على مترله: "صدام انتهى وولّى عهده، نحن ندافع عن شرفنا وعن بلدنا وسنذيق الأميركيين مرارة الهزيمة".

أربعون مقاتلاً من مقاتلي الغوريلا، كانوا يتراكضون في وضح النهار وهم يعصبون على جباههم العُصابات في شوارع المدينة وفي هذا الحي تحديداً، كانوا يطلبون من السكان الدخول إلى منازلهم. وكان هذا الظهور العلني للمقاومين العراقيين مفاجأة للجميع، وهذا الظهور بالفعل يشكّل سابقة منذ الاحتلال الأميركي للعراق.

حسن أحد الأشخاص القلائل الذين يقولون علانية وعلى نحو يثير الفخر والاعتزاز لديه، بأنهم قد رأوا المقاومة وأنه يتمنى أن يكون واحداً منهم. هو وغيره يقولون بأنهم على استعداد لحمل السلاح في كل لحظة وأكثر من ذلك، فإنهم يجاهرون بأن مواطنين عراقيين عاديين قد امتشقوا السلاح وبدأوا بإطلاق النيران على القوات الأميركية مع رجال المقاومة خلال تلك المعركة - فلا عجب فكل عراقي يمتلك السلاح لديه الاستعداد هذه الأيام لمقاومة الجنود الأميركيين - القليل من المواطنين العراقيين فقط يرفضون الحديث عن رؤيتهم لرجال المقاومة خشية تعرضهم للانتقام. ولا يوجد الكثير من العراقيين ممن يخفون تعاطفهم مع رجال المقاومة، أو ممن يوجهون النقد لهم، فيما رفض الجميع ادعاءات القوات الأميركية حول قتلها لأربعة وخمسين مقاوماً، معظم الذين قتلوا في المعركة هم من المدنيين العزل. حسون من بين الذين يجاهرون بتعاطفهم مع رجال المقاومة، يتحدث عن ذلك بجرأة متناهية وهو يقف تحت ملصق لرجال المقاومة علق على حائط مقام الإمام المهدي، وهو مقام مقدس لدى الشيعة، حيث تضمن هذا الملصق أسماء

العملاء الذين تعاونوا مع القوات الأميركية والذين تمت تصفيتهم. وبحسب أقوال سكان آخرين، فإن مسجداً آخر "مسجد الإمام الشافعي" المجاور للمستشفى قد قصف بقذائف الدبابات الأميركية الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم الذي حصلت فيه المعركة، وتسبب هذا القصف بمقتل أب وأبنه، حيث اختلط دمهما بالطين الذي يغطي ساحة خارج المسجد. "نحن لسنا آمنين على حياتنا حتى في أوقات الصلاة، الأميركيون يطلقون علينا النار ونحن نصلي، ولم تعد تهمهم حرمة مسجد أو مستشفى" يقول عبد الرحمن عبد الجابر أحد العمال الذين يسكنون بجوار المسجد. في سياق تقدير الموقف والتعليمات التي أصدرها العميد "رودشتايم" قائد القاعدة العسكرية الأميركية المجاورة لمدينة سامراء، أعرب هذا العميد عن خشيته الكبيرة من المعلومات التي يتناقلها المواطنون العراقيون الذين شاهدوا هذه المعركة عن قرب، ويحذّر وسائل الإعلام العالمية والعربية تحديداً من تناقل أو التعاطي مع هذه المعلومات، فيما حاول الناطقون بلسان الجيش الأميركي في المنطقة الاتصال بالمجلس البلدي للمدينة، من أجل إيضاح ما يتم تناقله ولكن دون جدوى. العميد "رودشتايم" يقول: "حاولنا أن ننسج علاقات ودية مع السكان المحليين خلال فترة الخمسة أشهر ونصف التي مضت على وجودنا هنا، لكن لا أحد يتقبلنا، سنحاول وعبر بذل قصارى جهدنا لكي لا نتعرض لكرامة أو كبرياء المواطنين العراقيين".

مؤتمر شرم الشيخ يشرّع الاحتلال الأميركي للعراق

بقلم تسفي بارئيل*

كان باستطاعة كولن باول أن يشعر بالرضا من نتائج قمة شرم الشيخ، الـتي انفضت يوم الثلاثاء، بسبب الفقرة (م140) من القرارات التي لم تلـزم الولايـات المتحدة بترك العراق، أو تحديد موعد محدد لخروجها منه، العراق والولايات المتحدة قبلا استمرار الوضع الراهن، بما فيها إجراء الانتخابات، والتي أعلن بأنها سـوف تجري في الثلاثين من كانون الثاني، لكن الشارع العراقي لم يلق بـالاً لمثـل هـذا الإعلان. هذه المرة، الحديث لا يدور عـن العمليـات العسـكرية أو عمليـات الاختطاف وإنما حول الحكومة العراقية المؤقتة التي لا تستطيع تجـاوز المصـاعب "العادية" على سبيل المثال، مدير عام وزارة الداخلية العراقي، الجنرال السابق، أحمد الخفاجي، لم يوضح خلال كلامه في المقابلة التي أجرتها معه الصـحيفة العراقيـة (المدى) حول الفساد في صفوف الحرس الوطني الذي كان يقوده، عندما كشفت عن اضطراره لتسريح بعض الضباط الجنود جراء تلقي الرشوة من قبـل عناصـر تسللت إلى العراق من الدول المجاورة مثل إيران والأردن وسورية، والحديث يدور في هذا الإطار عن عمليات تهريب واسعة من الوسائل القتالية وغيرها. وكشـف الخفاجي بأن الحرس الوطني لا يمكنه أن يضع حداً لعمليات التسلل إلى الأراضـي العراقية، وليست لديه الإمكانية لإعطاء ردود على الوضـع الأمـني الـداخلي في العراق. فهو يحتاج إلى وسائل تقنية للكشف عن المواد المتفجرة على سبيل المثـال، فعلى الحدود العراقية - السورية تقوم وحدات من الحرس الوطني العراقي بأعمـال الدورية، لكنها وحدات قليلة وصغيرة جداً، ولذلك فهي تظل عرضـةً لمغريـات الرشوة وعملياً ليس لهذه الوحدات أي جدوى على المدى البعيد، وقد اضـطرت

وزارة الخارجية العراقية مؤخراً، إلى إقامة مراكز شرطة صغيرة على طول الحدود العراقية - السورية.

لكن هذه المراكز لا تستطيع الصمود أمام المهاجمين الذين يريدون التسلل إلى داخل الأراضي العراقية. وفي المنطقة الشرقية على الحدود مع إيران هناك مشكلة كبيرة أخرى، فهناك يقطن الكثير من القبائل العراقية وصيادي الأسماك في الموانئ والذين يعملون في تهريب الغاز والنفط والبترين، من خلال طرق بسيطة، وهي قيامهم بإحداث ثقوب صغيرة في أنابيب النفط أو الغاز، ويصلونها بأنابيب صغيرة، يستخرجون منها المواد النفطية والغازية المكررة، ويقومون بتهريبها إلى إيران أو دولة الإمارات العربية على ظهر قوارب أو سفن صغيرة، وتخسر الحكومة العراقية بذلك ملايين الدولارات، والحكومة التي تزود المشاريع العراقية بالغاز بأسعار زهيدة، اكتشفت مؤخراً أن أصحاب هذه المشاريع يقومون ببيع هذا الغاز في السوق السوداء.

عمليات تهريب الغاز والبترين أضحت ظاهرة عامة في العراق، فالحكومة العراقية تستورد مادة البترين بكميات كبيرة من دول مجاورة لأنها عاجزة عن توفير مستلزمات العراق من هذه المادة، وتواصل الحكومة العراقية في نشر الإعلانات التي تدعو خلالها المتطوعين للانضمام إلى الأجهزة الأمنية الثلاثة، الحرس الوطني، الذي يتولى مهمة المحافظة على منشآت النفط، السفارات الأجنبية والمكاتب الحكومية. والحرس المدني الذي يتولى مهمة عمليات الإنقاذ والإطفاء وما إلى ذلك، وقوة حفظ النظام. وكل متطوع في هذه الأجهزة، يخضع لاختبار ثلاثة لجان: الأولى طبية، والثانية لتفحص قابليته الجسدية؛ أما الثالثة وهي التأكد من عدم انتمائه إلى مؤسسات النظام البائد. وتقول مصادر عراقية أن هناك إقبالاً كبيراً على التطوع في الأجهزة لكن السلطات العراقية تجد صعوبة كبيرة في التغلب على ظاهرة ترك هذه الأجهزة، فمقابل هروب ثلاثة آلاف متطوع في هذه الأجهزة تطوع نحو 645 متطوع جديد فقط. والسبب هو ما يتعرض إليه هؤلاء المتطوعين من تهديدات بعدم التعاون مع النظام العراقي الجديد.

حيال ذلك كله لم ينجح المؤتمر الدولي الذي انعقد في شرم الشيخ لبحث

المسألة العراقية لطرح ردود لهذه المشكلة، سورية وإيران وعدتا بالمحافظة على ضبط حدودهما مع العراق ومنع عمليات التسلل إليه. لكن المتسللين وخاصةً (الإرهابيين) يجدون طرقاً أخرى لدخول العراق عبر السعودية والكويت، سورية تحاول حقيقة بناء جدار أمني على جزء من حدودها مع العراق لكنها لا تستطيع السيطرة على المهربين من جانبها، الذين يحققون أرباحاً كبيرة جراء عملية التهريب التي تتم عبر الحدود السورية إلى العراق.

هذه الأرباح، تشجع المهربين على رشوة الشرطة العراقية والجنود السوريين المرابطين على الحدود مع العراق، أما الوضع على الحدود مع إيران فهو معقّد حيث تقوم وحدات أميركية وبريطانية إلى جانب قوة عراقية تشكلت حديثاً بدوريات يومية على طول الحدود مع إيران إلى جانب زوارق بحرية تقوم بأعمال الدورية على الحدود في شط العرب، لكن هذه الوحدات ليست كافية لإغلاق الحدود نهائياً أو الثغرات الكبيرة الموجودة على طول هذه الحدود، وحسب مصادر حكومية عراقية، فإنه تم إغلاق نحو ستين مرفأ غير قانوني للمهربين على الشواطئ القصيرة لشط العرب.

وحول مسألة الأموال، تحتاج الحكومة العراقية إلى مبالغ طائلة من الأموال لبناء قوات أمنية مسلحة جيداً وترميم بناها المدنية و لم تجد الحكومة العراقية حتى الآن أية حلول لهذه المشكلة، وقد وافقت دول أعضاء نادي باريس في مؤتمر شرم الشيخ الوفاء بالتزاماتها حيال ديون العراق خلال مرحلة صدام البالغة أربعين مليار دولار ومحو 80٪ من هذه الديون المستحقة، ومن المحتمل أن توافق كل من السعودية والكويت على المساهمة في حصتها في هذا الإطار، ولكن إسقاط الديون عن العراق لا يعني تدفق رؤوس الأموال إليه. العراق يحتاج إلى 80 مليار دولار خلال السنوات الخمسة القادمة من أجل ترميم البنى التحتية لمنشآت النفط، وهي تحتاج إلى مزيد من المواد من أجل صيانة منظومات والأجهزة الحكومية.

وهذه الأيام، فإن معظم مداخيل الحكومة العراقية تكفي فقط لصرف رواتب الموظفين حيث لم يتسلم جزء منهم رواتبهم هذا الشهر ولذلك اضطر كثير من الطلبة لترك جامعاتهم وخاصةً في مجال التمريض والتعليم والصحة لقلة مواردهم

المالية أيضاً، وقد رصدت الإدارة الأميركية في هذا المجال مبالغ كبيرة، ومن مجموع المبلغ الإجمالي الذي وصل إلى 18.4 مليارد دولار أنفقت حتى الآن 20٪ منه فقط. مسألة الأموال، لم تكن بالأمر المهم خلال قمة شرم الشيخ. ولكن الشكاوى حول ذلك تركزت حول أن غالبية المبالغ المقدمة للعراق تمر جميعها عبر الشركات الأميركية وأن نسبة 1 – 2٪ من هذه المبالغ فقط تصل إلى أيادي عراقية، وهو أمر منع استمرار تدفق الأموال إلى العراق.

ومن الصعب أن نفهم على هذا الأساس ماذا كانت جدوى مؤتمر شرم الشيخ لصالح العراق. وبالرغم من أن المسألة المهمة بشأن إجراء انتخابات برلمانية قد تم الاتفاق حولها ولكن الشكوك لا تزال حول إمكانية إجرائها كما هي. الأمم المتحدة كما العديد من الدول العربية تعتقد بأنه من غير المناسب إجراء الانتخابات في حال عدم تمكين تسوية الأوضاع الأمنية السائدة جميع المواطنين العراقيين للمشاركة فيها:" إذا لم يشترك سكان بعقوبة، الرمادي، الفلوجة وسامراء وغيرها من المدن العراقية يعني المدن السنية في العراق، فكيف يمكن لبرلمان عراقي أن يدّعي لنفسه الشرعية". قال أحد أعضاء الوفد الأردني المشارك في مؤتمر شرم الشيخ في حديث مع صحيفة (هآرتس): "كيف تستطيع أن تدعي الولايات المتحدة القول في مثل هذه الحالة وحتى الحديث عن ديموقراطية في العراق". والدول الأوروبية أيضاً وخاصةً الدول الثمانية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبقية المشاركين غير العرب في المؤتمر، وجدوا صعوبة في الحديث حول إحراز إنجازات لهذا المؤتمر.

وإذا كان من إنجاز تم تحقيقه في هذا المؤتمر، هو الاتفاق حول إجراء الانتخابات، ولكن لم يكن هناك اتفاق حول ما يمكن أن يحدث بعد ذلك. الولايات المتحدة لم تلتزم بإخراج قواها بعد تشكيل حكومة عراقية منتخبة، والعراق لم يصر على طلب من هذا القبيل، يعني توقع استمرار الاحتلال، وأن التوقع بإنشاء جيش عراقي يكون قادراً على الحرب على الإرهاب ما زال بعيداً، وفي مقابل ذلك، فإن الدول المشتركة في قوات التحالف أوضحت في مؤتمر شرم الشيخ أنها تلتزم بإخراج قواها من العراق بشكل مبكر قدر الإمكان.

ويبدو أن هنالك دولة واحدة تستفيد من الوضع الحالي في العراق وهي الأردن والتي يفر إليها أغنياء العراق وأبناء الطبقة المتوسطة العراقية والوجهاء. وسطاء عقاريون أردنيون ذكروا أن 70% من الصفقات التي يعقدونها هي مع أشخاص عراقيين لكنهم الآن، أي العراقيين، يأتون إلى هنا لكي يشتروا بيوتاً وليس لاستئجارها كما كان في السابق، لأنهم ضاقوا ذرعاً في الأوضاع الراهنة و لم يتوقعوا تحسناً قريباً في الوضع.

التشاؤم العراقي هذا أفضى إلى إقامة بعض المشاريع الجديدة في الأردن، وبناء مئات المباني والفيلات واستثمار الأموال العراقية في البنوك الأردنية من المشكوك فيه إذا ما كانت الانتخابات حتى لو كانت شاملة وحرة بإمكانها إرجاع المهاجرين العراقيين من الأردن، ومن المتوقع أن تحقق التيارات الدينية الشيعية في هذه الانتخابات إنجازات كبيرة والآن يتحدث الشيعة حول إمكانية التعاون والتنسيق بين مختلف القوى والتيارات الشيعية - من مقتدى الصدر وحتى السيستاني - من أجل تحويل العراق إلى دولة دينية شيعية. فماذا سيكون بعد ذلك؟. يسأل أحد أعضاء الوفد الأردني: "وهم سوف يستولون على السفارة الأميركية في بغداد كما فعل نظراءهم في إيران".

إذا لم تتصرف الإدارة الأميركية بوعي وذكاء، فإن المقاومة العراقية ستطردها من العراق

ميخا أودينهايمر

الطريق إلى العراق كانت تقريباً سهلة جداً. فالعبور من جسر أللنبي إلى عمّان، ومن هناك إلى بغداد يكلف حوالى 45 دولاراً عبر طريق صحراوي لا نهائي حتى بغداد، ففي منطقة ما في الصحراء توجد الحدود الفاصلة بين الأردن والعراق، وهي الحدود التي أوجدها البريطانيون. وعند وصولنا إلى نقطة الحدود، توقّعت أن أتعرّض للعديد من الأسئلة، وفكّرت بأنني سأحتاج إلى وثائق تثبت أنني صحفي، أو أنني قادم إلى العراق على أساس أنني جزء من طواقم إعادة الإعمار، جنديان من مشاة البحرية الأميركية كانا يؤديان مهام حراستهما، وأميركيان آخران يعملان كمشرفين على الجمارك، من أجل ضمان عدم قيام موظفي الجمارك العراقيين بتبديد الأموال، وتسلّم رشوات لقاء مرور الشاحنات، دون أن يتمّ فحصها أو تفتيشها. الموظفون العراقيون ليست لديهم أية صلاحية فيما يتعلق بإعطاء أذونات الدخول أو الخروج، جلس أحدهم في مكتب مجاور يعلوه الغبار، وهو لا يحسن التكلّم بالإنكليزية وكانت مهمته ختم جوازات السفر، جلس دون أن يُوجّه إلي ولو مجرد سؤال بعد أن ختم جواز سفري الأميركي. بعدها أصبحت داخل الحدود العراقية. كانت هذه الحادثة المفاجأة الأولى بالنسبة لي، أما الثانية فقد كانت مجرد شعور، على اعتبار أن الأميركي يستقبل في العراق على الرحب والسعة ويجرى له استقبال ملوكي.

خلافاً للمجتمع المحلي الذي توقعت أن أكون بين ظهرانيه، اكتشفت أن الجميع لديه الاستعداد للحديث، وبسبب حلول رمضان، كانت كل الأمكنة

الشعبية في عمان خالية من الطعام أو الشراب وحتى من السجائر. لكن في بغداد، الجميع يعرض كل شيء حتى الكوكاكولا والطعام والشراب والسجائر، وبالرغم من أن الجميع صائمون. قرأت الكثير من التقارير حول مدى وحجم العداء للأميركيين في العراق، وواصلت الإطلاع على نفس التقارير حتى من خلال وكالات الأنباء العربية والأوروبية وحتى الأميركية، الجميع يتحدث عن "مقاومة" عراقية، وعن أن جزء كبيراً من الشعب العراقي يُؤيّد العمليات الإرهابية ضد القوات الأميركية، الناس البسطاء حتى الشرطة العراقية التي بدأت بمزاولة عملها منذ عدة أسابيع، الجميع يتحدث عن المقاومة. لكن ما يبعث على القلق الكبير أن يُفهم من خلال هذه التقارير، أن "المقاومة" بدأت تتراكم وتؤت أكلها، وأن من شأنها أن تتحول إلى حركة شعبية عراقية شاملة أو انتفاضة عراقية، ستتطور في نهاية الأمر إلى طرد القوّات الأميركية من العراق والقضاء بالتالي على أمل إحداث ثورة ديمقراطية في الشرق الأوسط.

في الأمكنة التي زرتها في العراق، وجدت من خلال تبادل الحديث مع عراقيين شيعة في الجنوب، وسنّة في بغداد، وأكراد في الشمال، أن العمليات ضدّ الأميركيين قد دفعت بهؤلاء الناس نحو اتجاه آخر، وشكّلت لديهم وعياً لضرورة بقاء الأميركيين حتى استقرار الأوضاع في العراق. فالعملية التي جرت ضد القوات الإيطالية في الناصرية والتي قتل خلالها 27 شخصاً على الأقل، من بينهم 18 إيطالياً، قد عززت بشكل مجرد من ذلك الوعي. وبالأخص على ضوء تفحص الإدارة الأميركية لإمكانية تغيير سياساتها في العراق وتسريع عملية نقل الصلاحيات إلى العراقيين.

في السابع والعشرين من تشرين الأول، في اليوم الذي دخلت فيه العراق، شهدت بغداد خمس عمليات انتحارية، إحداها جرت في مبنى الصليب الأحمر الدولي وقتل خلالها نحو 40 شخصاً، وكانوا جميعاً باستثناء شخص واحد من العراقيين، فكل الدلائل التي توصّل إليها المحققون تشيّر إلى أن هذه العملية جرت بتنسيق تام بين بقايا نظام صدام وبين خلايا القاعدة، التي بدأت بالتدفّق على العراق من الدول العربية الأخرى. بعد ذلك بعدة أيام ظهر في شوارع

بغداد والمدن الأخرى ملصق كبير يثير الدهشة، يتضمن صورة لصدام في لباس عروس وإلى جانبه يقف "العريس" بن لادن بينما يركب عرفات دبابة وهو يزفهما، فيما كان والدا "العروسين" هما المستشار الألماني "غيرهارد شرويدر"، والرئيس الفرنسي "جاك شيراك" الرئيسان الأوروبيان اللذان عارضا تحرير العراق من سلطة صدام.

بعد عدّة أيام من الهجوم على مبنى الصليب الأحمر، زرت البناء المُدمّر، وكان لي حديث مع زوجين عراقيين أصيب بيتهما بأضرار كبيرة. فوزي جمعة سائق سيارة أجرة، وزوجته سها خليل كانا داخل بيتهما وقت حدوث الانفجار الذي دمر سيارته وأنبوب المياه الرئيسي، كان المطبخ وبقية غرف الشقة مغمورين بالمياه، فيما كنا نتحدث وأرجلنا غارقة بالمياه التي تعلو نحو 10 سم نقفز من وقت لآخر من فوق جهاز التلفاز المُحطّم: "لقد اعتقدنا بأن الأميركيين قد قدموا إلى بلادنا من أجل تحريرها، لكنهم جلبوا لنا الإرهاب، ونحن وحدنا من تضرر. نحن نتهم اليوم الآخرين، الذين جلبوا الإرهاب معهم، مثل السوريين والسعوديين والجزائريين، لكننا نتهم أيضاً أميركا التي لم تستطع حتى الآن السيطرة على هذه البلاد، وحتى على الحدود، الآن على الأميركيين إغلاق حدود البلاد بشكل تام، والبقاء هنا حتى إقامة جيش عراقي قوي".

أوضح المترجم المرافق لي، من خلال ما قاله فوزي وزوجته سها، بأنه بالإمكان أن نفهم من كلامهما أن الأمر أشبه ما يكون "بنظرية المؤامرة" الجديدة، التي باتت أكثر أنماط التفكير شعبية في بغداد، فحسب هذه النظرية، وخاصة بعد أن بدأت العمليات بالتزايد ضد الجنود الأميركيين، الولايات المتحدة تستدرج نشطاء القاعدة إلى العراق عمداً، من أجل إبعاد الحرب على الإرهاب عن الغرب وعن المدن والأهداف الأوروبية. وبوش يسعى إلى المواجهة مع بن لادن وقد اختار العراق ساحة لهذه المواجهة. فهو - أي بوش - "يدعو" الإرهابيين إلى العراق، عندما يترك الحدود العراقية مفتوحة بهذا الشكل فعندما اتهم فوزي "الولايات المتحدة بجلب الإرهاب إلى العراق"، فإنما كان يشير - حسب ما يقول المترجم - إلى نظرية المؤامرة تلك.

ولكن هذه النظرية تظلّ قليلة الأهمية أمام الشعور المعادي للأميركان، الذي يكاد أن يسود العراق برمّته، رغم شعور بعض العراقيين السلبي حيال نظام حكم صدام. ولكن العراقيين يتهمون الإعلام الأميركي، والذي يربط بشكل مقصود بين صدام والقاعدة، وهم أي الأميركيين، بحسب وجهات نظر الكثير من العراقيين، معنيين بهذا الربط، من أجل المحافظة على "التحالف الدولي" الهشّ الذي أيّد أميركا في حربها على العراق".

بعد مرور عشرة أيام على وجودي في العراق، بدأت أدرك أن العراقيين قد مروا بمراحل ثلاث بعد ذهاب نظام صدام: المرحلة الأولى، وهي ردة الفعل حيال التحرر الفجائي من نظام صدام، ولذلك أصبح بعض العراقيين يشعرون بالحنين إلى الماضي، إلى جانب شعور البعض الآخر بالفرح حيال ذهاب النظام السابق، إذ تم التعبير عن هذه المشاعر بالشعارات التي كتبها العراقيون على الجدران مثل "صدام إلى مزبلة التاريخ". المرحلة الثانية، استفاق العراقيون من الصدمة، تركوا الماضي خلف ظهرهم وبدأوا بالتفكير في الحاضر، ليس بالضرورة أن يكونوا راغبين أو يحبون ما يرون أو ما يجري أمامهم. المباني الشاهقة التي شغلت ذات مرة بالكثير من موظفي الدولة، تقف هذه الأيام خالية، بعضها محترق والآخر تعرض للنهب والسرقة. اللصوص يتجولون بحرية في الشوارع ويحكمون المدن في الليل. يوقفون السيارات ويترلون العراقيين منها تحت تهديد السلاح ثم يسرقونها منهم في وضح النهار، دون أن يعترضهم أحد. فلا كهرباء لا مياه، لا خدمات، ولا حتى خدمة هواتف، الحياة توقفت في العراق وفي بغداد بالذات، الصراعات الإثنية في أمكنة مثل الموصل وكركوك، وهي مدن كردية، أسكن فيها نظام صدام مواطنين عراقيين شيعة من الجنوب، بدأت تُطلّ برأسها، وذلك في أعقاب عودة رجال الدين المعروفين من المنفى في إيران ولندن.

بيد أن الطائفة الشيعية على شفا الهاوية، من جراء شدة الخلافات الداخلية العنيفة التي تعصف بها، وقد اعتقد العراقيون بأن القوة الأميركية، سواء تلك القوة التكنولوجية أو العسكرية، قادرة على حل جميع مشاكل العراقيين، إذا ما رغبت الإدارة الأميركية بذلك. غير أن الاتهامات والغضب الذي يوجه للأميركيين يملأ

سماء العراق، مثلما تملأ الغيوم السماء في يوم ممطر.

ليس هناك مكان ليس بالإمكان أن نلمس فيه التهديدات بالمخاطر التي تُواجه القوات الأميركية في العراق، كما هو الحال في "دولة الصدر"، وهي ضاحية كبيرة كانت تُدعى حتى أيام الحرب ضاحية صدام. الصدر الذي سُمّيت على شرفه هذه الضاحية البغدادية، هو اسم آية الله صادق الصدر، الذي دعا إلى مقاومة صدام خلال خطبه وعظاته الدينية والتي شدت عشرات الآلاف من العراقيين. الصدر واثنين من أبنائه قتلوا رمياً بالرصاص من قبل الأجهزة السرية العراقية أثناء خروجهم من المسجد في مدينة النجف في عام 1999، ذلك الحادث الذي سبب هياجاً ومظاهرات في أنحاء مختلفة من العراق. في هذه المرحلة، مرحلة الخروج من الصدمة، كان مقتدى الصدر، آخر أبناء صادق الصدر، الشخص الوحيد الذي يثير حماسة العراقيين، هذا الشخص البالغ من العمر الثلاثين عاماً، يبدو أكثر الناس خطورة على استقرار العراق. مقتدى الصدر، الذي أرسل رجاله لتهديد آية الله السيستاني وذلك لأنه يعتبر أكثر الشخصيات الشيعية تعلّماً وشعبية واقتداراً، ولأنه يشكل أحد الشخصيات السياسية الأكثر أهمية في العراق حالياً والذي طالب وعلى الملأ بخروج القوات الأميركية من أرض العراق على الفور. مقتدى الصدر بناءً على ذلك، يشعر بأن السيستاني يقف له بالمرصاد في كل تحركاته. وهو لذلك قام بتشكيل "جيش المهدي" الذي سمي على اسم "المسيح الشيعي المنتظر" الإمام المهدي، والذي لم يمت في نظر الشيعة وإنما فقد، وسوف يظهر يوم القيامة. مقتدى الصدر يدّعي بأن "جيش المهدي" ينتظر الأوامر منه، ليبدأ بشن هجمات مقاومة ضد القوات الأميركية.

لكنني عندما وصلت إلى "دولة الصدر" وجدت الأمور مختلفة، وحتى الجو مختلف، وذلك خلافاً لما يحصل في شوارع بغداد، فالوضع الأمني هنا أحسن، وليس هناك فرصة لأن نقع ضحية سلب مسلح، وقد بدأوا بإعادة إصلاح البنى التحتية بشكل تدريجي. إلى جانب أن الأميركين قد نجحوا في تشكيل مجلس حكم محلي يضمّ 13 شيعياً وخمسة أكراد ومسيحي واحد، إضافة إلى تركي واحد. معظمهم سياسيين مُحرّبين ومن معارضي نظام صدام حسين. ولكن الأهم من ذلك كله،

وخاصة ضمن الجو السائد في "دولة الصدر" أن العمليات ضد القوات الأميركية هي التي غيّرت الرأي العام العراقي، وهي التي خلقت وعياً جديداً لدى العراقيين جميعاً. وهذا الوعي يشكل بداية المرحلة الثالثة منذ دخول القوات الأميركية إلى العراق، "دولة الصدر" عبارة عن حي بغدادي مترامي الأطراف وتمتلئ شوارعه بالغبار، وتكتظ الشوارع بأكوام القمامة، وتعلو جدران أبنيته ملصقات كبيرة وملونة للشهداء، وآيات الله من الماضي القريب والبعيد.

جماعة صغيرة من الأشخاص، تجمهرت حولي في أحد محلات التصوير، واستمعت إلى حديثنا أنا وصاحب المحلّ هادي موسى سعدون، وهو شاب لطيف نحيل القامة يبلغ من العمر 30 عاماً، عيناه تلمع باستمرار وتتلألأن تحت نظارات يضعها، كان يتحدث بثقة وعلى نحو قاطع: "لا أحد في العراق يؤيد تنظيم القاعدة، وإن كان هناك من يدعم القاعدة، ستجده في أوساط النظام السابق، فضائية الجزيرة تدّعي أن العمليات التي تجري ضدّ القوات الأميركية تقوم بها المقاومة العراقية. مقاومة من؟ الأميركيين؟ الأميركيون لم يقوموا باعتقالي أو وضعي في السجن، على العكس، لقد حرروني من ربقَه وظلم النظام السابق، فهل تعرف ما الذي فعلته القاعدة والطالبان والوهابيين بالشيعة في أفغانستان، بالضبط كالذي فعله صدام بنا، لقد ذبحوا الآلاف منا نحن الشيعة".

أمير شهاب، أحد الأشخاص الذين كانوا يستمعون إلى حديثي مع المصور، وهو شيعي أيضاً يقول:"هل تعلم بأن غالبية العراقيين يعتقدون بأن صدام ليس سوى مجرد عميل للـ C.I.A الأميركيون استطاعوا القضاء على تنظيم القاعدة في أفغانستان، لكنهم لا يريدون القضاء على نظام صدام. فهم يريدون الاحتفاظ به كفزاعة. قل لي، لماذا أطلقوا سراح جميع مسؤولي عهد صدام؟ ولماذا يحتفظون بصدام؟ إنهم يعرفون بالتأكيد مكانه. وأين رجالات صدّام؟ لماذا لم تحاكمهم القوات الأميركية؟ أين اختفوا جميعاً، أين علي الكيماوي؟ يجب أن يتم تقديمهم جميعاً إلى المحكمة لأنهم شربوا من دم العراقيين". ومع ذلك، كان بالإمكان ملاحظة نغمة تصالحية في حديث هذا الشاب الشيعي أمير: "الصدر لا يريد السيطرة على العراق. نحن لا نريد حكومة

إسلامية. إننا نريد الديمقراطية لا نريد نظاماً على النمط الإيراني، نحن نريد ديمقراطية تعددية، بين الأكراد والسنّة والشيعة، الصدر يريد أن يصبح جميع أطفال العراق متعلمين ومثقفين. الإرهابيون يحاولون سرقة مستقبل أطفالنا. أطفالنا لا يستطيعون الخروج من بيوتهم والذهاب إلى المدارس، فهم يخافون من التفجيرات إننا نكره رجال أسامة بن لادن".

وجيش المهدي، الذي أنت عضو فيه؟ ألم يُنشأ من أجل مقاومة الأميركيين؟

"جيش المهدي، لم ينشأ من أجل مقاومة الأميركيين وإنما من أجل الدفاع عن العراق في وجه الإرهابيين" يقول.

وماذا بالنسبة للحجاب؟ فهل تضطر النساء العراقيات إلى وضع الحجاب على رؤوسهن؟

"أي من الزعماء الدينيين لن يفرض قناعاته على الآخرين" يجيب: "أنا أنتمي لعائلة تغطي جميع نسائها رؤوسهن بالحجاب، نحن لا نؤيد أن تكون النساء بلا حجاب".

"تكلم باسمك فقط ولا تتكلم عن الآخرين"، قاطعه أحد الشبان الآخرين قائلاً: "الإسلام هو ما وقر في القلب، ولا يرتبط الإسلام بمن غطت رأسها فقط، الإسلام للجميع، وكل واحد يستطيع فهم الإسلام على أنه اقتناع وليس فرض على الآخرين".

"جماعة الأشخاص من الشبان المتجمهرة حولنا تحركت جانباً وأخلت المكان لرجل أكبر سناً، ويبدو أنه أكثر نضجاً منهم جميعاً: "أنت صحافي"؟، سألني: "هل تتفضل معي أريد أن أريك شيئاً"، أخذني من يدي إلى أحد أنابيب المياه الرئيسية وفتح الحنفية، دون أن تخرج منها نقطة ماء: "تصوّر أن العراق يملك نهرين كبيرين زاخرين بالمياه (دجلة والفرات) ولا يوجد لدينا مياه للشرب، أهذا ما تريده أميركا من تحريرنا؟".

هذا الشخص نفسه، تناول من جيبه وثيقة، تحتوي على 7 – 8 صفحات مكتوبة باليد وبدأ بالقراءة منها، الشبان الغاضبون وقفوا بصمتٍ وهم ينصتون.

الوثيقة لا تتحدث لا عن الدين ولا عن الأيديولوجيا ولا حتى عن نظرية المؤامرة – إنها تكشف حقائق ملموسة: "المياه في دولة الصدر، آسنة ووسخة، الأطفال يمرضون عند شربها، الشتاء يقترب، وأسعار المحروقات في ارتفاع مضطرد ولا يستطيع الفقراء الحصول على وقود لدرء برد الشتاء القارص، يجب عمل أي شيء، البلدية هنا فاسدة، كان يجب أن ندفع رشوة للموظفين من أجل إصلاح خطوط الكهرباء، أولادنا يعودون من المدرسة بعد الذهاب إليها بساعة واحدة، لأن المعلمين قد تركوا المدارس، وذهبوا للبحث عن عمل يؤمن لهم لقمة العيش في المدارس الخاصة، نفس الشيء يحصل مع الأطباء، فهم يتركون العيادات الطبية الشعبية، وإذا لم يكن لديك مالاً لتدفعه إلى العيادات الخاصة عندما تصاب بالمرض فإنك ستموت هنا ولن يسأل عنك أحد". القائمة تطول وهذا الشخص يستمر في القراءة بدون تعب، إلى أن وصل في النهاية إلى موضوع الأمن، وهنا توقّف، لكنه تابع حديثه بنبرة مختلفة: "فدائيو صدام والبعثيون الخلّص لا يزالون في كل مكان، في عهد صدام، كان جميع موظفي الدولة من البعثيين، وهم لا يزالون في وظائفهم، أيّ منهم لم يُغادر موقعه، وكلٌّ منهم يُقدّم تقاريراً إلى صدام. يجب أن يتمّ نزع سلاحهم، يجب أن يتم تقديمهم إلى المحكمة بسبب ما اقترفوه من جرائم".

توقف الشخص المذكور للحظة، ثم فكّر وتابع قائلاً: "لقد أمضيت تسع سنوات في السجن الإيراني، أما الآن فإنني حرّ، إنني مواطن عراقي". وقد لفظ كلمة "مواطن" وكأنها أجمل ما في اللغة: "أنا الآن أستطيع أن أكتب مثل هذه الرسالة، إنني لا أخاف، لكنني لا أستطيع إرسال هذه الرسالة؟ ومن سيستمع إليّ؟ مجلس الحكم المعين من قبل أميركا؟

نظرت إلى الوثيقة التي يمسكها الرجل، كلها كانت مكتوبة بالعربية، ما عدا الثلاث كلمات الأولى كتبت بالإنكليزية: "إلى السيد الرئيس: جورج دبليو بوش.

في صبيحة اليوم التالي وأثناء وجودي في معهد العلوم التطبيقية في بغداد. وجدت نموذجاً من تلك النماذج التي تحدث عنها الشخص المذكور، وهو رجل

سني بعثي يدعى عصام مصطفى، يقوم بنفس العمل الذي كان يقوم به قبل دخول القوات الأميركية، كما ورد في وثيقة ذلك الشخص، شاهدنا بعض طلاب المعهد يجلسون في مقهى الإنترنت "المستقبل". منظمات الإرهاب دعت العراقيين إلى الإضراب مدّة ثلاثة أيام وهدّدت بضرب كل من يخرق الإضراب. طلاب كثيرون أصيبوا بالدهشة جراء تزايد العمليات العسكرية ضد القوات الأميركية، الجميع فضل المكوث في البيت خلال الأيام الثلاثة تلك وفي اليوم الرابع أتوا جميعاً إلى المعهد.

عندما أنهيت حديثي مع هؤلاء الطلاب، شاهدت شخصاً متوسط العمر أنيق الملبس يّمر من أمامنا، ناديته وطلبت محادثته. وافق على الفور، وكان هذا الشخص هو عصام مصطفى مدير المعهد، وقد كان مدير هذا المعهد قبل دخول الأميركيين العراق واستمر في عمله بعد ذلك أيضاً، وكان مطلوباً من قبل القوات الأميركية أيضاً: "لقد وصلتهم معلومات خاطئة عني" قال: "أحدهم أبلغ الأميركيين بأنني أساعد المقاومين".

"أنت إذن ضدّ العمليات العسكرية"؟ سألته.

"أنا ضدّ أي عملية عسكرية تستهدف العراقيين، أجاب، "لكن عندما تكون العمليات موجهة ضد القوات الأميركية فإنني أكون في غاية السعادة". تمتمت بيني وبين نفسي: "أرجو ألا يعرفني، لكي لا يضعني على قائمة التصفيات". "أقول لك صراحةً"، تابع قائلاً: "في البداية شعر البعض منا بالسعادة لذهاب صدام، لكنني أقول لك لقد اكتشفنا بأن الأميركيين كاذبون، كاذبون كبار، لقد انتخبنا لجنة محلية في قريتنا. لكن قوات التحالف لا تريد مثل هذه اللجان، فلقد حلوها وعينوا عملاء لهم بدلاً عنها".

"ربما"، قلت: "لأن أعضاء هذه اللجنة من رجال البعث، أو من مؤيدي صدام". ارتجف الرجل بشدة كمن وجّهت له إهانة قوية: "البعثيون عراقيون وهم أبناء هذا الشعب إنهم يعيشون بيننا في كل مكان" قال ذلك بلهجة تحدي: "الكثيرون منهم، يعانون أكثر منا، إننا لسنا على استعداد لتقبل أن تعبث أميركا بمستقبلنا، وأن تقرر لنا مصيرنا. سوف لن نسمح للأميركيين بأن يقسمونا إلى شيع

ومذاهب، إلى سنّة وشيعة وأكراد، الشعب العراقي واحد وموّحد. فطالما تستمرّ أميركا بالتواجد هنا في بلادنا، سنستمر نحن بمقاومتها إلى أن نجبرها على الفرار، سوف نطرد أميركا من العراق في نهاية المطاف".

هل يدمّر
الجيش الأميركي الفلوجة
من أجل إحكام السيطرة على العراق؟

أحد أشهر المقولات التي برزت خلال الحرب الفييتنامية التي تعزى إلى الفكر العسكري الأميركي والتي أطلقها أحد كبار ضباط الجيش الأميركي أثناء القتال ضد قوات "الفيتكونغ": "يجب أن ندمّر القرية إذا أردنا السيطرة على بقية البلاد" ربما لا تكون هذه المقولة مقدّسة، لكنها نبتت في تربة الحرب الأندونيسية. أما الآن فإن الآلة العسكرية الأميركية عالقة في العراق، وقد تراجعت هذه الأيام عن مدينة النجف، فالهدنة قد سمحت للمسلحين الذين قتلوا الجنود الأميركيين بالفرار، وفي مدينة عراقية أخرى، الفلوجة، هدّد جنرال أميركي المتمردين بإعطائهم مهلة "أيام وليس "أسبوعاً" لنزع أسلحتهم. لكنه لم يستطع فعل ذلك، ولم ينزع ولو بمجرد قطعة سلاح واحدة من أي فرد منهم.

معارك الفلوجة والنجف أظهرت بشكل واضح المعضلة السياسية والعسكرية للسياسات الخارجية الأميركية وأدائها العسكري. فالجيش الأميركي أعد ليحارب نوعين من الحروب، حرب تقليدية شاملة، وحروب صغيرة ضد متمردين. في السابق، أميركا تفوّقت على دول العالم من حيث حجم وتفوق قواتها البرية والجوية والبحرية، وفي أخر سيناريو، نستطيع أن نشاهد الوحدات العسكرية الأميركية التابعة للمشاة البحرية الأميركية مثل وحدات "الريكون" و"الرينجر" وهي تتعامل مع مواقع العدو بكل كفاءة وقوة. ولذلك فقد هزمت هذه الوحدات وبسرعة الألوية المدرعة العراقية وقوات المشاة الخفيفة على السواء، ولكنها تقف اليوم عاجزة أمام منظمات "عصابية" تختبئ في التجمعات السكانية الكثيفة، والأسوأ من

ذلك كله، ماذا يمكن لهذه القوات أن تفعل والعالم كله يراقب ويحبس أنفاسه ويطالب الجنود الأميركيون بضبط النفس؟

بمعنى، أن حرب العصابات في العراق تعتبر مشكلة كبيرة بالنسبة لقوات النخبة الأميركية، وهي مشكلة صغيرة، إذا ما أراد الجيش الأميركي الموجود في العراق استنفار كامل قوته وإمكانياته لحلها.

فالحل يكمن في العقيدة العسكرية التقليدية الأميركية القائلة: "إما الهجوم الكلي أو الانسحاب الكلي في الحرب "اعتماد على المقولة المذكورة في الحرب الفييتنامية: "تدمير قرى "الفيتكونغ" من أجل الإمساك بفييتنام جميعها" وهذه العبارة، عملياً تعكس جميع أنواع الحروب الشاملة التي خاضها الجيش الأميركي قبل الحرب الفييتنامية.

فقد بدأت هذه العقيدة العسكرية الأميركية مع الجنرال لوليوس غراند أثناء حصاره لمدينة فيكسبيرغ في الحرب العالمية الأولى، وتركيز كامل قواته لتدمير العدو دون رحمة وبلا هوادة، وتدميره مادياً ولوجيستياً وعدم فسح المجال أمامه لشن حروب أخرى، والتعامل معه دون شفقة حتى مدنييه، والموافقة فقط على استسلامه غير المشروط. وهذا ما تحسمه الحروب بين الدول.

في الحرب العالمية الأولى، حذر القائد العسكري الأميركي، جون بيرشينغ، كل من بريطانيا وفرنسا بأنه ما لم يتم احتلال برلين، فإن الألمان لن يسلموا بالهزيمة، والنتيجة كانت حرب أخرى بعد جيل تقريباً. وفي الحرب الكورية فضلت أميركا أن تحارب في هذه المنطقة وأن تلعب في نفس الوقت دور الشرطي، والنتيجة أيضاً كانت مأزقاً لا تزال تبعاته حتى يومنا.

وفي فييتنام أيضاً، لقد أمضى الأميركيون أكثر من عقدين يحاربون على أساس استراتيجية "الدفاع الوقائي Prevent defense هذه الاستراتيجية التي حالت دون تحقيق إنجازات عسكرية، ولم تستطع لا تحقيق نصر نهائي أو تخفيف الخسائر البشرية، وكانت النتيجة خروج سريع من فييتنام.

وفي الصومال كذلك، حاول الأميركيون القتال في حرب منخفضة الآماد في مقابل قوات قليلة العدد ضعيفة التسلح والنتيجة كانت معروفة. وأخيراً حرب

الخليج الأولى، أظهر الأميركيون استعداداً بقبول نصيحة السعودية بعدم قلب نظام صدام حسين.

وبالعودة إلى الحرب العالمية الثانية، أدرك الأميركيون أن القضاء على النازية الألمانية وكذلك على الإمبريالية اليابانية الجامحة، ينطوي على قصف المدن، وإلحاق الخسائر بالسكان المدنيين، فعلى سبيل المثال، استعاد الجيش الأميركي مانيلا عام 1945 من القوات اليابانية، فقد قتل أكثر من مئة ألف مدني وتحولت بعض المدن إلى رماد لكنه في نهاية المطاف تم احتلال هذه المدن، والآن لا أحد يخاف من الآلة العسكرية لكل من الألمان أو اليابان.

في حالة الفلوجة والنجف، فإن نزع أسلحة المتمردين يبقى مؤقتاً، طالما أن العراق يمتلأ بالأسلحة المختلفة والفتاكة، وإن أي متمرد يترك دون نزع أسلحته أو لا يعتقل اليوم سوف يشارك في قتل قوات التحالف غداً. ولذلك يمكن القول، ولو على نحو وحشي، نعم أحياناً "يجب تدمير بلدة أو قرية من أجل الإمساك أو إنقاذ البلد برمته". الجنرالات الأميركيون وملايين الأميركيين من "الأجيال العظيمة" خاضت مثل هذه الحروب دون هوادة فقد نذورا حياتهم من أجل الفوز بمثل هذه الحروب، لذلك فإن دروس الحروب تقول: "إذا أردت أن تكسب الحرب فعليك أن تهاجم بكل ما أوتيت من قوة، ولكن عندما تفكر أنك لن تكسب هذه الحرب عليك بالانسحاب، أو عليك أن لا تبدأ بهذه الحرب".

هذا هو الخيار، فإن هذه الفترة الفاصلة التي يظهر خلالها الأميركيون ضبط النفس، فيما هم يعلقون في هذه الحرب، والتي لم تنجح في السابق، لن تنجح في العراق أيضاً.

الزعماء العراقيون الجدد والتنازلات المؤلمة

تسفي بارئيل

في الوقت الذي يسحب فيه بشار الأسد قواته من لبنان مازلتم يا أسياد العراق تتقاتلون فيما بينكم حول مصالحكم الشخصية بهذه الطريقة الساخرة خاطب الناشط الكردي هفاك زخاوي في جريدة "الأهالي الكردية" الزعماء العراقيين. وها هو حسني مبارك، يضيف زخاوي، يوافق على المنافسة لمنصب الرئاسة، وفي السعودية تجري انتخابات بلدية وأنتم لا زلتم تتلونون كل يوم بألف لون في هذه الساعة التي أنتهي خلالها من كتابة هذا المقال، ينقطع التيار الكهربائي وقفزت إلى ذهني فجأة فكرة، أيها السياسيون المحترمون بأنكم تعملون بواسطة الكهرباء. وعندما يتوقف التيار الكهربائي تتوقف عقولكم عن التفكير وأنا أقترح بأن يتم تحويل التيار الكهربائي برمته للقيادة الرسمية العراقية التي فازت في الانتخابات من أجل أن تتمكن من الإسراع وتشكيل الحكومة.

خلف سخرية هذا الكاتب الكردي يقف جمهور محبط لجهة حصة الأكراد من الكعكة العراقية أو لجهة حصة الآخرين، فالأمل بأن الانتخابات تقلل من عدد الإصابات وتتجاوز الإرهابيين قد تلاشى، ففي الأسابيع الأخيرة قتل أكثر من خمسمئة عراقي وحصلت عمليات عسكرية قاتلة كثيرة كل يوم تقريباً.

أكثر من ستة أسابيع انقضت منذ أن أجريت الانتخابات للبرلمان العراقي وليس هناك حتى الآن من يدير شؤون العراق، ففي بداية الأسبوع الماضي، وبعد أيام عدة من جدل بين الأكراد الذين حصلوا على 75 مقعد في البرلمان العراقي وقيادة الاتحاد الوطني العراقي الذي حصل على 140 مقعد في البرلمان، يبدو أن الخلافات بين الطرفين قد سويت بين زعماء الطرفين جلال الطالباني من قبل

الأكراد، وإبراهيم الجعفري من قبل القائمة الشيعية الموحدة، وكانا قد أعلنا أنهما توصلا إلى اتفاق ناجح حول تشكيل الحكومة نهاية هذا الأسبوع. لكنه تبيّن بعد ذلك بيوم واحد، أن مثل هذا الاتفاق لم يكن موجوداً فلكل واحد من الطرفين مطالب متشددة تستلزم "تنازلات مؤلمة" إذا رغب العراق بأن تكون له حكومة. الطرفان اتفقا على أن الجعفري سيكون رئيس الحكومة وسيكون الطالباني رئيساً لكن الطالباني يريد أن يحقق إنجازات للأكراد وليس للعراقيين بشكل عام، والشيء الأكثر جوهرية بالنسبة له هو تحقيق السيطرة الكردية على مدينة كركوك، والمصادقة على فكرة الدولة الفيدرالية التي تعترف بالجيوب الكردية كمنطقة مستقلة ترتبط بالدولة برباط فيدرالي إسوة بما هو قائم في الولايات المتحدة.

وأخيراً، فلا يزال هناك عدم اتفاق فيما يتعلق بحصة الأكراد من ميزانية الدولة العراقية وليس هناك اتفاق حول حل البشماركة (القوات الكردية) ودمجها بالجيش العراقي، رغم أن أي من قادة البشماركة لن ينصاع لأوامر أي ضابط عراقي. قال لي أحد مساعدي حكومة الطالباني في السليمانية: "لن يجرؤ أي وزير عراقي على القول لنا ما يجب علينا أن نفعله، نحن نعرفهم، جميعهم صداميون صغار" ولا يوجد حتى الآن اتفاق حول طبيعة الدولة ففيما يريد الجعفري أن يضفي على الدولة طابعاً دينياً بحسب الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع يريد الأكراد دولة ذات طابع علماني أو على الأقل دولة تترك لجميع الطوائف لتدير شؤونها الداخلية بنفسها.

مشكلة كركوك هي عقبة كأداء أمام تشكيل نظام الحكم في العراق. الدستور المؤقت التي تسير على هديه الحكومة المؤقتة والذي يمكن من إجراء الانتخابات أن يتحدث عن مكانة كردية في العراق، الفقرة "58" أصبحت معروفة لدى كل عراقي في بغداد أو كردي في شماله. الفقرة تنص على إصلاح الخلل على أساس ما تسبّبه نظام صدام من ظلم للأكراد. وإن أي حكومة عراقية قد تشكل مستقبلاً مطالبة بتعويض المواطنين الأكراد وإعادتهم إلى الأماكن التي طردوا منها، وخاصة من مدينة كركوك وبقية المدن الواقعة في المنطقة الكردية وتريد في الوقت نفسه إعادة رسم الحدود بين المناطق التي أقامها صدام وإعادة آلاف المواطنين الأكراد

الذين طردوا منها على أثر سياسة "تعريب" المناطق الكردية التي انتهجها صدام.

الحديث لا يدور حول حق عودة الأكراد فحسب وإنما حول الموارد الاقتصادية الضخمة المتأتية عن حقول النفط، إلى جانب توسيع مناطق الجيوب الكردية جغرافياً بشكل يضمن إقامة دولة كردية مستقلة مستقبلاً. خوف تركيا من مثل تحقيق هذه الإمكانية ليس بالأمر الجديد، أما في نظر العراق فإن إقامة دولة كردية يعني تكريس مسألة تقسيمه.

الجهود الملحّة على هذا الأساس يتركّز حول إيجاد حل مرضي للجميع لمسألة كركوك، والمشكلة أن أي حل لمسألة مدينة كركوك سيكون على حساب سكانها العرب السنّة الذين اشترك معظمهم في الانتخابات بالرغم من ضعف قوتهم السياسية في البرلمان الحالي، لكنه عملياً فإن السنّة يمتلكون قوة سياسية حاسمة ومهمة ترتكز على حقهم في "الفيتو" الذي كفله لهم الدستور المؤقت.

وحسب هذا الدستور، إذا صوت ثلثا مواطني المناطق الثلاث ضد الدستور الجديد، فإنه لن يكون ساري المفعول، ولدى السنّة أغلبية سكانية حاسمة في مناطق ثلاث يسيطرون عليها، وهم بالتأكيد يستطيعون أن يفجّروا الدستور الجديد الذي سيطرحه البرلمان الجديد على الاستفتاء حتى تشرين الأول القادم. ودون موافقة السنّة (الأكراد) لا تستطيع الأغلبية الشعبية أن تقيم لنفسها نظام حكم بحسب رغبتها.

طرد السنّة من كركوك، يعني نظرياً على الأقل تعطيل الدستور الجديد من قبل السنّة، وفي مقابل ذلك عدم إعادة كركوك إلى الأكراد تعني تعطيل الدستور من قبل الأكراد أيضاً. كيف يمكن الخروج من هذا المأزق؟ المقترح المطروح على جدول الأعمال هو الطلب من الأكراد تأجيل مطالبتهم للبدء في صياغة الدستور الجديد، وبذلك يمكن تشكيل حكومة جديدة تتمكن من إدارة شؤون العراق، ويستطيع الأكراد طرح مطالبهم في غضون ذلك بالرغم من أن الأكراد يعارضون ذلك فهم يعتقدون بأنه إذا ما تشكّلت حكومة يكونون فيها شركاء دون تحقيق إنجازات حقيقة حول موضوع كركوك أو حول موضوع الميزانية، وبالتالي تفقد القيادة الكردية شرعيتها في نظر المواطنين الأكراد. وفي نظرهم، فإن وسائل الضغط

الموجودة لديهم ستكون فعالة الآن، أكثر من ما هي في أعقاب تشكيل الحكومة في حال تهديدهم الانسحاب منها.

وأخيراً، تبقى مسألة طبيعة الدولة، الديمقراطية العراقية الجديدة أعطت قوة للشيعة في العراق الذين يسعون إلى إقامة دولة إسلامية أو على الأقل دولة تسير على أساس دستور "الشريعة" ولذلك فإن الأكراد ليس وحدهم من يعارض ذلك، وإنما القائمة الشيعية العلمانية برئاسة رئيس الحكومة الحالي إياد علاوي الذي يعتقد بأن بإمكانه أن يقنع الأكراد بدعمه وإقامة تحالف مشترك مع الاتجاهات الشيعية الدينية التي تعارض الزعيم الشيعي آية الله السيستاني.

تطورت في الآونة الأخيرة بين العلاوي والقيادة الكردية علاقات وطيدة وثيقة متبادلة وهناك تقارير تتحدث عن اتفاق سياسي تمّ التوقيع عليه بين الطرفين لكنه حتى الآن يفتقد إلى أي مغزى. ولكن العراق الذي يشهد تقلبات سياسية منذ بداية تشكّله مجدداً، من شأنها أن تخلق وضعاً يكون فيه التيار الشيعي الديني أغلبية سياسية، مما يمكّنها من أن تكون القوة السياسية الرئيسية في مواجهة تحالف كردي - شيعي - علماني بدعم من السنّة.

تركيا والديمقراطية في العراق

نصفي بلزلل

أدرك عبد الله غول، وزير الخارجية التركي، على الفور أن زلّة اللسان التي اقترفها من شأنها أن تحدث ضجة سياسية: "لم أهدد بالتدخل التركي في العراق" سارع بالنفي ما نسب إليه وأنه "أخرج عن سياقه" بعد انتهاء الانتخابات العراقية: "قلت إن تركيا لن تستطيع أن تقف لا مبالية، وإن أي حكومة في دولة ديمقراطية ينبغي عليها أن تأخذ باعتبارها مشاعر ورغبة جماهيرها، "الجمهور التركي الذي يتحدث باسمه غول، يخشى هذه الأيام من نتائج الانتخابات التي جرت في العراق، وإن من شأنها أن تدفع بالعراق إلى إعادة صياغة الخريطة الجديدة له. ويتضح من التصريح غير المباشر لوزارة الخارجية التركية: "أنه عندما ننظر إلى نتائج الانتخابات التي جرت في العراق، فإنه ينبغي علينا أن نأخذ بالحسبان تداعيات المحاولات المبذولة لتغيير البنية الديموغرافية في شمال العراق" ومعنى ذلك أن الأكراد سوف يتجرأون على تقرير حقائق جديدة على الأرض وأن يقيموا مناطقهم في مدينة كركوك وأجزاء من الموصل، حينها ستضطر تركيا أن تتحرك، على أية حال، بالرغم من هذا التقرير التي خرجت به تركيا حيال عملية إعادة الديمقراطية للانتخابات في العراق، فإنها من شأن نتائجها أن تكون سيئة بالنسبة لها.

القوة الكردية:

النتائج النهائية والرسمية للانتخابات سوف تعلن على ما يبدو بعد أسبوع أو عشرة أيام. لكن تركيبة الائتلاف الحكومي العراقي باتت معروفة، وأن الأتراك يعرفون ممن يخشون، فحسب ما هو معروف، فقد تشكل تحالف سياسي بين

زعيمي التنظيمين الكرديين الكبيرين مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردي، وجلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وبين الحركة التي يتزعمها رئيس الحكومة الحالي إياد علاوي. وبحسب التفاهمات التي تمّ التوصل إليها بين هؤلاء الزعماء سوف يدعم الأكراد العلاوي في صراعه للحصول على منصب رئيس الدولة، فيما سيكون البرزاني رئيساً للمناطق الكردية.

هذه التفاهمات تفترض أن الأكراد يشكلون ما نسبته 20% من مجموع سكان العراق الإجمالي وبما أنهم اشتركوا في هذه الانتخابات بشكل كامل، وسوف يحصلون على 50 مقعداً في البرلمان من أصل 275 مقعد وربما سيحصلون على قرابة 70 مقعداً، وأن مثل هذه النسبة تشكّل قوة سياسية كبيرة وأنها ستصبح أكثر قوة من خلال تحالفها مع حركة العلاوي (الكتلة السياسية الأكبر منها سياسياً، هي الائتلاف الشيعي المدعوم من قبل آية الله السيستاني) سيكون بإمكانها أن تحدّ أي قوة سياسية عراقية أخرى.

التحالف العراقي الموحد، الذي يعبّر عن قوة الأكراد سوف يبذل جهوداً كبيرة من أجل تجنيد مؤيدين تساعده على تشكيل الحكومة القادمة، الشخصان الأكثر بروزاً في هذا التحالف، هم إبراهيم الجعفري (رئيس حركة الدعوة) وهو الرقم الثاني في قائمة التحالف. والآخر هو عادل عبد المهدي (وزير المالية الحالية الذي تحول من شخصية ماوية إلى داعٍ متحمّس للاقتصاد الحر) فقد بذل الاثنان كل ما بوسعهما من أجل أن لا يدخلا في مواجهة الإدارة الأميركية، عندما أعلنا أن خروجاً مبكراً للقوات الأميركية من العراق من شأنه أن يحدث فوضى سياسية في العراق، ولذلك فإنه لا داعٍ للحديث حول إخراج هذه القوات، وقد بات بوسعهما أن يقدما شيئاً ما للأكراد، وهو شيء أشبه بنوع من الدولة الفيدرالية، التي يطمح إليها الأكراد، وتخشاها تركيا وسورية وإيران.

الإرباك السنّي:

إقامة هذا التحالف السياسي ليس السيناريو الوحيد الممكن، لأنه بذلك سيتضح للأحزاب الكبيرة بأنه هناك ضرورة لإشراك السنّة بأي شكل من الأشكال

والذين قاطعوا في غالبيتهم الانتخابات، والسبب في ذلك ليس ضرورة سياسية، وإنما حاجة تمليها صيغة الدستور المؤقت، والتي بحسبها، إذا ما فرض ثلثي أصحاب حق الانتخاب في ثلاثة مناطق فيتو على صيغة الدستور الجديد فإن هذه الصيغة لن تكون مقبولة. وقد تم اعتماد هذه الصيغة المكتوبة في السنة الماضية وكانت بمثابة تنازل للأكراد، والذين باتوا يخشون من تحويل العراق إلى (دولة دينية) أو دولة (عروبية أو وحدوية) رغم أنهم يرون أنفسهم عرباً ولا يؤيدون فكرة الدولة الدينية. فمن أجل تبني صيغة الدستور المؤقت كان لا بد من إقامة حكومة مؤقتة، فقد أعطي للأكراد على هذا الأساس حق الفيتو مسبقاً. حتى أن مثل هذه الصيغة بإمكان السنّة أن يستخدموها لصالحهم من أجل تفجير المصادقة على دستور دائم والذي من المنتظر أن يتم من خلال استفتاء شعبي في تشرين الأول من هذا العام. وللسنّة العرب هناك مشكلة عويصة مع الأكراد، وبالأساس حول مشكلة مدينة كركوك التي يدّعي الأكراد حق الملكية عليها. ففي الحملة الانتخابية على سبيل المثال، دعا عبد الرحمن العبيدي، أحد قادة العرب السنّة من سكان مدينة كركوك التصويت لصالح القائمة التركمانية من أجل منع الأكراد من إحراز فوز حاسم في الانتخابات في المناطق الكردية، وأتضح على حين غره، أن الشريك الأقرب بالنسبة لهم هو تركيا التي تعتبر نفسها وصية على التركمان في شمال العراق، وأن التركمان هم خشبة الخلاص التي تحول دون تحويل مدينة كركوك إلى مدينة كردية خالصة لا سيما وأنها تزخر بالنفط.

على ضوء تصميم الأكراد بعدم التنازل عن كركوك وخاصة بعد فترة القمع في عهد صدام حسين وبعد طرد عشرات آلاف العائلات الكردية من المدينة وإحلال عائلات عربية بدلاً منها وأن التنازل عن كركوك تعني بالنسبة للأكراد التنازل عن الفيدرالية وهذا من شأنه أن يكلف الأكراد ثمناً باهظاً والذين يهددون بان يفصلوا أنفسهم كلياً عن العراق، وإذا كان الوضع كذلك، فإن الأكراد يدركون أيضاً بأن إعلانهم الانفصال عن العراق والإعلان عن دولة مستقلة سوف تعيدهم عشرات السنين إلى الوراء وإلى وضع سيكونون فيه محاصرون من كافة الاتجاهات دون إمكانية الخروج من مناطقهم أو الدخول إليها. تركيا ستكون أول

من يغلق حدودها معهم، وكذلك إيران. والأنكى من ذلك كله فإن الأكـراد في مثل هذه الحالة سوف يخسرون جميع الإنجازات الاقتصادية التي حققوهـا خـلال العشرة سنوات الماضية.

جيش وشعب:

مثل هذا الوضع السياسي المعقد، سيكون بانتظار من يفـوز بالانتخابـات، والذي سيضطر بدوره للتعامل مع موضوعين أساسين رافقا العراق منذ الحـرب: الأمن والاقتصاد. فالجيش الأميركي يقوم بتأهيل نحو 150 ألف جندي عراقي لكن جزءاً منهم لم يخضع لتدريب حقيقي يمكّنهم من القتال بمستوى القوات الخاصـة. وحتى الآن، لا تملك القوات العراقية الجديدة، أي جهاز استخباراتي جدي يستطيع أن يتعامل مع خلايا الإرهاب المنتشرة في أنحاء البلاد.

وليس لدى هذه القوات أية تجهيزات أو أسلحة خاصـة. وإن تقـدير وزارة الدفاع الأميركية حول عملية بناء الجيش العراقي الجديد، ربما يستغرق أكثر مـن سنتين وكلفة بناء جيش وأجهزة استخبارات جديدة تصل إلى خمسـة مليـارات دولار. ويبدو أن لا مشكلة هناك في إيجاد مثل هذا المبلغ. المشكلة هي سرعة إقامة وتأهيل القوات العراقية قبل أن يقرر الجيش الأميركي تـرك العـراق، سـاعتها سيتفكك الجيش العراقي الجديد إلى ميليشيات موالية لزعماء طوائـف أو عشـائر ومن الصعب أيضاً تقدير مستوى ولاء هذا الجيش وجنوده إلى الدولة ومؤسساتها، في الوقت الذي تعتبر فيه الولاءات للعشائرية أو الطائفية الدينية أقوى من الـولاء للدولة.

إن الانتخابات الحالية ونتائجها وبدون جيش يخضع لسلطة الحكومة وبـدون تخفيف وتيرة العمليات الإرهابية في العراق، لن تكون سوى فترة عابرة ومؤقتـة، بعدها سوف تأتي موجة من خيبة الأمل، لأن توقع تحسّن الأمن الشخصي مـرتبط بتحسّن ظروف المعيشة للشخص أيضاً، وبحسب معطيـات الحكومـة العراقيـة، والتقارير الأميركية، فإن نسبة البطالة في العـراق بلغـت 28% وأن التقـديرات الحقيقية تشير إلى أن هذه النسبة قد تصل إلى 35% وأن معدل الدخل القومي للفرد

وصل إلى ألف دولار في السنة مقابل أربعة آلاف دولار في فترة صدام حسين التي سبقت الحرب الإيرانية – العراقية (1980)، ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية الحالية تستخدم حوالى مئة وعشرة آلاف موظف وعامل عراقي في مشاريع أميركية داخل العراق وأن تحويل هذه المشاريع الأميركية يجري تمويلها على أساس مصادقة الكونغرس والتي تبلغ 18.4 مليار بما فيها خمسة مليارات دولار مرصودة لتأهيل قوات الأمن العراقية. ولكن مثل هذه الأموال، تصرف بشكل حذر وأكثر بطءاً.

السبب في ذلك، يكمن في وجهة نظر المشرف الأميركي على الاقتصاد العراقي والذي يتابع مسألة نفقات الحكومة العراقية، والتي بحسبها لم تنجح الإدارة الأميركية المؤقتة في الكشف عن مصير التسعة مليارات التي كانت مرصودة لغرض إقامة مؤسسات مدنية وأن من بين المستخدمين الذين يحصلون على مرتبات أو أجور حكومية الثمانية آلاف، هناك نحو ستة آلاف موظف من بينهم مسجلين رسمياً. وأن قدرة الحكومة العراقية الحالية في توظيف المزيد من المستخدمين وفي خلق المزيد من فرص العمل مرتبط بقدرتها على تمويل نفسها، يعني قدرتها على استخراج وتسويق النفط. حتى الآن، لا يزال العراق بعيداً عن التوقعات، وهو ينتج نحو مليون ونصف برميل وهو معدل أقل بمليون برميل في الفترة التي سبقت الحرب على العراق. وأن دخل العراق من النفط يقدر هذه الأيام بنحو 15 مليار دولار في السنة ويشكل هذا المبلغ ما نسبة 10% مما هو متوقع. ومن هنا فإن تبعية الحكومة العراقية للإدارة الأميركية طويلة وقد تأخذ سنوات عديدة، إلى جانب عدم استطاعة المستثمرين الأجانب القدوم إلى العراق نتيجة الوضع الأمني السيئ، لا سيما وأنه قتل في السنتين الأخيرتين أكثر من 70 متعهداً أجنبياً وجرح أكثر من 350، ودون ذلك، فإن الحكومة العراقية ستجد صعوبة بالغة في توفير الأمن لمواطنيها والذين من شأنهم أن يكتشفوا كما اكتشف الروس بعد "البروسترويكا" أن الديمقراطية هي بضاعة جيدة لشعب محتاج لكن أكلها لن يفيدهم في شيء.

النظام الدولي
بعد الحرب على العراق

مارك هيلر

1. أميركا بعد الحرب الباردة: هل هي الدولة الوحيدة الثابتة؟

إن موقع أميركا المتفوّق في الشؤون العالمية هو ثابت بمفرده ليس من خلال جبروقا العسكري فقط بل أيضاً من خلال امتلاكها صادرات الدول الأخرى، أكبر سوق استهلاكي في العالم، مما يجعلها أرض أكثر خصوبة من دول الاتحاد الأوروبي، لاستيعاب صادرات الدول الأخرى.

تحسّن الاقتصاد الأميركي بسرعة كبيرة خلال فترة التضخم الاقتصادي بينما تقهقر اقتصادها ببطء خلال فترة الانكماش الاقتصادي العالمي.

يعتبر الشعب الأميركي شعب فتياً ويتزايد تدريجياً، أما الشعب الأوروبي فهو شعب كهل ويتناقص تدريجياً.

تمتلك أميركا أعلى نسبة متعلمين في العالم في القطاعات العلمية العامة والخاصة وقطاعات البحث الطبّي والتنمية، وهي أكبر مصدر للابتكارات والإبداعات التكنولوجية، وأكبر منتج ومصدّر للثقافات العالمية كالآداب والأفلام والموسيقى الصاخبة والمأكولات المتنوعة، لكن تفوّقها العسكري هو الأهم من كل ذلك.

يعتبر انتصار قوات التحالف في العراق دليل على قوهّا وهذا ما كان معروفاً لدى الجميع قبل نشوب الحرب.

تجاوزت أميركا كل الإمكانيات العسكرية الموجودة في العالم من خلال جبروقا العسكري وقوة عتادها وتسليط قوهّا العسكرية على دول أخرى.

لا يوجد منافس لأميركا اليوم حتى أنها لا تحتاج إلى شركاء للقيام بأي عمل عسكري، لأن رجحان ميزان القوى العسكرية لصالح أميركا هو أمر غير قابل للنقاش في عالمنا المعاصر، وهو حقيقة لم يشهدها التاريخ من قبل، حتى أن الإمبراطورية البريطانية في أوج قوتها لم ترقَ إلى هذا المستوى الرفيع الذي تنعم به القوة العسكرية الأميركية.

يشكّل الفرق الواضح في الإمكانيات العسكرية هوّة كبيرة بين أميركا وباقي دول العالم لم يشهدها التاريخ منذ عهد الإمبراطورية الرومانية عندما كان عالمنا الراهن بمثابة عالم صغير.

على سبيل المثال: أنفقت أميركا على قواتها العسكرية أكثر من ضعفي ما أنفقه الاتحاد الأوروبي بكاملة على قواته العسكرية.

تدلّ المؤشرات الحالية أن الهوّة بين قوة أميركا العسكرية وقوة باقي دول العالم العسكرية ستتوسّع أكثر فأكثر على المدى المنظور، لأن الاستثمارات الأميركية في مجالات الأبحاث العسكرية والتنمية هي أكبر بأربع مرات من استثمارات مجموع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة الاستثمارات العسكرية الأميركية في مجال التكنولوجيا الجزيئية وسبر المعلومات، مما يضمن تفوقاً تكنولوجياً أميركياً على مدى السنوات القادمة.

لكن كل هذه المقاييس لا تعني استمرارية التفوق الأميركي، لأن التاريخ يشهد بعدم وجود قوة عظمى استمرت إلى ما لا نهاية، ولا بد لقوة ما في العالم أن تتحدى يوماً ما هذا التفوق الأميركي، وعلى الأرجح أن القوة المنافسة ستأتي من آسيا وليس من أوروبا!! لكن هذا لا يعني بالضرورة أن تبقى أميركا مؤهلة دائماً "كقوة خارقة"، كما وصفها وزير الخارجية الفرنسي السابق "هوبير فيدرين". كما لا يعني أن يكون النظام الدولي الراهن على أساس القطب الواحد.

2. القيود المفروضة على القوة الأميركية والحاجة إلى الشركاء:

ترتبط القوة الأميركية، خاصة العسكرية منها بأنظمة دولية أخرى في نطاق النظام الدولي. وتُعتبر أميركا دولة ديمقراطية على عكس الدول المسيطرة سابقاً، هذا

يعني أن صنع القرارات التنفيذية في أميركا تابع من الرأي العام والشرعية الأميركية. حيث أن جزء من هذه الشرعية يأتي من خلال الدعم المُقَدم من الدول الأخرى أو على الأقل موافقة تلك الدول على القيام بعمل ما.

هذا فعلاً ما تمّ تنفيذه في العراق من خلال قوات التحالف، رغم استقلالية الشركاء المتحالفين في عملياتهم العسكرية. أما باقي الأنظمة الدولية التي لا تتحالف معها، فلا يمكنها الضغط على أميركا من أجل تفادي استخدام القوة العسكرية لكن يمكنها أن تدخل معها في مباحثات ومفاوضات غير مباشرة.

تتوقف رغبة بعض الأنظمة لدعم أميركا للقيام بعمل ما على شرطين:

1. المواد والمعدات المُستَخدَمة للقيام بهذا العمل.
2. تقديرات تلك الأنظمة لارتياحها أو حتى عدم ارتياحها للتفوق الأميركي أو تدخلها في الشؤون العالمية.

في الحقيقة، نجد الشعور المتزايد لدى هذه الأنظمة بإمكانية تفوقها وسيطرتها فيما إذا تحالفت مع أميركا.

تاريخياً، نجد أن ظهور مثل هذه القوى العظمى من شأنه تشجيع الأنظمة الأخرى في العالم لمواكبة هذه القوى لإيجاد توازن دولي في ميزان القوى. أما إذا تمكنت تلك الأنظمة من تحقيق هذا التوازن بمفردها فسيكون ذلك من خلال بناء تحالفات منافسة للقوى العظمى في العالم.

يدلّ المزيج المكوّن من الاستياء والحسد والخوف لدى بعض الأنظمة في العالم على الدوافع الحقيقة لتلك الأنظمة في مواجهة القوى العظمى، وهذا ما يفسر سلوكية الرئيس الفرنسي جاك شيراك في موقفه المعارض لاستخدام القوة الأميركية ضد العراق بقوله: "إن أي نظام عالمي ينفرد بقطب واحد مهيمن، هو دائماً نظام خطر، ويولّد ردود أفعال عكسية، لذا أؤكد على وجود تعددية قطبية في العالم حيث تكون أوروبا طبعاً واحدة منها".

تُعتبر التهديدات الأمنية محرّضاً قوياً لاستخدام القوة العسكرية.

القوة العسكرية الأميركية هي – بلا شك – كافية لسحق أية معارضة أو

تهديد عسكري ضدها أو ضد حلفائها. بمعنى آخر شن هجوم عسكري أميركي مباشر ضد أي محاولة تهدد أمنها أو أمن أحد حلفائها.

منذ نهاية الحرب الباردة، زاد جدول أعمال أميركا ليشمل مكافحة الإرهاب الذي تنتهجه بعض التنظيمات غير الحكومية، أو الدول الداعمة للإرهاب، أو الدول المصدرة أو المستوردة أو المنتجة لأسلحة الدمار الشامل، أو الدول المارقة (الشريرة)، أو المجموعات الإرهابية الأخرى. علماً أن استخدام القوة العسكرية ضد هذه التهديدات قد يكون غير مؤكد وذلك وفقاً للظروف الدولية.

يجب التروّي في اتخاذ أي قرار لشنّ هجوم عسكري على تنظيم إرهابي ما. وذلك بالتخطيط السليم ودراسة الإمكانيات المتاحة من حيث العتاد والمال، خاصة عندما يتعلق الأمر بوجود تنظيمات إرهابية على الحدود بين الدول لأن الإرهابيين يتمكنون من عبور الحدود بحرّية والحصول على دعم أو رعاية من بعض الدول المجاورة الأخرى. أو عدم تمكن تلك الدول المجاورة من فرض سيطرتها ورقابتها على أراضيها وحدودها وتسمى عادة مثل هذه الدول: "الدول الضعيفة أو الفاشلة". في بعض الحالات، تمارس القوة العسكرية على الدول الداعمة أو الراعية للإرهاب أو على ما يسمى بالدول الضعيفة أو الفاشلة. هذا ما قامت به أميركا كلياً في أفغانستان وجزئياً في العراق.

تسمح السياسة باستخدام القوة العسكرية، لكن ضمن نطاق شرعية معيّنة من خلال جهود سياسية مسبوقة لإنهاء مثل هذه التهديدات بوسائل سلمية دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو الحصول على موافقة دول أخرى قبل استخدام القوة. لكن هذه السياسات الدبلوماسية والسلمية لا تعني أن أميركا سترضخ لعدم استخدام القوة عندما تنفذ كل المحاولات لإبعاد شبح الحرب أو الموافقة على تدخل الهيئات الدستورية الدولية (الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) لإعلان الحرب، لأن أميركا لن تأبه بضغوطهم أو انتظار مواقفهم على شنّ الحرب، فالأمر سيّان بالنسبة لها لأنها مستعدة لإعلان الحرب من جانب واحد.

تعتمد الإجراءات غير العسكرية لمكافحة الإرهاب على:

1. التعاون الدولي الواسع.

2. تقييم وتحليل المعلومات الخاصة بإمكانيات وأهداف المجموعات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب.
3. مراقبة ومتابعة تحركات الأفراد المشتبه به والأموال والمواد المشبوهة.
4. عمليات رجال الشرطة.
5. الإجراءات القضائية.
6. عمليات التنسيق والتعاون بين وكالات الأمن القومي الأميركية ونظيراتها في الدول الأخرى.

زاد رجحان القوة العسكرية الأميركية للتمكن من مواجهة تزايد التهديد الإرهابي الدولي أو ما يسمى "السبب الرئيسي للتهديد الدولي" أي تزايد قوة الإرهاب الدولي.

أوجد التخلخل الوظيفي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أرضية لزيادة نشاط كل من المجموعات الإرهابية والمجموعات الداعمة للإرهاب التي تتعاطف وتساهم في بناء البنية التحتية وتنامي القوة الإرهابية.

بعد أحداث 11 أيلول، ركّزت الإدارة الأميركية على الرابطة التي تجمع بين الإرهاب وإنتاج أسلحة الدمار الشامل من جهة وبين عجز الحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى، مما جعل الإدارة الأميركية تتبنّى برنامجاً سياسياً لتحرير الأنظمة الاقتصادية والسياسية في دول العالم الثالث.

لا نجد شيئاً جديداً في هذا المعنى لأن أميركا ومعظم الدول الأوروبية قد أدخلت ظاهرياً بعض التقدم والتحديث على دول العالم الثالث من خلال بعض النشاطات في مجال حقوق الإنسان، وذلك بعد مضي عدة قرون من التخلف

لكن بالحقيقة سار الاتحاد الأوروبي في النهج الأميركي بما يسمى "التهديد الأمني" الذي تتعرض له المناطق المجاورة لأوروبا من خلال الاضطهاد السياسي والتقهقر الاقتصادي والركود الاجتماعي.

انعكس هذا النهج إيجابياً على الشراكة الأوروبية – المتوسطية في مكافحة التهديد الأمني من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي عام 1995 لتحسين مستوى

الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في دول حوض المتوسط والارتقاء بمستوى الحوار والحوافز الاقتصادية بما فيها إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية – متوسطية.

فشلت الأنظمة الأخرى المعادية للنهج الأميركي في تحقيق التقدم لبلدانها ومنها بعض الدول العربية التي قدّمت تقريراً إلى الأمم المتحدة عام 2002 حول: "تطور الإنسان العربي" تشرح فيه التهديد المباشر لأمنها القومي بدلاً من أن تتبنّى سياسات معينة لتحسين برامج التنمية في بلدانها، مما جعل أميركا تفقد الثقة ببعض تلك الدول وتوقف دعمها الأمني ومساعداتها الاقتصادية لها حتى تحقق تلك الدول الانفتاح والحريات على المستوى الداخلي، علماً بأن تطبيق هذا الانفتاح وهذه الحريات قد يُلزم بعض الأنظمة اتخاذ قرارات صعبة محفوفة بالمخاطر ضد الأنظمة نفسها.

أما إذا كانت مثل هذه القرارات تعكس الرغبة الصادقة لأميركا، فسيكون الموقف الأميركي مختلفاً عن موقف الشعب الأوروبي الذي اعتاد على منهجية الأنظمة الراهنة في الدول الأوروبية بعيداً عن النطاق العسكري، لأنه من الصعب جداً على أميركا وحدها إلزام أنظمة أخرى تنفيذ النهج الأميركي، لأن قوتها الاقتصادية والدبلوماسية ستتعرض لكثير من التحدي من قِبَل تلك الأنظمة.

فيما لو تصرفت أميركا بمفردها وألزمت بعض الأنظمة الأخرى لتنفيذ منهجها، فإنها لن تكون سعيدة بهذا التصرف الإفرادي.

مهما يكن الأمر، لا تُعتبر التصرفات الأميركية بمثابة بداية السيطرة الاقتصادية على السوق العالمية كما هو الحال في سيطرتها العسكرية.

لا يتمتع التهديد الأميركي بفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على بعض الدول بنفس الفاعلية العسكرية إلا في حال تحالف باقي الأنظمة الدولية معه لفرض مثل تلك العقوبات.

النتيجة:

لا بد من تحالف أميركا مع باقي الأنظمة الدولية في كثير من الحالات التي تتطلب وجود تعددية قطبية.

3. بناء تحالف دولي ضد الشرق الأوسط:

نرى ضرورة القيام بتعاون دولي من جهة وصعوبة تحقيق مثل هذا التعاون من جهة أخرى ضد العالم الإسلامي وخاصة ضد منطقة الشرق الأوسط.

1. ضرورة التعاون الدولي:

تنبع الحاجة لإقامة تعاون دولي ضد العالم الإسلامي، خاصة ضد الشرق الأوسط للأسباب التالية:

- الشرق الأوسط أكبر بؤرة فساد اجتماعي واقتصادي في العالم.
- يمثّل الشرق الأوسط أكبر مصدر للتهديد الأمني الجديد في العالم.
- تخلّف منطقة الشرق الأوسط عن معظم مناطق العالم رغم كل مؤشرات الانفتاح السياسي والاقتصادي فيها حتى أنها تعتبر أكثر تخلفاً من شبه الصحراء الأفريقية (مع بعض الاستثناءات) وأكثر تخلّفاً من كوريا الشمالية ووكوبا (مع بعض الاستثناءات).
- تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر مناطق امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- وجود أنظمة حكم طويلة الأجل.
- مشاعر الكراهية للغرب.
- تُعتَبر بعض دول منطقة الشرق الأوسط دول راعية للإرهاب (حسب اللوائح الأميركية الصادرة بهذا الخصوص).
- تُعتَبر منطقة الشرق الأوسط أرض خصبة لأكبر عدد من مرتكبي جرائم الإرهاب وداعمي وممولي الإرهاب.

2. صعوبة تحقيق التعاون الدولي:

من الصعب جداً تحقيق تعاون دولي موجّه ضد منطقة الشرق الأوسط للأسباب التالية:

- تجد بعض الأنظمة العالمية فرصة كبيرة لاستقلالها عن الهيمنة الأميركية وإقامة تحالفات صغيرة فيما بينها.
- محاولة بعض الأنظمة العالمية بسط نفوذها على القضايا العالمية.

- عدم رغبة بعض الأنظمة العالمية بأن يكونوا كأداة بيد أميركا.
- كره بعض الدول مثل الصين والبرازيل بأن يكونوا كأجهزة تحكم عن بعد بيد أميركا.
- لا تتوافق رؤية كثير من دول أوروبا مع الرؤية الأميركية، خاصة باستخدام القوة العسكرية إلا في حالة الدفاع عن النفس.
- اختلاف مفاهيم القيم بين الدول.
- الهوّة الفاصلة بين أوروبا وأميركا، خاصة في المجال العسكري.

ترفض بعض الأنظمة العالمية قيام تحالفات إقليمية أو شعبية مع دول العالم العربي أو العالم الإسلامي للأسباب التالية:

1. غياب المعارضة في معظم هذه الدول.
2. حساسية التعامل مع هذه الدول بخصوص الأهداف الأميركية المعادية للإسلام والعرب.
3. اعتماد كثير من الدول العربية أو الإسلامية على النفط فقط.

تُشكّل الأسباب السالفة الذكر صدى كبيراً في الدول الأوروبية التي تحاول بناء تحالفات مع أميركا أو المؤسسات الأميركية إيماناً منها للحفاظ على موقعها المميّز في العلاقات الدولية.

بالمقابل هناك نفوذ أكبر لدول الاتحاد الأوروبي - خاصة فرنسا - في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول حوض المتوسط من النفوذ الأميركي في تلك الدول وذلك للأسباب التالية:

1. القرب الجغرافي.
2. العلاقات الاقتصادية الوثيقة.
3. اعتبار الشرق الأوسط وحوض المتوسط سوق جيدة وخصبة لاستهلاك البضائع الأوروبية.
4. عدم رغبة الدول الأوروبية بفقدان نفوذها الاقتصادي والتجاري في منطقة حوض المتوسط.

5. اعتماد الدول الأوروبية على مصادر الطاقة من دول حوض المتوسط والشرق الأوسط.
6. خبرة الدول الأوروبية بالتعامل مع دول حوض المتوسط وفهم خصوصياتها باعتبارها كانت مستعمرات سابقة لها.
7. تقارب الحضارات والمصالح الاقتصادية.

بناءً على الأسباب السالفة الذكر، بنت كثير من الدول الأوروبية علاقات دبلوماسية وثيقة مع دول حوض المتوسط حيث تُعتبر الأخيرة بمثابة ركيزة أساسية لسياسات أوروبا الخارجية والأمنية.

بالحقيقة، استفاد الأوروبيون كثيراً من خلال تواجدهم بقوة في منطقة حوض المتوسط لإبراز دورهم المميّز على الساحة الدولية بعيداً عن الدور الأميركي، مما أثار حفيظة إسرائيل وبالتالي تركيزها على قضايا الأمن العسكري.

على سبيل المثال: نشّطت فرنسا ما يسمى "سياستها العربية" المتضمّنة تسهيلات كبيرة للعلاقة الفرنسية العربية، بالإضافة إلى قرارها المتضمّن تطوير إمكانياتها النووية المستقلة وانسحابها من حلف الناتو وإقامة مقرّات خاصة للتخطيط العسكري الأوروبي مستقلة عن حلف الناتو لفرض وجود الاتحاد الأوروبي كدولة واحدة على الساحة الدولية مستقلة عن الولايات المتحدة.

لا تُبشّر الرغبة الجامحة لدى الاتحاد الأوروبي لإبراز مكانته على الساحة الدولية بآفاق إيجابية للتعاون الدولي مع أميركا أو بالأحرى للتعاون الدولي تحت ظل القيادة الأميركية مما يزيد من مشاعر المقاومة والرفض لدى الأنظمة العربية والإسلامية ضد السياسة الأميركية.

في هذا السياق، نجد أنه من الصعب على أميركا الحصول على تحالف دولي واسع في مواجهة التحديات المختلفة وهذا ينطبق أيضاً على دول الاتحاد الأوروبي التي تسعى جاهدة لتوحيد صفوفها في شتى الميادين والقيام بتحالفات خارجية مع دول معارِضة لأميركا لتبنّي سياسات أمنية موحّدة.

في حال حقّقت الدول الأوروبية هدفها في تبنّي سياسات أمنية فإنها ستواجه تحديات كبيرة في إيجاد الشركاء لإقامة تحالفات للوصول إلى الأهداف المرجوة،

خاصة إيجاد شركاء من الشرق الأوسط في حال حدوث أي عدوان أو غزو كما حدث في العراق.

في حال حصول تدخل عسكري واسع ضد أية دولة، فإن مسألة إدارة العمليات العسكرية لن تشكّل عائقاً أمام تحالف القوات العسكرية. لأننا نجد في كثير من الحالات أن القوة العسكرية الأميركية بمفردها قادرة على القضاء على الأنظمة المعادية أو الدول المارقة.

أما إذا كان هدف التدخل العسكري هو تحويل مسيرة المجتمعات التي تحوي الإرهابيين أو أسلحة الدمار الشامل إلى مجتمعات نظيفة فهذا يتطلب منح مساعدات إنسانية لهذه المجتمعات لإحلال السلام فيها وسيادة القانون والمحافظة على المؤسسات وانتشار القيم السياسية المختلفة أي بعبارة أخرى "بناء الدولة العصرية"، علماً أنّ القوات العسكرية الأميركية ليست مسؤولة عادة عن القيام بمثل هذه المهمات.

ترتبط المرحلة التحويلية ما بعد الحرب بمدى تطور الكفاءات والموارد والخبرات للوصول إلى الدولة العصرية. علماً أن أي مشروع للوصول إلى الدولة العصرية قد لا يتحقق إلا من الداخل، بمعنى آخر، إن الوصفات الخارجية الجاهزة لا تكون ناجحة من أجل القيام بتغيرات جذرية داخلية وهذا ما حدث فعلاً في كل من أفغانستان والعراق لأن الوصفات الخارجية (الأميركية) لم تنجح بالقدر الكافي في تغيير الواقع سواء في أفغانستان أو في العراق. بدليل أن التحرك العسكري الأميركي في أفغانستان أو في العراق لم يحقق أهدافه السياسية، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تتعاون مع باقي الأنظمة العالمية والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة كمرجعية شرعية للحصول على الدعم المطلوب بغية تحقيق أهدافها السياسية.

إذا كان الهدف السياسي الأميركي في دولة ما هو تغيير آلية عمل نظام هذه الدولة وليس الإطاحة به، فهنا يكفي فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية عليها وفي هذه الحالة تكون أميركا أيضاً قادرة على تطبيق مثل هذه العقوبات بمفردها (أي دون وجود تحالف دولي) في هذا السياق نادراً ما نجد دولة تستطيع التقدم

والنهوض في حال وجود عقوبات أميركية مفروضة عليها.

وبالمقابل نادراً ما نجد عقوبات مفروضة من أميركا بمفردها على دولة ما، لأن أميركا عادة تحاول حشد التأييد لها لفرض العقوبات، وبالتالي زيادة الضغوط على الدولة المعاقَبة.

لكن المشكلة تكمن في أن أيّة عقوبات سواء دبلوماسية أو اقتصادية ستؤثر سلباً على عامة الناس المدنيين الأبرياء والخدمات الإنسانية داخل الدولة المعاقَبة أكثر من تأثيرها على حكومة الدولة المعاقَبة المستَهدَفة أصلاً للعقوبة. تماماً كما حدث في العقوبات المطبقة على العراق عام 1991، والتي حظيت بشرعية دولية من خلال قرارات مجلس الأمن، والتي نالت من الشعب أكثر ما نالت من الحكومة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية الواسعة لأوروبا والحسابات السياسية الأوروبية، فإننا نجد أن أية عقوبات قد تُفرَض في المستقبل على أية دولة عربية أو إسلامية، سوف لن تستحوذ على إجماع أو تعاون دولي كبير لأن أوروبا – غير الولايات المتحدة الأميركية – هي شريك تجاري هام جداً لمعظم دول منطقة المتوسط، وبالتالي سترفض التعاون في حال تطبيق أية عقوبات من شأنها أن تلحق الأذى بمصالحها التجارية أو الاقتصادية أو السياسية مع الدولة المعاقَبة.

إن جدوى تحالف أميركا مع بقية الأنظمة العالمية للضغط على دولة ما سيكون أكثر فاعلية مما لو قامت أميركا بمفردها بممارسة هذا الضغط.

هناك معايير كثيرة لتطبيق الديمقراطية في أية دولة، ولكن لا يجوز تطبيق مثل هذه المعايير بشكل فوري بل يجب تطبيقها وفق خطة زمنية حسب خصوصية وظروف كل نظام، مثل:

1. الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية.
2. استقلالية السلك القضائي.
3. مدى تفاعل المجتمع المدني مع هذه المتغيرات.
4. حرية الصحافة وحرية الرأي والفكر.

5. الأوضاع الاقتصادية مثل:

أ – شفافية التعاملات المالية.

ب – احترام قدسية العقود المالية والتجارية والاقتصادية المُبرَمة.

ج – جدوى الحملات لمكافحة الفساد.

د – انخفاض أو القضاء على الاحتكارات.

هـ – حسن سير التدابير والإجراءات.

و – الضرائب غير المباشرة.

6. الإشراف على حركة المجتمع ورأس المال والبضائع والخدمات العامة.

بذَل الاتحاد الأوروبي جهوداً حثيثة للنهوض بمثل تلك المعايير السالفة الذكر، من خلال إيجاد آليات حقيقية بجدية مثل:

1. زيادة عدد الاتفاقيات المُبرَمة.
2. المساعدات المالية.
3. الدعم الفنيّ.
4. تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي.
5. تشجيع الحوار الثقافي (حوار الثقافات).
6. وعود بإنشاء منطقة تجارة حرة.

قام الاتحاد الأوروبي بدراسة تلك الآليات السالفة الذكر، بحيث لا تؤثر أبداً على وضع ومسيرة المجتمع في حال فشلها أو عدم إمكانية تطبيقها، ولا يتضارب مع الاتفاقيات الإقليمية المُبرمة لصالح أفراد المجتمع وبرامجهم التنموية، ولا يتعارض مع التوجّهات العامة للمجتمع.

يأمل الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق تلك الآليات، النهوض بالمستوى الاقتصادي والتخفيف من الضغوط المفروضة عليه للحد من الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية من جهة، والاستجابة للشكاوى التي تدَّعي التدخل الأوروبي غير المبرر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والاستهتار بسيادة تلك الدول من جهة أخرى.

هذا ما قامت به فعلاً الولايات المتحدة الأميركية في الماضي، لكن بعد أحداث 11 أيلول وبعد غزو أفغانستان والعراق، اعتقد العالم أن أميركا ستغيّر من نهجها في التدخل والاستهتار والهيمنة على العالم إذا ما توفّر لها إمكانيات الدعم والمساعدة من أنظمة عالمية أخرى، خاصة الدعم المالي والفني والمساعدات الأمنية.

4. الأحادية القطبية أو التعددية القطبية في النظام الدولي الجديد:

يمكن القول الآن أن كل المفاهيم في النظام الدولي الجديد باتت واضحة.

مهما كانت تركيبة النظام الدولي الجديد، فإن أميركا ستلعب الدور الافتراضي الأكبر مقارنة مع أدوار بقية الأنظمة العالمية وخاصة دورها القوي في المجال العسكري.

النتيجة:

1. تملك أميركا الرغبة القوية الكافية للتصرف من جانب واحد، خاصة عندما تشعر أن مصالحها الحقيقية باتت مُهدَّدة. وإنها ستكون مستعدة لمقاومة كل مطالب الأنظمة الأوروبية الداعية لتحويل النظام الدولي إلى نظام أوروبي واسع وموحَّد، حيث تتحول فيه المؤسسات الوطنية إلى مؤسسات فوق القومية (عالمية) ذات سيادة واستقلالية.
2. تقوم المؤسسات الجديدة (العالمية) بفضّ جميع النزاعات بصورة سلمية اعتماداً على الاتفاقيات الجماعية فوق القومية (العالمية) أو اعتماداً على القانون الدولي المنصوص عليه نتيجة المشاورات والمفاوضات متعددة الجنسيات.
3. تستبعد المؤسسات الجديدة (العالمية) من سياستها الخارجية أي استخدام للقوة العسكرية لفضّ النزاعات الإقليمية أو النزاعات بين الدول، إلا في حالة الدفاع عن النفس لصد أي غزو أو اعتداء عسكري مباشر.
4. ستكون قوة أميركا العسكرية بمفردها بعيدة عن فضّ كافة النزاعات بالطرق السلمية، لأنها ستستخدم القوة العسكرية، خاصة ضد التهديدات التي تُعرّض أمنها القومي للخطر.

5. ستحتاج أميركا إلى إقناع الآخرين للقيام بعمل عسكري ما، وذلك بناءاً على طبيعة وأثر التهديدات التي تتعرض لها، كما ستحاول إقناع الآخرين بجدوى اتخاذها أي قرار عسكري ضد تلك التهديدات. لكن هذا لا يعني أن أميركا عاجزة عن القيام بأي عمل عسكري، حتى دون موافقة المؤسسات الإقليمية أو الدولية أو الأنظمة الأخرى.
6. لا شك أن هناك شبه استحالة لإجماع الرأي العالمي من أجل الدعم المطلوب لأميركا في حال رغبت الأخيرة القيام بأي عمل بمفردها، خاصة في منطقة الشرق الأوسط.
7. في حال عدم تقديم الدعم المطلوب لأميركا للقيام بعمل إفرادي، فإن الأخيرة لن تصبح مشلولة أو غير عاجزة على القيام بالإجراء الذي تراه مناسباً، بعكس بعض الدول الأخرى الأقل قوة والتي قد تشعر بحرجٍ للقيام بعمل ما بمفردها دون الحصول على دعم دولي.
8. رغم كل ما سبق، ستسعى أميركا دائماً لبناء تحالفات دولية.
9. بناء تحالفات دولية للقيام بعمل ما هو أقل عناءً من بناء تحالفات سابقة قديمة. لأن القاسم المشترك لـ (تحالف الرغبات) هو بالتعريف أكبر من القاسم المشترك لتحالف أهداف الاجتماعات واللقاءات.
10. تأخذ أميركا بعين الاعتبار والحسبان أي تحالف سياسي للشركاء الآخرين، وبالتالي يجب على أميركا أن تدرس جيداً أهداف مثل تلك التحالفات والوسائل المستخدَمة فيه.
11. ضرورة بناء قاعدة متينة للتعاطف والدعم الدوليين، التي تخفف حتماً من وطأة الأداء الأميركي ليس على قضايا الساعة فقط بل أيضاً على قضايا مستقبلية مثل القوانين البيئية أو القوانين الخاصة بالجرائم الدولية.
12. يجب على السياسة الأميركية المستقبلية أن تحتوي على عناصر التعددية، حتى لو تصرفت بمفردها في بعض القضايا الدولية.

علماً أنه من غير المؤكد أن تقرّ السياسة الأميركية بحاجتها إلى احتواء أو ضم عناصر التعددية، بل على الأرجح ستتصرّف حسب منطقها الخاص.

فيما لو أقرّت السياسة الأميركية بحاجتها إلى ضم عناصر التعددية، فإنها - في هذه الحالة - ستكون قادرة على حشد الدعم الدولي لها.

تشير نتائج العمليات العسكرية الأميركية في العراق إلى أن:

1. أميركا فرضت نفسها على جميع الأطراف هناك.
2. أميركا أفحمت الأمم المتحدة ودول أخرى للتعامل مع العراق في فترة ما بعد الحرب ضمن إطار الأمم المتحدة وذلك من خلال مناقشات ومداولات مجلس الأمن، مما قد يعطي صبغة شرعية للحرب على العراق.

النتيجة الختامية:

يعكس الوضع الدولي ببساطة ضرورة توزيع القوى لبناء نظام دولي جديد مكوَّن لا من الأحادية القطبية ولا من التعددية القطبية، بل من نظام هجيني تحت اسم "أحادي ومتعدد الأقطاب"، مماثل إلى حد ما لتهجين الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يُوصف هذا التهجين "بالهندسة العالمية المتغيرة" حيث تكون أميركا المركز الهندسي، وباقي العالم الخطوط والزوايا الهندسية المتعلقة بالمركز.

بين العراق والفلسطينيين: خيارات إسرائيل الحاسمة

أشير سوزير

لقد تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط من العالم العربي إلى دول غير عربية مثل إسرائيل، إيران، تركيا، وحتى الولايات المتحدة.

هذا التغيير ليس بالضرورة لمصلحة إسرائيل، لأن زيادة قوة إيران وحلفائها الإرهابيين هو أمر ضار لأمن إسرائيل.

بينما تزداد تركيا قرباً إلى أوروبا، من المهم لإسرائيل إبقاء وتقوية روابطها العسكرية والاقتصادية والسياسية مع أنقرة.

لقد كان للاحتلال الأميركي للعراق تأثيراً قوياً وبعيد المدى على ميزان القوى في الشرق العربي أو الهلال الخصيب. لقد خلق فراغاً في السلطة وفي القيادة في منطقة حيث، ولفترة قريبة جداً، كانت الأنظمة البعثية في سورية والعراق تتنافس على الهيمنة. الآن، عراق ما بعد صدام في فوضى، وسورية بشار الأسد ليست أكثر من كاريكاتير لتقدم القوة الإقليمية في عهد أبيه حافظ الأسد على مدى جيل منذ 1970. وكنتيجة لذلك، ليس على إسرائيل أن تواجه إمكانية فتح الجبهة الشرقية التي تجمع سورية والعراق اللذان قد يتجيشان للهجوم ومن المحتمل أنهما يضغطان على الأردن للقبول بالتعاون أو حتى الانضمام إلى مثل هذا التجمع.

وفي ما وراء مسألة مخاوف إسرائيل الأمنية الحالية والأطول أجلاً، فإن زوال السلطة في العراق يشكل انعكاساً وتفاقماً للمأزق المريع للعرب. لقد فوتت معظم الدول العربية ركب العولمة، ولا تزال الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في العالم الأول، وإسرائيل ضمناً، تتسع. إن المراكز التقليدية للقوة العربية تمر جميعها بنوع من الانحدار أو الأزمة السياسية. مصر هي دولة فقيرة من العالم الثالث، ولم تعد

تضع جدول الأعمال الإقليمي كما كانت تفعل في عنوان عهد عبد الناصر. مصر تكافح من أجل تجسير الفجوة المتزايدة جداً بين صورها الذاتية كقوة إقليمية عظيمة والحقيقة الحالية، التي تواجه فيها صعوبة متزايدة في إجبار اللاعبين المحليين على لعب دورها، فنفوذها وسمعتها يواصلان الهبوط.

سورية معزولة بالكامل، أكثر من أي وقت مضى منذ أن حازت البلاد على استقلالها في منتصف الأربعينات. محاطة بالولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، سورية عندها آلة عسكرية متدهورة، اقتصاد رجعي وقيادة غير ملهمة. العربية السعودية منذ 11/9 في حالة من القلق تقارب الرعب، فعلاقاتها بالولايات المتحدة تمر بمرحلة صعبة من سوء الظن وضعف الثقة المتبادلة. السعوديون، بالرغم من أن أسعار نفط في أعلى مستوى، ليسوا تقريباً في مستوى الغنى الذي كانوا فيه، يستمرون في سياستهم الثنائية في قتال الإرهاب بيد واحدة، وتحريضه بالأخرى، كشكل من الحماية لهم.

هذا الأمر لم يثر غضب الولايات المتحدة فقط ولكنه أخفق أيضاً في استرضاء المعارضة الإسلامية المسلحة التي تواصل مضايقة المملكة بهجمات تتزايد بانتظام، إلى العائلة الحاكمة السعودية، إن السعوديون لا يعرفون لمن يلجئون بالضبط.

العراق تحت الاحتلال الأميركي ليس لاعباً مستقلاً وطالما سيبقى كذلك فهو غير ذا كيان. الأردن، إحدى أفضل الدول العربية، خارج على ما يبدو من أسوأ مشاكله الاقتصادية. من الناحية الجغرافية السياسية، على أية حال، الأردنيون كانوا دائماً عاجزون عن تشكيل السياق الإقليمي الذي يجب أن ينشطوا فيه. في الوقت الحاضر هم محصورون بين اثنين من ساحات الفوضى العارمة، العراق والضفة الغربية، وهذا موقع يمكن للمرء أن يصفه بالقلق الاستراتيجي.

سيادة غير عربية:

إن تدهور حالة العرب أدى إلى ظهور شرق أوسط جديد حيث هناك لاعبون غير عرب هم أكثر أهمية بكثير من العرب في صياغة جدول العمال الإقليمي. لم يعد صحيحاً أن تعبير "العالم العربي" هو مرادف لتعبير "الشرق

الأوسط"، لقد أصبحت القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي بدرجة أقل، ودول غير عربية من المنطقة، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، هي القوى الرئيسية. لقد تقوضت قدرة الولايات المتحدة، التي قبل سنة فقط كانت تقف القوة المنيعة، في الوقت الحاضر على خلق نظام إقليمي جديد فهي تغرق بعمق أكثر وأكثر في المستنقع العراقي. علاوة على ذلك، فقد بدأت قدرة الردع الإقليمي للولايات المتحدة تضعف فهي مكشوفة كقوة عظمى عليها تقييدات سياسية وعسكرية شديدة أيضاً.

وبالمقابل، هناك نفوذ إقليمي إيراني في تزايد مستمر. إن الفشل الأميركي يشجع الإيرانيين دائماً. وعلى الرغم من المظاهر الخارجية، يبدو الإيرانيون مصممين على مواصلة مسعاهم للحصول على القدرة النووية، بصرف النظر عن المعارضة الدولية. إن مكانة إيران الإقليمية أيضاً في ارتفاع لأن ميزان القوى التاريخية في الشرق العربي بين السنّة والشيعة ينتقل لمصلحة الشيعة وذلك للمرة الأولى خلال عدة قرون.

لم يزل الاحتلال الأميركي للعراق صدام حسين ونظام البعث من القوة فقط، وهي أهداف كافية لوحدها. بل أيضاً جرد الأقلية العربية السنية التي كانت في الحكم لعدة قرون في العراق من السلطة، وسحق الولايات العراقية، الحصن العربي الرئيسي ضد الهيمنة الإقليمية الإيرانية. وبالتالي قامت إيران بتحركات رئيسية لم يسبق لها مثيل على نطاق التأثير في فوضى العراق، لأن إخوتهم في الدين الشيعة، الأغلبية في العراق، جاهزون لوراثة السنّة.

لأسباب أخرى، غير مرتبطة بالعراق، وكجزء لا يتجزأ من التغير السياسي السكاني والمتلازم في لبنان خلال الجيلين الأخيرين، الشيعة هناك هم أيضاً يتحركون نحو أهدافهم. فهم إلى حد بعيد المجموعة الأكبر في لبنان، تتزعمهم مقاومتهم الشيعية القوية، حزب الله لكن حزب الله ليس فقط رأس الحربة للشيعة في لبنان - بل هناك سلطة إيران على طول الطريق إلى الضفة الغربية وغزة، حيث له ارتباطات عملياتية ومالية قوية مع كل طيف الجماعات الفلسطينية، من فتح إلى حماس والجهاد الإسلامي وهكذا فإن إيران تسعى للحصول على الأسلحة النووية

بخوف أقل من الولايات المتحدة، فهي تتمتع بقول لم يسبق له مثيل أيضاً من عميق التأثير في قلب الشرق العربي، يمتد طول الطريق من طهران إلى بغداد، وبعد ذلك عن طريق حليف كبير السن في دمشق يمتد إلى بيروت، وما بعدها إلى الأراضي الفلسطينية. الآن تواجه إسرائيل التحدي الإيراني، في كلتا أبعاده النووية والإرهابية بشكل أكبر بكثير. أولئك الذين يجادلون بأن إسرائيل كانت تحصل على ربح صاف من الحرب في العراق هم مخطئون.

إن خيارات إسرائيل فيما يتعلق بإيران ليست بسيطة. إن سياسة حث المجموعة الدولية لكبح إيران والضغط لإيقاف برنامجها النووي هي الأفضل لكنها لا تعد سياسة واعدة بالضرورة. إن الإيرانيين، وعلى المدى البعيد، قد لا يذعنون للضغط الذي كان غير ذي تأثير قوي حتى الآن. إسرائيل يمكن أن تختار الخيار العسكري وتحاول تحطيم منشآت إيران النووية كما فعلت في العراق في 1981، لكن تلك ليست مسألة سهلة. لقد تعلّم الإيرانيون دروس العراق وليس لديهم منشأة رئيسية واحدة فوق سطح الأرض، لكن المنشآت تحت الأرض كثيرة. وتدميرها من الجو غير مضمون أبداً. فشل في مثل هذا العملية ليس خياراً أمام إسرائيل فهو يعني ترك إيران بكل قدرتها النووية مع سبب أبدي للانتقام.

ما سيكون أكثر واقعية على المدى البعيد ربما هو نسخة من الحرب الباردة أي الردع، الأمر الذي سيوضح لإيران، من قبل إسرائيل نفسها أو من المحتمل من قبل إسرائيل والولايات المتحدة معاً، بأن أي هجوم غير تقليدي على إسرائيل سيرد عليه بهجوم ليست إيران بقادرة على تحمله. على أية حال، ليس هناك إنكار لحقيقة بأن إيران انتقلت من الهامش لتكسب مركزاً لم يسبق له مثيل من عمق التأثير الإقليمي يمتد إلى قلب الشرق العربي.

القوة غير العربية الأخرى التي تصعد للمقدمة في ظل الفراغ العربي هي تركيا. تجثم فوق الفراغ العربي في الهلال الخصيب، إن تركيا هي قوة إقليمية عظمى تمتد على طول الطريق من اليونان إلى إيران، تسيطر على مصادر ماء سورية والعراق، بالجيش الأكبر والأقوى في المنطقة، وتعداد سكان أكثر من 70 مليون. سوية مع إيران، فإن لدى تركيا تأثيراً كبيراً على سورية وأكثر من رأي على نتيجة الحرب

في العراق من كل العرب مجتمعين (ومن المحتمل أكثر من الولايات المتحدة أيضاً).

خلال العقد الأخير، كان بين تركيا وإسرائيل علاقة وثيقة جداً - اقتصادية وعسكرية وسياسية. ومع أن معظم تلك العلاقة بقي سليماً، كان هناك مؤخراً بعض المشاكل بين أنقرة والقدس.

رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، من حكومة محافظين متدينة والذي وصل إلى السلطة في تشرين الثاني 2002، كان على نحو استثنائي منتقداً لإسرائيل وتصرّف جيشها في الحرب مع الفلسطينيين. وهكذا كانت أجهزة الإعلام وعامة الناس. وبينما تقترب تركيا من العضوية في الاتحاد الأوروبي، هناك سبب أقوى لإسرائيل لبذل جهد إضافي لخلق علاقة من الثقة والفهم المتبادلين مع النخبة الحاكمة الجديدة.

من عدة نواحي، فإن إسرائيل وتركيا في نفس القارب. هما قوتان غير عربيتان ولكن شرق أوسطيتان، وجيران غير مسيحيين وأقوياء نسبياً للاتحاد الأوروبي، مع شبكة من الروابط السياسية والثقافية والتاريخية غير المستقرة مع شعوب أوروبا. إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيكون تخفيفاً لتركيز النادي المسيحي في أوروبا، وقد يمهد لانضمام إسرائيل في المستقبل. في هذه الأثناء، يجب أن تأخذ إسرائيل في الاعتبار بأن تركيا تنتقل بنفس الوقت لتقترب من أوروبا في موقفها من النزاع مع الفلسطينيين، والاتحاد الأوروبي وتركيا قد يريان في مصلحتهما رؤية تركيا تعمل كامتداد للاتحاد الأوروبي في الشؤون الشرق الأوسطية. لكل هذه الأسباب فإنه من الضروري أن تصفي إسرائيل الجو مع تركيا وتوسس قنوات اتصال بالنخبة الجديدة، ليس بدلاً من الشبكة الحالية للارتباطات بالنخبة العلمانية، ولكن بالإضافة لها إن تركيا قوة إقليمية لا تستطيع إسرائيل تحمل معاداتها.

إن القصص التاريخية الوطنية للإسرائيليين والفلسطينيين تعقد الجهود لإيجاد حل "نهاية النزاع".

إن إسرائيل تربح الجانب العسكري للانتفاضة الحالية ولكن تدفع سعراً سياسياً عالياً جداً.

سيكون التعاون مع الفلسطينيين في الانسحاب من غزة مثالياً، لكن يجب أن

يحدث فك الارتباط سواء كان الفلسطينيون راغبين في التعامل مع الإسرائيليين أم لم يكونوا، لأن الاحتلال ليس في مصلحة إسرائيل البعيدة المدى.

إسرائيل، سوية مع إيران وتركيا، هي ثالث قوى إقليمية عظمى غير عربية في بيئتها الحالية ومع الفلسطينيين بشكل خاص، إسرائيل لوحدها هي التي عندها القوة لوضع جدول الأعمال السياسي والاستراتيجي كما تشاء.

كما اكتشف الإسرائيليون منذ كامب ديفيد 2000، فلكي تصل إسرائيل والفلسطينيون لنهاية النزاع، فإن الاستيطان أمر هام، ربما هام جداً الآن. إذا كان مطلوباً من الفلسطينيين إعلان "نهاية النزاع" فهم حتماً سيفحصون أهمية مثل هذه الإعلان على خلفية موروث قصتهم التاريخية الوطنية. الأمر الذي يقودهم بشكل لا يمكن تجنبه للعودة إلى أصول النزاع، لكي يحددوا بالضبط الشروط التي يجب تحقيقها لإعلان نهاية النزاع. إن مثل هذا التساؤل لا يتعلق فقط بالسياسة، ولكن بالتاريخ والقصص الوطنية بشكل أساسي.

فمحاولة المفاوضة على تأريخ الأمم لا يجعل بناء مستوطنة أمراً سهلاً. بالنسبة للجانب اليهودي الإسرائيلي، فإن الصهيونية هي مشروع بطولي من الدفاع عن النفس ضد المصير التاريخي البائس لليهود. إن حرب 1948 هي "حرب التحرير"، ونصر رائع "بضعة ضد الكثير". في 1948، على بعد سنوات قليلة فقط من رعب دمار اليهود في أوروبا، ارتفع الشعب اليهودي من رماد أوشفتز إلى موقع البطولة للتحرير الوطني، "سيادة يهودية ودولة مستقلة". تمّ استبدال الظلم التاريخي الإجمالي للشتات بتجسيد العدالة التاريخية في أرض إسرائيل.

لا حاجة للقول إن الفلسطينيين لا يرون الأمر بهذه الطريقة. إن المشروع الصهيوني، من وجهة النظر الفلسطينية، ليس أكثر من حركة استعمارية، فرضت عليهم بالقوة. فالصهيونية، بالنسبة للفلسطينيين، غير ذات فضل. من المستحيل أن تكون حركة دفاع عن النفس، لكنها بالأحرى عدوان بحت من البداية للنهاية. بذر بذور دمار المجتمع الفلسطيني في 1948. ما كان لليهود حرب "التحرير" كانت للفلسطينيين "النكبة"، أو كارثة وطنية. ما كان لليهود نهوضهم من الرماد كان للفلسطينيين هزيمتهم الساحقة، تفكك مجتمعهم، خسارتهم للوطن وتحويل نصف

عددهم إلى لاجئين. هذه الكارثة في 1948 شكّلت العمود الفقري للهوية الفلسطينية، وأسست لصورة ذاتية جماعية كضحايا لظلم تاريخي كبير.

كل من يريد الحصول على إعلان فلسطيني لـ "نهاية النزاع" يجب أن يجسر على هذه الفجوة الهائلة بين القصص الوطنية ويؤمن رداً سياسياً مناسباً على الإحساس الفلسطيني العميق بالظلم. لقد كان التطور واستحكام القومية الإقليمية في الشرق الأوسط غالباً باعثاً على صنع السلام العربي الإسرائيلي، لكن ليس في حالة الفلسطينيين Egyptianism "المصرية" وJordanianism "الأردنية" كان يتم تعريفهما إقليمياً بطرق لا تتضارب مع مصداقية إسرائيل قبل 1967. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن القضايا التي كان لزاماً أن يتم حلها بينهم لكي يتمّ توقيع معاهدات سلام. لكن "Palestinianism" "الفلسطينية" كهوية إقليمية تضم كل أرض فلسطين تحت الانتداب البريطاني و لم يسبق أن انحصرت في الضفة الغربية وغزة وسكانهما. فهي تتعلق بكل الفلسطينيين الذين نشأوا من فلسطين التاريخية وأحفادهم، حيثما يكونون.

النزاع، في هذه الحالة، لا يشمل فقط الأراضي المحتلة في حرب 1967، لكنه متجذر في القضايا التي نجمت عن قيام إسرائيل في 1948، مثل مسألة اللاجئين أو مسألة الوضع السياسي والحقوق الوطنية للأقلية الفلسطينية التي بقيت في إسرائيل كما هي قضايا 1948 هذه ليست أمور إقليمية (حول الأراضي) تقرر حجم إسرائيل. بل هي مرتبطة بالوجود ذاته لإسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

وهكذا نشأ عن عملية كامب ديفيد "نهاية النزاع" في صيف 2000 إراقة دماء فلسطينية - إسرائيلية مخيفة منذ 1948. أولئك الذين شاركوا في محادثات السلام كانوا غير قادرين على جسر الفجوة التاريخية. فقد ياسر عرفات في ذلك الوقت أي إحساس بالاضطرار للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل. رأى عرفات الوقت إلى جانبه، واعتقد أن إطالة أمد النزاع يخدم الأهداف التاريخية للفلسطينيين، حتى إذا عنى ذلك تضحية ومشقة لشعبه في المدى القريب. خلال عقد تقريباً، سيفقد اليهود أغلبيتهم في المنطقة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، في هذه الظروف، وهو أمر معروف للعرب واليهود على حد سواء، لم يكن الفلسطينيون

في عجلة لتطبيق حل يعترف بالدولتين. إذا كان بمكنهم أن يصمدوا بما فيه الكفاية فقد يكونون قادرين على الحصول على كل شيء في دولة واحدة.

في هذه الأثناء، على أية حال، وبينما العرب في حالة من الفوضى، سحقت إسرائيل المجهود الحربي الفلسطيني عملياً. الإجراءات الهجومية والدفاعية الإسرائيلية أثبتت فعالية كبيرة. الاغتيالات الموجهة للفدائيين الفلسطينيين، من الكوادر المقاتلة إلى الصفوف العليا من القيادة، كان لها تأثيراً كبيراً. السور الأمني جعل اختراق دفاعات إسرائيل من قبل المفجرين الانتحاريين أصعب بكثير. وكنتيجة لذلك، هبطت الإصابات الإسرائيلية بشكل لافت بينما كانت خسائر الفلسطينيين تستمر بالارتفاع.

لا يمكن أن يكون هناك شك في عقول الفلسطينيين والإسرائيليين أن سعي الفلسطينيين لإجبار إسرائيل على قبول الغير مقبول قد وصل إلى نهاية مسدودة. أثبت المجتمع الإسرائيلي أنه أكثر مرونة بكثير مما توقّع الفلسطينيون ثانية. إذا اعتقد الفلسطينيون أن حربهم مع إسرائيل ستجر العرب إليها فهم مخطئون حتى المساعدة المالية كانت زهيدة.

استماتت الفلسطينيون لكي يدوّلوا النزاع. هذا لم يحصل أيضاً. عرفات كان كاذباً في نظر الأعضاء الهامين في المجموعة الدولية. ومع أن رؤية الرئيس بوش واللجنة الرباعية تضمنتا تشكيل دولة فلسطينية مستقلة، لم يكن الهدف الفلسطيني متضمناً في رؤية المجموعة الدولية، لكنهم أرادوا فرض رؤيتهم الخاصة على إسرائيل. وهذا مستحيل وبالنتيجة، لم يتحقق أي من أهداف الحرب الفلسطينية الرئيسية بالكامل. ذلك هو تعريف الفشل. لكن نصر إسرائيل في ساحة المعركة كلّفها ثمناً باهظاً جداً.

عانت صورة إسرائيل في المحافل الدولية بشدة. أضعف الفيلم اللانهائي على ما يبدو من الخراب في الضفة الغربية وغزة شرعية إسرائيل الدولية. علاوة على ذلك، إن إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية سوف لن تحسم النزاع التاريخي بين إسرائيل والفلسطينيين لصالح إسرائيل. إن الاحتلال أكثر ضرراً في المدى الأطول لإسرائيل منه للفلسطينيين. الاحتلال المطوّل يشكل تهديداً لمنطق وجود إسرائيل كدولة

تحررية، ديمقراطية للشعب اليهودي.. الاحتلال المطوّل سيضيف حوالى 3.5 مليون فلسطيني إلى الـ 1.25 مليون في إسرائيل (وضمناً القدس الشرقية) ويضع إسرائيل على الخط السريع لفقد الأغلبية اليهودية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها الفعالة. لذا، يجب أن تأخذ إسرائيل المبادرة، سواء كان الفلسطينيون جاهزون لاتفاقية أو لم يكونوا.

إن قرار إسرائيل الانسحاب من طرف واحد ليس "هروباً من الإرهاب"، لكنه اختيار سياسة عقلانية لإسرائيل، في ضوء ضعفها السكاني، الذي ليس دوراً ولا نتيجة للحرب الأخيرة. فك الارتباط وبناء حاجز أمني على الحدود سيبقي أغلب القائمين بالعمليات الانتحارية خارجاً، وسيؤدي إلى تخفيف العداوات الحالية وتحسن عام في حالة الأمن على المدى القريب. هذه الوسائل يمكن أن تحسن إذا كانت مصحوبة بتفكيك المستوطنات المعزولة والمخافر الأمامية وانتشار عسكري فعال وأكثر تركيزاً.

إذا اختارت إسرائيل أن تمتنع عن فك الارتباط، أحادي الجانب أو غيره، فستجد نفسها قريباً تواجه مطالبات ليست بدولتين للشعبين لكن بدولة واحدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط. مثل هذه الدولة سيحصل فيها انكماش دائم للأغلبية اليهودية التي ستصبح في النهاية أقلية في دولة عربية. وللمفارقة فإن تأسيس دولة فلسطينية بجانب إسرائيل أصبح مصلحة شخصية إسرائيلية حتى إذا كانت هذه العملية قفزة بدأت بدون اتفاق مع الفلسطينيين، أي بفعل أحادي الجانب من فك الارتباط. وفي المقابل، سيتضح بشكل صارخ للفلسطينيين أن هذا ليس الحل المثالي لهم، لكنه قبول للحقيقة على مضض لغياب أي خيار أفضل.

ما هو على المحك الآن ليس الانسحاب من غزة، لكنه الكفاح من أجل روح إسرائيل. الإسرائيليون يعالجون القضايا الوجودية الآن، تلك التي تفادوها منذ 1967. عليهم الآن أن يختاروا بين التراث التوراتي اليهودي والواقع السياسي، بين إسرائيل التي هي جوهرياً علمانية، تحررية، دولة ديمقراطية للشعب اليهودي أو إسرائيل مختلفة كلياً، التي ستكون دولة أصولية مسيحية، حيث يصبح القانون المقدس مصدر السلطة التي تتجاوز العملية الديمقراطية، حيث الأحبار يحكمون

واليهود، في النهاية، سيفقدون دولتهم، وتنتصر قدسية أرض إسرائيل على دولة إسرائيل الواقعية العلمانية.

إن مسؤولية القرار تقع على عاتق إسرائيل. في الظرف الحالي من القصور الذاتي العربي، وفراغ السلطة في الشرق العربي والفوضى الفلسطينية فقط إسرائيل هي التي يمكن أن تتخذ القرارات الضرورية لإعادة تشكيل المنطقة. في فترة ما بعد عرفات، قد يصبح أسهل إنجاز الإصلاح الفلسطيني، أو ترتيب وقف إطلاق النار أو حتى اتفاقية مؤقتة. من المحتمل لإسرائيل أن تنسق انسحابها من غزة مع السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل أكثر فعالية. لكن مهما كانت الظروف لا يجب أن تجعل إسرائيل انسحابها متوقفاً على مثل هذا التفاهم. إذا أمكن أن يكون هناك تعاون فسيكون الأمر يساوي الجهد، لكن إذا لم يكن فيجب أن يمضي الانسحاب قدماً بغض النظر. لا يجب أن يسمح شيء بإبقاء إسرائيل في الوضع الراهن من الاحتلال، الذي هو ضار جداً لمصالح إسرائيل على المدى البعيد.

عمّا تبحث إسرائيل في شمال العراق؟

بقلم: "سرهات إركمان"

موقع مركز أوراسيا للدراسات الاستراتيجية

موضوع العلاقة بين إسرائيل وأكراد العراق من أكثر الموضوعات التي أثيرت حولها الشائعات بعد حرب العراق. إصرار المسؤولين الإسرائيليين على التهرب من الخوض في هذا الحديث يزيد من الشبهات حول هذه العلاقات الممتدة إلى خمسين عاماً مضت، وتسببت في انتشار كثير من نظريات المؤامرة.

من جهة أخرى، على الرغم من طرح بعض الكتاب الأكراد قضية أن العلاقات بين إسرائيل والأكراد مفيدة وضرورية، وحتى لو دافعوا عن هذا الأمر بقوة في كتاباتهم، فإنه من غير الممكن ملاحظة كتابات من هذا النوع تحمل الانفعال نفسه في الصحافة الإسرائيلية المكتوبة. وكما سنبين أدناه فإنّ ثمة علاقات لإسرائيل مع أشخاص ومنظمات في أجزاء العراق كلها وليس في شمال العراق فقط. ولكن العلاقات مع شمال العراق والأكراد بشكل خاص تتجاوز العلاقات الاقتصادية للوصول إلى أبعاد سياسية وجيوستراتيجية. إنّ استراتيجية إسرائيل بتطوير علاقات مع محيط جوارها معروفة منذ بون غوريون حتى الآن، وهي تشكّل أساساً في تحليل العلاقات مع إسرائيل.

لهذا السبب، وانطلاقاً من منطق تقسيم دولة عربية معادية لإسرائيل (العراق) وإقامة علاقات تعاون مع الدول المحيطة بالدول العربية ليس سراً أن إسرائيل ومنذ عام 1970 أقامت علاقات وثيقة مع أكراد شمال العراق. وهذه الأمور جاءت في تصريحات مناحيم بيغن، رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق حول أن عناصر إسرائيلية دربت الميليشيات الكردية، كما ذكرها الملا مصطفى البرزاني في

مذكراته. ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لا يصرحان بهذه العلاقة بسبب علاقتهما مع سورية وإيران، كما لا تصرح إسرائيل بها علناً بسبب علاقتها بتركيا إلا أنها موجودة ومنذ زمن طويل.

الدعم الإسرائيلي للتمرد الكردي كان قائماً في زمن الاتحاد السوفيتي ضد العراق الموالية للسوفييت في ظروف الحرب البادرة عن طريق إيران، وقد استمر هذا الدعم في الثمانينيات ولكن بمستوى أقل. ولكن التعقيد الأساسي في العلاقات تحقق بعد تحديد المناطق الآمنة (في جنوب العراق وشماله). في مرحلة تحقيق السيطرة الكردية في شمال العراق كانت الولايات المتحدة الأميركية هي التي أخذت على عاتقها الدور الرئيسي هناك، ولكن إسرائيل، رغم هذا، لم تفقد اهتمامها بالمنطقة، ولكنها تناولتها في الحدود الدنيا.

ولابد من القول إن تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية في أواسط التسعينيات لعب دوراً في هذا الأمر بشكل خاص. ورغم وجود العديد من المعلومات حول عدم قطع هذه العلاقات في تلك المرحلة إلا أن إسرائيل شعرت بالحاجة لتحديد علاقاتها بالأكراد لكي لا تخرب علاقاتها بتركيا، أو على الأقل فقد لعب هذا الأمر دوراً في إعاقة تحقيق الهدف الاستراتيجي للعلاقة الإسرائيلية - الكردية. ولكن هذه المرحلة اكتسبت بعداً مختلفاً بعد هجوم الولايات المتحدة على العراق. ويمكن القول اليوم بأن رؤى إسرائيل واستراتيجيتها في موضوع شمال العراق هي:

ليس ثمة سياسة إسرائيلية واضحة ومحددة بالنسبة لشمال العراق. ترتبط مصالح إسرائيل في العراق بما وصلت إليه وليس بكيفية ما يجب أن تكون؟ تكمن مصالح إسرائيل وكيفية تأثرها بمستقبل العراق ومستقبل دول المنطقة، أكثر مما تكمن في قضية تقسيم العراق أو عدم تقسيمه. لا ضرر مباشر على إسرائيل من تقسيم العراق. وحسابات الضرر والخسارة تتعلق بكيفية الاستفادة من الوضع الذي سينجم في العراق.

العلاقات بين إسرائيل والأكراد في وضع جيد. وإسرائيل لا تعارض وجود دولة كردية. ولكنها تعتقد أن قيامها مستحيل. وأهم أسباب ذلك هي عدم قبول الولايات المتحدة الأميركية ودول المنطقة بهذه الدولة. إضافة إلى هذا فإن إسرائيل

مقتنعة بأن تأسيس هذه الدولة سيفاقم مشاكل المنطقة المتفاقمة أصلاً. فإسرائيل ليست ضد تأسيس الدولة الكردية، ولكنها لا تبذل جهداً خاصاً من أجل تأسيسها. وتركيا هي أهم سبب في هذا الأمر. غير هذا فإن إسرائيل لا تؤمن بوجود مشروع لتأسيس دولة كردية لدى الولايات المتحدة الأميركية، ولهذا السبب فهي لا تريد أن تكون في مواجهة مع تركيا في مواجهة دون سبب. لأنه في حال تأسيس دولة كردية فإن تركيا ستعتبر إسرائيل مسؤولة عن هذا الأمر بقدر مسؤولية الولايات المتحدة الأميركية. وحين تضع إسرائيل بعين الاعتبار العلاقات مع تركيا فمن غير المتوقع أن نجدها إلى جانب الأكراد في سياستها الموجهة لشمال العراق. فأكراد شمال العراق في درجة ثانية بالنسبة لإسرائيل بسبب تركيا.

مازالت إيران تشكّل مشكلة هامة في الشرق الأوسط. لهذا السبب يجب عدم تجاهل العامل الإيراني في عملية تقييم إسرائيل للقضية العراقية. فأفضل السيناريوهات بالنسبة إلى إسرائيل هو سيناريو العراق الضعيف الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية. وسيخلق تقسيم العراق مخاطر بالنسبة إلى إسرائيل، وبسبب التوازن الأمني في الخليج العربي يجب أن يكون ثمة توازن في القوة بين إيران والعراق.

رغم أن زاوية الرؤية الإسرائيلية للتطورات الجارية في العراق، وخاصةً على الصعيد الاستراتيجي هي وفق ما ورد أعلاه إلا أن الأمر في حيّز الواقع مختلف. إنّ الدراسات الجارية في المنطقة واللقاءات والمعلومات الواردة من هناك تشير إلى أن لإسرائيل بعض الفعاليات في التطورات الجارية هناك. وإذا لم يكن من الصواب تماماً الادعاء بأنّ هذه الفعاليات تقود إلى تقسيم العراق، فإنه من الصواب القول إن إسرائيل تريد من هذه التطورات حماية مصالحها، وتأسيس هيمنة على شمال العراق في حال تقسيم العراق مستقبلاً. وفي هذا الإطار يمكن قول التالي حول فعاليات إسرائيل في شمال العراق:

زيارات اليهود الأكراد إلى شمال العراق:

حتى خمسينيات القرن العشرين كان يعيش في شمال العراق يهود كما هو الوضع في مختلف مناطق العراق. وبسبب الجو العام المتشكل إثر حرب 1948 بشكل خاص، هاجر هؤلاء أو طردوا من العراق. فحتى عامي 1950–1951 تاريخ

الهجرة الجماعية، كان اليهود يعيشون في حوالي مائتي تجمع سكاني في شمال العراق، ولكن مناطق كثافتهم السكانية الأكبر هي الموصل وإربيل وأمادية ودهوك وزاخو. ويقال إن عدد اليهود الذين ذهبوا إلى إسرائيل في عامي 1950-1951 بلغوا مائة ألف. وفي إسرائيل التي تعتمد على الهجرة في زيادة عدد سكانها فقد عمل اليهود المهاجرون من شمال العراق في أعمال من الدرجة الثانية بدايةً، ولكنهم اندمجوا مع المجتمع بعد فترة. وغدا جزء مهم من قطاع الإنشاءات في إسرائيل بيد يهود شمال العراق. ومن المعروف أن هؤلاء الأشخاص حققوا ثروة مع الزمن، وتسلموا بعض الوظائف الهامة داخل الدولة الإسرائيلية. وأحد أهم هؤلاء الأشخاص هو إسحاق موردخاي وزير الدفاع الأسبق في إسرائيل.

لم يعد هؤلاء المهاجرين اليهود إلى شمال العراق حتى تأسيس "المناطق الآمنة" في عام 1991. ولكنهم بعد تأسيس "المناطق الآمنة" ذهبوا إلى المنطقة لأسباب سياحية وتجارية. غير هذا فمن المعروف أن العديد من اليهود عملوا ضمن المنظمات غير الحكومية – NGO التي تقوم بفعاليات في المنطقة. من المعروف أيضاً أن عدداً كبيراً من اليهود نظموا رحلات إلى شمال العراق بعد الحرب في عام 2003. وبدأ هؤلاء بنشاطات في مناطق مثل السليمانية وإربيل بشكل خاص. وخلال فترة قصيرة أيضاً طوروا التجارة. وهؤلاء الأشخاص الذين بدأ يعيش معظمهم في منطقة "عين كادا" التابعة لإربيل ذات الغالبية المسيحية كان من الصعب عليهم أن يقيموا في المناطق الأخرى. إذا كان قسم كبير من الأكراد قد استقبل اليهود بسرور ولكن انتشار الحركات الإسلامية أدى إلى وجود كثير من الأحياء والوحدات السكنية التي تشكل خطراً عليهم.

رغم وجود الموصل خارج المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في شمال العراق فإنها تُعدّ إحدى أهم المدن التي تنشط فيها فعاليات الأكراد. في بعض أحياء الموصل ما زال هنالك بعض الآثار اليهودية الباقية منذ القدم. مثلاً ما زال في حي الشفاء حمام وكنيس لليهود الذين هاجروا من العراق إلى إسرائيل. غير هذا فإن الأبنية التي كانت تستخدم قديماً كمدارس دينية ما زالت في حالة قابلة للاستخدام. بحسب بعض الشائعات المنتشرة في الموصل فإن اليهود لم يهاجروا جميعهم في أثناء هجرة

عامي 1950–1951. ويُعتقد أن 10٪ منهم أظهروا أنهم غيروا دينهم، وظلوا في الموصل إلا أنهم في الحقيقة كانوا مرتبطين بدينهم. وتُربط عملية ازدياد بيع الأراضي في الموصل خلال الفترة الأخيرة بهذه القضية. وبالنقود القادمة من إسرائيل يقوم يهود الموصل بشراء هذه الأراضي، وبسبب عدم الاستقرار والظروف الاقتصادية السيئة يبيع الناس أراضيهم.

ورغم وجود احتمال كبير بأن هذه العمليات تتم وفق حس اقتصادي إلا أنّ الموصليين يواجهون هذه القضية بقلق. وما زالت في ذاكرة العرب قضية شراء اليهود الأراضي من العرب في فلسطين قبيل تأسيس الدولة الإسرائيلية. لهذا السبب يعتقد بأن هؤلاء الذين غيّروا دينهم يشترون هذه الأراضي من أجل ضمها إلى إسرائيل الكبرى مستقبلاً لأنها جزء منها بحسب الاعتقاد اليهودي. وثمة رؤية مشابهة في تركيا أيضاً. فقد خلقت عملية شراء الأراضي في الفترة الأخيرة ضمن إطار مشروع جنوب شرق الأناضول قلقاً مشابهاً لهذا، حتى أن الجرائد نشرت أخباراً حول هذا الأمر، وطُبعت كتب ونُشرت دراسات حوله.

النشاطات الاقتصادية:

إحدى أهم مكتسبات إسرائيل بعد الحرب العراقية هي التعهدات التي حصلت عليها الشركات الإسرائيلية في إعادة بناء البنية التحتية في العراق. ولكنها لا تقوم بنشاطات في مجال الإنشاءات فقط بل تخوض في نشاطات تجارية أيضاً. وحول الفعاليات الاقتصادية الإسرائيلية في شمال العراق يمكن قول التالي: يعاني كثير من الشركات الإسرائيلية من مشاكل بسبب المشاكل الاقتصادية في إسرائيل. وفتح السوق العراقية أمام البضائع الإسرائيلية يوفر إمكانية تحقيق هذه الشركات بعض الارتياح. ومن المعروف أنّ كثيراً من البضائع التي تنتج أصلاً في إسرائيل تباع في العراق بعد تغيير لصاقاتها. وفي الأخبار الواردة حول هذا الموضوع فإن هذه البضائع تذهب إلى المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق عبر الأردن، وإلى شمال العراق عبر تركيا. غير هذا، فإن العراق يشكل نقطة تلاقي بين الشركات الإسرائيلية والشركات العربية. وبعد تحديد نتيجة الحرب في العراق أدلى العديد من المسؤولين الإسرائيليين بتصريحات حول الدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في

عملية إعادة إعمار العراق. وجاءت أولى التصريحات على لسان وزير البنية التحتية الإسرائيلي يوسف بارتيسكي. فقد اقترح بارتيسكي إعادة افتتاح خط أنبوب نفط حيفا المتوقف منذ عام 1948. غير هذا، من المعروف أن الشركات الإسرائيلية قدمت عروضاً لمنظمة التنمية الدولية في الولايات المتحدة الأميركية المسؤولة عن إعادة بناء البنية التحتية العراقية للقيام ببعض المشاريع. حتى أن ضغوط الشركات الإسرائيلية أجبرت وزير المالية الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على رفع الحظر عن التصدير إلى العراق. وبحسب توقعات معهد التصدير الإسرائيلي فإن حجم الصادرات الإسرائيلية المباشرة إلى العراق سيصل إلى مائة مليون دولار سنوياً بعد ثلاث سنوات. تخطط إسرائيل للعب دور في إعادة إعمار العراق في قطاعات البنية التحتية، والمواصلات والشحن والصحة. حتى إن وزير التجارة العراقي المؤقت محمد الجبوري صرح في عام 2004 بأن مناقصات في العراق رست على خمس شركات إسرائيلية، ولكنه إثر ردود الفعل اضطر للتراجع، والقول إن الاتفاقيات المذكورة لم توقعها الوزارة، بل وقعتها شركات خاصة.

من المعروف أن الشركات الإسرائيلية إضافة إلى الفعاليات التي تقوم بها تضطلع بنشاطات اقتصادية في شمال العراق. ومن المعروف أنه إضافة إلى فعاليات شراء المقاسم والأرضي، هنالك فعاليات هامة لشراء البيوت والمحلات التجارية. وإضافة إلى الأمثلة الواردة أعلاه تُلاحظ أمثلة مشابهة في إربيل وكركوك. بينما يقول بعض العراقيين إن ثلاثة أضعاف قيمة بيوتهم تُقترح عليهم لبيعها، ثمة أحداث مشابهة يروى أنها تجري في إربيل. بحسب بعض سكان إربيل فإنّ كثيراً من البيوت في الضاحية المسماة "حي العرب الجديد" تباع بأسعار مرتفعة جداً. حتى إنه بحسب بعض الروايات فإنّ بعض اليهود فتحوا مكتباً في "شكلادا" التابعة لإربيل، وهم يديرون نشاطاتهم عبر ذلك المكتب. وقد أوردت الصحافة العربية معلومات مشابهة لهذه. فبحسب الصحافة العربية فإن ثلاث وحدات استخباراية إسرائيلية في شمال العراق مدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، تشجع العراقيين على الهجرة خارج الوطن، وتشتري منهم أراضيهم. وفي الخبر الذي يقول بأن العائلات العراقية والشباب العراقيين يجبرون على الهجرة يتبين أن العراقي الذي يعيش في أميركا عبد

الرشيد المتناح والعراقي المقيم في إنكلترا عبد الأمير الحمودي هما من بين قادة الوحدات التي تعمل على إجبار العراقيين على الهجرة.

النشاطات السياسية:

غدا شمال العراق ساحة مناسبة للفعاليات الإسرائيلية لامتلاكه إدارة ذاتية منذ عام 1991. يمكن القول إن الحوار القائم بين إسرائيل والقادة الأكراد لعب دوراً مؤثراً في هذا الوضع. أكثر الأمثلة وضوحاً على الوجود الإسرائيلي في شمال العراق ورد في المقالة التي قدمها سيمور هيرش في مجلة نيويوركر بتاريخ 21 حزيران 2004. بالنسبة إلى هيرش فإن النقطة الأساسية للفعاليات الإسرائيلية في العراق هي شمال العراق من أجل خلق ساحة مناورة في العراق ضد نظامي سورية وإيران والمقاومة العراقية. حتى أن هيرش قد ادعى بأن إسرائيل دربت البشمركة من أجل الحصول على معلومات استخبارية للمواقع النووية الإيرانية بهدف القيام بعمليات لتخريبها.

العلاقات بين إسرائيل والمجموعات الكردية في شمال العراق تتضمن من زاوية معينة محاذير معينة كما بيّنا من قبل. لهذا السبب، وفي إطار العلاقات التركية - الإسرائيلية بشكل خاص تبرز إسرائيل بأنها لا ترغب بقيام دولة مستقلة في شمال العراق، وأنها تحترم وحدة الأراضي العراقية، وغير هذا فإن وحدة الأراضي العراقية هي من مصلحة إسرائيل. لهذا فإنها لا تبذل ظاهرياً جهوداً من أجل إقامة علاقة مع المجموعات الكردية. من جهة أخرى، وعلى الرغم مما يساور المجموعات الكردية من مخاوف مشابهة هنالك بعض الكتاب الأكراد الذين يدافعون بحرارة عن تطوير هذه العلاقات. وأصحاب هذه الرؤية، المدافعون عن حاجة إسرائيل لقيام دولة كردية مستقلة، يقدمون حسابات بأن تركيا وإيران والعراق وسورية ستكون ضد هذه الدولة لهذا السبب ستكون إسرائيل عامل توازن في هذا الأمر. غير هذا فإنّ هؤلاء الأشخاص يطرحون وجود علاقة مع كل الدول، وأن هذه العلاقات ستكون من مصلحة الأكراد. وخلال الفترة الأخيرة بدأ الكتاب الأكراد يبرزون عدم وجود عداء بين الأكراد واليهود، وأنه من الضروري التوجه نحو تعاون سياسي.

العلاقات العسكرية - المخابراتية:

الموضوع الأكثر شيوعاً في موضوع العلاقات بين الأكراد وإسرائيل أو موضوع الوجود الإسرائيلي في شمال العراق هو وجود علاقات استخبارية، والسرية من طبيعة العمل الاستخباري. لهذا السبب فإنّ من الصعب إيجاد أدلة ملموسة للاعتماد عليها في التحليلات حول العلاقات الاستخبارية بين مجموعتين. ولكن وكما تم عرضه من قبل يعتقد بأن العلاقات القائمة منذ الحرب الباردة بين إسرائيل وأكراد شمال العراق تستخدم في كثير من الفعاليات القائمة اليوم. مثلاً هنالك مقولات تدور حول أن يهود الموصل يقومون بمهمات من قبيل البحث في موضوع القوات العسكرية العراقية، وتحديد رجال العلم الذين يقفون خلف مشاريع التسلح، وحماية الإرث اليهودي في بابل والحلّة والموصل والعمارة. غير هذا ليس ثمة ما يدعو لاعتبار أن الفعاليات التي ذكرها هيرش في مقالته غير موجودة. وعلى الأقل فإنّ المسؤولين الإسرائيليين يصرحون بأن تركيا حصلت على دعم استخباراتي من إسرائيل في الحرب ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني، وأن هنالك تعاوناً استخباراتياً إضافة إلى التعاون العسكري بين الطرفين. غير هذا فإن هذه العلاقة تبدو طبيعية لتفوق إسرائيل بالأعمال الاستخباراية المعتمدة على تقنيات عالية، وتأثير إسرائيل في المنطقة المذكورة. لهذا السبب فمن المعروف أن قضية قيام إسرائيل بفعاليات استخبارية في المنطقة أو عدم قيامها يتم تناولها في هذا الإطار.

من المعروف أيضاً بأنّ فعاليات إسرائيل في شمال العراق تتضمن كثيراً من النقاط السرية. وفي هذه الفترة يمكن أن تؤدي العلاقات العلنية فيها إلى رضوض، لذلك يمكن أن يكون الهدف من إخفاء هذه العلاقات المتطورة من زوايا عديدة هو جعلها أكثر تهويلاً. ومن أجل حلّ هذه القضية يجب على دول المنطقة أن تشعر بالثقة إزاء إسرائيل. ولكن مما لا شك فيه أن تحقيق هذا يفرض قيام إسرائيل بخطوات صادقة ومقنعة. لعل الشرق الأوسط هي المنطقة التي تعيش فيها مجتمعات صاحبة ذاكرة جمعية أقوى. ما كان مُعاشاً في الماضي يؤثر بشكل وثيق بالمستقبل، وما كان مُعاشاً في الشرق الأوسط فيما مضى يحوي كثيراً من الأمثلة التي تجعل المخاوف من فعاليات إسرائيل في العراق أمراً حقيقاً.

لماذا لم يستأنف إعمار العراق؟

بقلم: "تسفي بارئيل"

لم يكن هذا مفاجئا بالنسبة لإبراهيم بحر العلوم، وزير النفط العراقي الجديد، الحائز على لقب الدكتوراه من جامعة نيومكسيكو في الولايات المتحدة في مجال التنقيب عن النفط، والذي يعرف جيدا ناقلات النفط العملاقة، فكل ناقلة تحوي خمسين طنا من النفط ويستغرق تعبئتها عدة أيام، وتنقل كميات كبيرة من النفط العراقي عبر شط العرب ومن هناك إلى أماكن تسويقها. إذ ليس هناك نفط يتم استخراجه من قبل الحكومة ليدر أموالا على الحكومة، لأن معظم كميات النفط العراقي يتم تهريبها من العراق إلى دول المنطقة.

أساليب التهريب بسيطة للغاية، إن بإمكان مجموعة من الأفراد إحداث ثقب في أحد أنابيب النفط التي يتم نقل النفط عبرها، ومثل هذه الأساليب متبعة على الأغلب في جنوب العراق، بسبب قربها من كثير من الموانئ المجاورة التي بالامكان تهريب النفط عبرها، وفي مقابل ذلك، فإن الأسلوب الآخر الأكثر دمارا، هو تفجير أنابيب النفط التي تنقل النفط العراقي من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي. إنّ عملية ترميم وإعادة هذا الخط تتأخر، وتصبح قدرة هذا الخط على الضخ ضعيفة جدا، حيث تهبط قدرته من 800 ألف برميل في اليوم إلى مئة ألف برميل فقط، ويتم حراسة هذا الخط الذي يبلغ طوله 480 كلم من قبل وحدات حرس خاصة، يصل تعدادها في أحسن الأحوال إلى 1500 شخص، غير مدربين ولا يملكون الأجهزة والتجهيزات المناسبة وبالتالي ليسوا مؤهلين جيدا لحماية هذا الخط.

النتيجة مدمرة من زاوية الاقتصاد العراقي، التوقعات قبل الحرب تفيد بأنّ

العراق كان يصدر ثلاثة ملايين برميل نفط يوميا، أما الآن وبعد الحرب فإن العراق يصدر أقل من مليوني برميل. كان مدخوله من النفط السنة الفائتة نحو سبعة عشر مليار دولار. وفي الثلث الأول من هذا العام باع العراق نفطا بحجم سبعة مليارات دولار، وهو حجم أقل بكثير مما هو متوقع، وأبعد بكثير من حاجة البلد الاستهلاكي، والذي يحتاج إلى مبلغ عشرة مليارات دولار من أجل إعادة إعماره، وإعادة البنى التحتية في جميع المجالات، لكن النقص في الأموال هو مشكلة "بسيطة".

تشكيل الحكومة الجديدة بعد مخاض استمر ثلاثة أشهر، واكب الإعلان عنها معطيات مخيفة جدا، حيث قتل أكثر من سبعمائة عراقي منذ تشكيلها، وكل يوم يسقط قتلى، هذا الأسبوع تأمل الجميع في حدوث تحول عندما أوردت التقارير نبأ إصابة أبو مصعب الزرقاوي، الذي يعزى إلى تنظيمه القيام بكل عمليات القتل هذه، حتى أن بعض مواقع الإنترنت نقلت خبراً مفاده بأنه تم تعيين بديل له. لكن جميع هذه التقارير تبين أن لا أساس لها من الصحة، فالزرقاوي ما يزال على ما يبدو يدير معركته في العراق، وتبين أيضاً أن هذا التنظيم يملك قاعدة وبنية تحتية واسعة جدا يمكنها من الاستمرار في عملياتها، حتى لو قتل الزرقاوي. إن استعراض القوة الذي قامت به قوات الأمن العراقية تحت اسم "البرق" والذي شارك فيه نحو أربعين ألف شرطي وجندي عراقي، لم ينتج عنه سوى المزيد من المعتقلين، واستمرار المزيد من العمليات والقتلى.

النقص في مداخيل النفط واستمرار العمليات سيجبران الإدارة الأميركية هذا العام على تحويل عشرات المليارات من الدولارات إلى العراق، من أجل مواصلة أعمال إعادة الإعمار، لكن مثل هذا الأمر يواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى العراق، بسبب العمليات العسكرية. فقد أوردت هذا الأسبوع الصحيفة الكردية المحلية "الأهالي" بأن الشركات الكويتية التي حظيت بعقود مهمة، مثل إعادة إعمار شبكات المياه ومحطات الكهرباء، تواجه هي الأخرى صعوبات جمة في البدء بتنفيذ مشاريعها بسبب الفساد والعبث البيروقراطي.

"الأسلوب العراقي" يجبر ممثلي هذه الشركات على الانضمام إلى مراكز

شراكة عراقية، وهو أمر يضطرهم لدفع ما نسبته 40٪ من حجم المشاريع في مقابل تسهيل أعمال هذه الشركات، ويجبر موظفو الحكومة العراقية ممثلي هذه الشركات أيضاً على شراء مستلزماتها من البضائع العراقية حتى وإن كانت لا حاجة لها بها. وحتى حين يتم دفع المقابل، فإن مسألة التصديق على الوثائق المطلوبة تؤخر مشاريع إعادة الإعمار. محاولة المطالبة بتقديم المسؤولين العراقيين إلى المحكمة تثير السخرية، فليس لدى أي شخص الاستعداد للمخاطرة بحياته والقدوم إلى بغداد من أجل رفع شكوى أو المطالبة بإجراء محاكمة. إن معظم الصفقات يتم عقدها في الدول المجاورة: الأردن، إيران، سورية والنتيجة معروفة على الأرض. أعمدة الصحف العراقية الرئيسية اليومية، تمتلأ بالشكاوى حول نقص المياه والكهرباء. فالعديد من أحياء بغداد الرئيسية يتم تزويدها بمياه الشرب عن طريق الصهاريج.

ولكن ليست المؤسسات الرسمية العراقية وحدها هي التي "تجرم" هذه المشاريع. لقد كشف تقرير وحدة المراقبة التابعة للكونغرس الأميركي بأنه في خلال فترة إدارة السلطة المدنية الأميركية للعراق وقبل أن تنقل صلاحياتها للحكومة العراقية في حزيران العام الماضي، نفذت تلك الإدارة العديد من المشاريع دون مراقبة أو إشراف، وحسب ما أظهره التقرير، فإن رئيس الحكومة العراقية السابق، إياد علاوي، قد أخفى كثيرا من المبالغ، ولا أحد يعرف إلى أين ذهبت. الحديث يدور حول مئة مليون دولار على الأقل. ثمة نموذج آخر للسرقات جاء في تقرير صدر من قبل لجنة خاصة بالكونغرس كانت حققت في أداء الإدارة المدنية الأميركية في العراق. وبحسب شهادة "فرانكلين ويلس" الذي عمل في الإدارة المدنية العراقية، فإن كثيرا من شركات تقديم الحماية، وبخاصة شركة "كاستر باتلس" متهمة بتحريف حسابات وإخفاء مبالغ مالية كبيرة، وتنفيذ مشاريع كبيرة بحجم ملايين الدولارات. ويحتمل أن حجم الفساد الكامل يجري تحت سلطة الأميركيين في العراق. وكذلك فإنّ الفساد يجري أيضاً تحت سمع وبصر الحكومة العراقية الجديدة. فكل وزير عراقي جديد يعين أقرباءه لكي يضمن ولاءهم ويؤمن في الوقت نفسه تدفق أموال كبيرة إلى جيوبه.

لكن السؤال الكبير هو متى تتحرر الولايات المتحدة من أعباء العراق الكبيرة؟

فلا أحد من كبار مسؤولي الإدارة الأميركية لديه الاستعداد للحديث حول ذلك:"نحن نتفحص الوضع في العراق يومياً وشهرياً وفي كل عام". يقول دبلوماسي أميركي لهآرتس، يعمل في أحد الدول المجاورة لإسرائيل: "ليس من الحكمة الحديث عن جدول زمني أميركي للعراق، طالما أن الحكومة العراقية الجديدة لا تزال غير مستقرة، وطالما أن القوة العسكرية التي بحوزتها لا تزال في بدايتها".

رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، تبجح قبل أسبوعين بأن هناك قوة عراقية كبيرة تعمل إلى جانب القوات الرية، لكن هذه القوة مهما كبرت لن تكون كافية ولن يكون لها تأثير بوجود القوات الأميركية، كما وأن القوة التي يتحدث عنها الرئيس بوش، يتم تشكيلها على أسس طائفية، فهي تتحول بين عشية وضحاها إلى ميلشيات طائفية، الأكراد لديهم جيشهم "البشماركة" الذي يخضع للقيادات السياسية الكردية فقط. عمليا أصبح لدى كل طائفة عراقية ميليشيا خاصة بها، ولا وجود لأي تنسيق بين هذه الميليشيات.

هذا الأسبوع، عين البرلمان العراقي المنتخب لجنة الدستور. من المفترض أن تعمل هذه اللجنة على صياغة دستور دائم للعراق. ومن المفترض أن تكون صيغته معروضة للاستفتاء في تشرين أول القادم. تركيبة هذه اللجنة وحجمها يشهد على المصاعب التي تواجهها. فهي تضم خمسة وخمسين عضوا، 28 منهم شيعة، وخمسة عشر أكراداً. ثمانية أعضاء ينتمون إلى تيار العلاوي، وأربعة يمثلون المسيحيين واليزيديين والشيوعيين. وزيرة الخارجية الأميركية، كونداليزا رايس، "اقترحت" على البرلمان والحكومة العراقيين، ضم أعضاء من السنة إلى اللجنة، لأنه من غير الممكن في رأيها القضاء على الإرهاب دون مشاركة السنة. عملياً، يستحيل صياغة الدستور في العراق دون السنّة، فالشكوك لا تزال عميقة سواء بين السنة أنفسهم، وبين السنّة والشيعة والأكراد. الرئيس العراقي مثلا، وهو كردي، غاضب جدا على رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري الذي وعد الإيرانيين بإطلاق سراح إيرانيين من السجون العراقية.

وبخصوص الصراعات بين السنّة والشيعة حول مسألة المشاركة في السلطة، يقول كاتب العمود اليومي في الصحيفة الكردية "الأهالي" ساحان نوح، بأن السنّة

يتهمون الشيعة بالمس بالمساجد والشيعة يتهمون السنّة بعلاقاتهم بمنظمات المقاومة، ويضيف: "بفضل عجائب السياسة العراقية، يقوم الآن طرف واحد،" وهم السنّة" الذين يطالبون بحصتهم في السلطة، بدور الوسيط بين السنّة أنفسهم والشيعة. هذا الطرف يطالب بالتوصل إلى حل بواسطة العودة إلى المنطق، والغريب أن هذا الطرف نفسه الذي يحاول أن يكون الوسيط، قد هدد قبل أسبوعين الحكومة القيام بهجوم شامل من أجل تحرير السجناء الموجودين بالسجون الأميركية. الله يساعد الأميركيين على التناقض والجنون والمصاعب التي يواجهونها في المجتمع العراقي ولدى هؤلاء الذين يطالبون بالسلطة.

ويوضح هذا الكاتب الجنون مضيفاً، بخصوص إعلان رجال الدين السنّة إغلاق المساجد لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على مهاجمة المساجد السنية من قبل ميليشيات الشيعة وخاصة (قوات بدر). هنا يتجاوز السنّة خطاً أحمر آخر، فالمساجد كانت بالنسبة لهم مراكز للوعظ والتحريض السياسي ومراكز للتجنيد، وفي مرحلة أخرى استخدموها مخازن للأسلحة، فهل تصبح في المرحلة القادمة مراكز لشن حرب مقدسة ضد إسرائيل؟

مركز الدراسات الفلسطينية

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop

الدور الإسرائيلي في
الحرب الأميركية على العراق

«...ولم يقتصر حديث المحللين العسكريين وكذلك جنرالات الحرب في الكيان الصهيوني حول مختلف الخطط والسيناريوهات العسكرية فحسب، وإنما على عقد الندوات ونشر الدراسات العسكرية، وبحث جميع التجارب القديمة والحديثة بين مختلف كبار ضباط الآلة العسكرية الصهيونية وبين مختلف كبار ضباط الآلة العسكرية الجهنمية الأميركية، خاصة تلك المتصلة بتجارب ودروس وعبر الحروب الصهيونية ضد العرب، وكذلك مشاركة فعلية للكثير من الوحدات العسكرية الصهيونية المتخصصة بحرب المدن وحرب العصابات، ولعل ما يورده «فيرد كلسينر» المحلل العسكري في صحيفة معاريف في هذا الإطار أمر بات يقوله المسؤولون السياسيون والعسكريون (الإسرائيليون) بالفم الملآن.

يقول أحد الخبراء في العلم العسكري والمحاضر في الكلية العسكرية (الإسرائيلية) في مدينة صفد المحتلة: «**علاوة على المشكلة الأساسية التي تواجه الأميركيين في غزوهم للعراق، وهي ترامي أطراف العراق ومساحاته الشاسعة والبعد الجغرافي عن قواعدهم الخلفية وحاملات طائراتهم، فإن على الأميركيين أن يكرسوا جل جهودهم العسكرية بادئ ذي بدء على استراتيجية «قطع الرأس» والقضاء على رأس النظام العراقي بالسرعة الممكنة، وأذكّر الأميركيين بأن عليهم توجيه ضربة ساحقة ماحقة على الرأس حتى لو كلّفهم ذلك تدمير حي أو أحياء في مدينة بغداد، إذ لا خيار أمام الأميركيين سوى فعل ذلك، وإلا فإنهم يجدون أنفسهم في حرب طويلة غير مضمونة النتائج»، فإحدى العبر والدروس المستفادة من الحرب الفييتنامية والحروب الإسرائيلية ضد العرب هي كما يقول المذكور، إن الحرب على العراق ينبغي أن تكون سريعة وحاسمة وعليهم أن يتعلموا من الحرب الإسرائيلية عام 1967، التي انتهت بساعات ثلاث، كما يقترح على الجنرالات الأميركيين المتحمسين للحرب البرية أن لا يقحموا قواتهم بدخول «حرب المدن» وأن يفعلوا كما فعلوا في أفغانستان، وأن يوظفوا الأكراد في الشمال وأن يجلبوا «المعارضة العراقية» معهم إلى الجنوب، وبإمكان الأميركيين في مثل هذه الحالة الاعتماد على القوات المحلية بعد إنجاز مهمة غزو العراق وإسقاط النظام».**

– من مقدمة المترجم


توزيع
الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
www.asp.com.lb
ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop
6 ميدان طلعت حرب – القاهرة
ت: 756421


ISBN 9953-29-892-0
9789953298924

